مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد الرابع ـ أبريل ١٩٩١ / شوال ١٤١١هـ

موقف السعودية من الانتفاضة في العراق

مسيرة في السعوديّة لنصرة العراق

دعوة لضبط تصرفات العائلة المالكة

هل يمكن التطوير في ظلّ الديكتاتوريّة

قراءة في الدستور المقترح للمملكة

السعوديّة وقضيّة الديمقراطيّة في الكويت

تقرير حول حريّة التعبير في السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

العدد الرابع ــ أبريل ١٩٩١ / شوال ١٤١١هـ

الفهرس

موقف السعودية من الانتفاضة الشعبية في العراق .	
ماذا يريد الشعب .	٢
مسيرة شعبية في السعودية تدعو لنصرة الشعب العراقي .	٣
ضغوط متزايدة لضبط تصرفات الأسرة السعودية المالكة .	٤
أخبار .	٨
بعد الانتصار على العراق .. حان الوقت لاذلال العرب .	١٢
هل يمكن تطوير البلاد في ظلّ الديكتاتوريّة .	١٣
الحرية الاقتصادية والحريّة الشخصيّة .	١٥
أساسيّات الاستبداد السياسي في المملكة .	١٦
قريبا .. إن شاءت العائلة المالكة .	١٨
أمراء السعودية وقضية الديمقراطية في الكويت .	٢٠
غاضبون على الحكومة .. لماذا ؟ .	٢٢
القضاء .. وضرورة الاصلاح .	٢٣
قراءة في النظام السياسي المقترح للمملكة .	٢٥
الانتقام يحكم سياسة المملكة في السنوات القادمة .	٣٠
مخاطر السياسة الطائفية .	٣٢
الاصلاحات في الخليج .. أولويّة لازمة للبناء .	٣٣
محاضرة علميّة للمفتي الأكبر تنظّر (للماضي)! .	٣٤
الاعلام اليمني يتّهم العائلة المالكة بالاستبداد .	٣٥
تقرير منظمة المادة ١٩ حول التعبير عن الرأي في السعودية .	٣٧
مشروع (إجماع) بين الحركات الاسلامية .	٤٥
جنرال بن سلطان والامير شوارسكوف ! .	٤٨

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ــ اوروبا (٣٥ دولار) ــ بقيّة دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلّة التالي :

P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , IEQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :

MR.ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

من المحرّر

تلقّت (الجزيرة العربية) العديد من رسائل الثناء والاطراء من الاخوة والاصدقاء والزملاء الذين وصلتهم الاعداد الاولى منها ، ومع أن الاطراء قد يثير في نفوس المشرفين والمحررين لهذه المجلة ، الحماس والاندفاع لتقديم خدمة افضل لقرّائهم .. الا إن هناك حقيقة يجب أن نعترف ونصارح القرّاء بها .. هذه الحقيقة هي إننا قد لا نكون قادرين على تحقيق مختلف رغبات القراء من حيث اختيار المواضيع التي تتناولها المجلّة .

فمع أن هناك الكثير مما يمكن قوله ونشره عن المملكة وأوضاعها .. إلا إننا اخترنا مواضيع محددة هي بمثابة قاعدة لكتابات المحرّرين ، وتمثل قناعاتهم وتطلّعاتهم ، وكلّها تصب في مجرى ضرورة التغيير السياسي ، الذي بدونه لا يمكن لبلد كالمملكة أو كغيرها أن تتمتع بالسيادة والاستقلال والاحترام والتقدم والعدالة والأمن .

إن الحديث عن حقوق المواطنين المدنيّة والسياسيّة ، والدفاع عنها وتعريف العالم بالانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها ، تعتبر من أجلّ المهمات وأخطرها .. على اعتبار إن أي تقدّم في مجال المشاركة الشعبيّة وفي الحد من غلواء الطائفيّة ، والاستبداد باسم الدين ، أو بأي اسم آخر ، سوف ينعكس بشكل ايجابي على أوضاع عموم الشعب وعلى مكانة البلاد في محيطها العربي والاسلامي والدولي .

بعض القرّاء الاعزّاء يريدون تنوّعا في المواضيع بأكثر مما هو موجود .. ولهم الحق في ذلك ، كتب أحدهم ــ مثلا ــ مقترحا تخصيص صفحات عن (فضائح الملوك !)، واقترح آخر نشر دراسة في كل عدد عن موضوع معين يتعلّق بالمملكة وذكر بعضا من اقتراحاته ، فكانت تاريخيّة محضة .

وآخرون اقترحوا نشر صور ، التعريف بوثائق ، وعرض مقتطفات مما تعج به الصحافة العالميّة عن السعوديّة هذه الايام ، الخ ..

ونحن نتمنّى أن نلبّي بعضا من هذه المطالب ، مع محاولة المحافظة على الهدف المركزي الذي تتوجّه المجلّة الى تحقيقه ، وهو خلق رأي عام داخلي وخارجي يدفع بعمليّة التغيير لهيكل النظام السياسي السعودي المتخلّف الى نهاية اصلاحيّة ، تستجيب لمتطلّبات المرحلة المعاصرة .

حول موقف الحكومة السعوديّة من الانتفاضة الشعبية في العراق

السعودية تسعى لوضع سياسة طويلة الأمد في علاقاتها مع العراق الذي تواجه حكومته ثورة شعبيّة متصاعدة

كان الرهان الاساسي للحكومة - كما لمعظم دول الغرب - هو استمرار النظام العراقي الحالي بدون شخص رئيسه صدام حسين ، وكانوا يسعون لتبديل رأس السلطة عن طريق انقلاب من داخل الطبقة الحاكمة ، لكن انفجار الثورة الشعبية في مختلف مناطق العراق قد ادخل مثل هذا التخطيط في دائرة الشك بالنظر لاستحالة السيطرة على الشارع فيما لو حدث هذا الانقلاب .

لم يتحول صدام حسين الى رمز مكروه في نظر العائلة المالكة السعودية ودول الخليج الا بعد ان طالب بثمن حربه مع ايران ، هذا الثمن الذي اراده باهظا بدرجة لا يتحمّلها هؤلاء ، فقد كان يريد ان يقبله الحكام الآخرون زعيما لهم يقدمون له فروض الطاعة ويعطونه ما شاء عن يد وهم صاغرون .

لكن صدام - السيء والعدو اللدود - مايزال هو الرجل الذي كان طيلة عقد من الزمن جدارا يحميهم من التمدد المحتمل للثورة الاسلامية في ايران ، وهم يعتبرون ان النظام الذي بناه صدام حسين هو الوحيد المؤهل للاستمرار في القيام بهذا الدور الذي لايزالون في حاجة اليه .

ولذلك فإن الحكومة تشعر اليوم فيما يمكن اعتباره حالة انعدام الوزن ، فلا هي قادرة على اتخاذ القرار الذي يناسبها تماما ، ولا هي قادرة على التعامل مع التطورات الحادّة في الساحة العراقية بعد انفجار الثورة .

ان اهمية الموضوع تكمن في حقيقة ان المرحلة الحاضرة هي مرحلة رسم الصورة المستقبلية للعراق ، وبالتالي للعلاقات السعودية - العراقية لزمن طويل في المستقبل .

ويدور الاشكال الرئيسي الذي تعانيه الحكومة السعودية حول الخيارات الممكن العمل بها في ظل الازمة الراهنة ، فخيار اسقاط صدام بانقلاب داخلي في ظل استمرار الثورة الشعبية والضغط الدولي على النظام من شأنه ان يزيد من قوة المعارضة العراقية ومصداقيتها ، كما سيعطي شعورا بالانتصار للشعب الذي يقوم بالثورة ويدفعه لتصعيد مطالبه . واذا تحقق هذا الاحتمال فان الحكومة السعودية تكون كمن سلّم الحكم في بغداد للمعارضة على طبق من ذهب .

وخيار التعامل مع المعارضة هو الآخر خيار ليس من السهل هضمه وجميع الاطراف القوية في المعارضة العراقية تصنف - من وجهة نظر السعودية - في دائرة الاعداء التقليديين ، اذ يتكون التحالف الرئيسي للمعارضة من ثلاثة تيارات ، هي التيار الاسلامي ، ومعظمه من الشيعة المتحالفين مع ايران ، والتيار اليساري العربي ويضمّ القوميين والناصريين والشيوعيين ، والتيار الكردي الذي يتبنّى معظمه اراءا يسارية .

وتتفق جميع الاطراف على اقامة نظام ديمقراطي انتخابي يقوم على التعددية الحزبية بعد اسقاط صدام حسين .

وتعتبر الحكومة السعودية ان نجاح هذا التحالف في الوصول الى السلطة ، سيجعلها في مواجهة مأزق حقيقي ، اذ ان مشاركة الاسلاميين تعني عمليا نفوذا ايرانيا ، وتعزيز القوة السياسية للشيعة ، ليس في العراق فحسب ، بل في داخل السعودية وعلى مستوى المنطقة ككل ، وتدريجيا على مستوى العالم الاسلامي ، وهو امر تنظر اليه الحكومة بقلق نظرا لعدائها المزمن مع الشيعة .

ونجاح المعارضة ككل في اقامة حكم ديمقراطي على الحدود الشمالية للسعودية يجعل المملكة عرضة لتيارات التغيير التي طالما قاومتها .

لقد مارست العائلة المالكة اشدّ الضغوط على البحرين حتى اجبرت حكومتها على الغاء التجربة البرلمانية الاولى في هذه البلاد ، وضغطت على الكويت حتى اجبرت حكومتها على حل مجلس الامة مرتين ، على الاقل عام .. لا لشيء ، الاّ لأنها شعرت بأن وجود شكل من اشكال الديمقراطية في الجوار سيؤدي الى تعزيز المطالبة بالاصلاح السياسي داخل المملكة ، وهو الامر الذي تخشاه اشدّ الخشية ، وهي ، وبعدما قاومت ذلك في الخليج فلن تكون مرتاحة لقيام نظام أرقى في العراق ، خاصة مع اتفاق المعارضة على حرية العمل السياسي لكل حزب ، بما يعني من احتمالات قيام أي من هذه الاحزاب بالتمدّد تنظيميا او فكريا الى الساحة السعودية .

وفي شهر مارس الماضي عرضت الحكومة السعودية على فصائل المعارضة العراقية توفير الدعم العسكري والمالي والسياسي وربما الاعتراف بحكومة مؤقتة تشكلها المعارضة العراقية ، شرط ان تتمثل السعودية بنصف عدد الاعضاء في اي لجنة قيادية ، وان يكون لهؤلاء الممثلين الحق في تعطيل اي قرار او اجراء يعتبر مناقضا لمصالح الحكومة السعودية ، لكن المعارضة وجدت ان القبول بهذا هو حطّ من قدر العراقيين وقد يؤدي الى فتح الباب امام الحكم السعودي ليحكم في العراق ايضا ، فرفض بالطبع .

لكن المشكلة لاتزال قائمة ، والحكومة قلقة جدا من مستقبل العراق ، قلقة على علاقاتها معه ، وقلقة على تأثيرات التغيير المحتمل على توازن القوى الاقليمي ، وعلى وضعها الداخلي وبالطبع على دورها العربي .

ونعتقد ان مبعث ذلك القلق هو فشل العائلة المالكة في استيعاب التطورات الجديدة في العالم ، لاسيما تنامي المطالب بالديمقراطية والمشاركة الشعبية في السياسة ، اذ انها لو بادرت باصلاح نظامها السياسي بهذا الاتجاه لكانت اقدر على استيعاب ماجرى في العراق والتعامل معه وتنظيم خطة للعلاقات المستقبلية ، خاصة بعد ان اعلن الاسلاميون العراقيون - ولاسيما الشيعة - بأنهم لا ينوون اتخاذ مواقف عدائية من الحكومة السعودية اذا لم تبادرهم هي بالعداء ، لكنهم في الوقت ذاته مصممون على السير قدما في طريق اقامة الحكم الديمقراطي الذي تتحقق فيه سيادة الشعب ومشاركته الكاملة في اختيار مستقبله .

ماذا يريد الشعب ؟

لا يختلف اثنان من مواطني المملكة العربيةالسعودية على ان البلاد في امس الحاجة الى تغييرات اساسية تتناول النظام السياسي والادارة الحكومية والسياسات المتبعة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والتعليمية والسياسية والقضائية وغيرها .

ومن واقع الرسائل التي تم توجيهها الى الملك خلال الثمانية عشر شهرا المنصرمة على الاقل ، وبيانات المطالب التي اعلنتها جماعات المعارضة السياسية ، وما ورد في حوارات النخبة الثقافية والسياسية ، اضافة الى ما عبّر عنه عامة الناس بطرق مختلفة يمكن وضع محصّلة تجميعية للمطالب التي تحظى باكبر قدر من الشعبية ، كما انه من الممكن اعتبار المطالب المتفق عليها بين الجميع هي الحد الادنى للتغيير المطلوب .

اولا ــ على الصعيد السياسي ثمة اجماع على

١ ــ تطوير نظام الحكم العائلي الراهن بنظام يضمن مشاركة شعبية كاملة في الحياة السياسية عن طريق اقامة مجلس شورى ينتخب اعضاؤه مباشرة من جانب افراد الشعب البالغين .

٢ ــ تحديد العلاقة بين القنات المختلفة في الدولة (الشعب ، السلطة ، الادارة) وبيان الحقوق التي لكل منها على الآخر والمسؤوليات التي تتحملها مقابل تلك الحقوق .. اضافة الى تحديد التوجهات العامة للسياسات الوطنية في مختلف المجالات ، وذلك في اقرار دستور هو مصدر القوانين والحاكم عليها .

٣ ــ الاقرار بحق كل مواطن في العمل السياسي داخل اطارات السلطة او خارجها ، وحقه في الدفاع عن آرائه ومصالحه كشخص او كشريحة اجتماعية ، من خلال وسائل الضغط الجماعي ، وذلك يتحقق باقرار حرية تشكيل الجمعيات السياسة او النقابات المهنية .

ثانيا ــ على الصعيد الثقافي .. وهناك اجماع على :

١ ــ حق الفرد في التعبير عن آرائه وافكاره المتوافقة مع سياسة السلطة او المخالفة لها بصورة سلمية ، ومنع التعدي او ايقاع الاذى او التهديد به لاي شخص بسبب افكاره ومعتقداته .

٢ ــ العقيده الدينية والعباده ، واقامة الشعائر ، هي التزام فردي لا يجوز للسلطة ان تتدخل فيه او تفرض اجتهادات لاشخاص معينين على بقية الشعب ، ومنع احتكار الفتوى وتفسير النصوص الشرعية او استعمالها لقمع حريات الافراد .

٣ ــ الغاء وتجريم سياسات التمييز بين المواطنين على اساس الطائفة او المتبنيات الثقافية والاجتماعية .. واعتبار ان المسلمين على اختلاف مذاهبهم متساوون واكفاء لبعضهم ، ولا يجوز الزامهم باي عمل يخالف اعتقاداتهم الدينية او المذهبية .

٤ ــ الغاء احتكار الاعلام والتثقيف العام من جانب الحكومة ، واعادة صياغة المناهج التعليمية في المدارس والجامعات باتجاه تعزيز التربية الوطنية وزرع الشعور بالمسئولية الفردية عند الشباب ، وتحرير الدراسات الدينية من القيود السياسية ، وصولا الى قيام القطاع التربوي والتعليمي بخلق شخصية متكاملة فاعلة ، بدلا من المناهج الحالية التي تكرس قيم التملك والخضوع للوضع السائد وعبودية الانسان للسلطة والمال .

ثالثا ــ على الصعيد الاجتماعي ويشمل الآتي

١ ــ تطوير فكرة المجتمع المدني الذي يعيش كل فرد فيه بكامل الاطمئنان على حياته وكرامته ودوره ومستقبله ، وتصفية مشاعر القلق على المصير والمكانة التي زرعتها سياسة القبضة الحديدية المفروضة على البلاد من جانب اجهزة الامن السرية والعلنية ، ورفع هيمنة الاجهزة الامنية على حياة المواطنين ، ومنعها من التدخل في حياتهم الشخصية او مراقبة اتصالاتهم وعلاقاتهم .

٢ ــ اقرار ميثاق وطني لحقوق الانسان يتناسب والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، باعتبارها الحد الادنى اللازم لكي يعيش الناس في امان ، ولتعزيز الشعور بالانتماء الوطني والاجتماعي والمسئولية عن الصالح العام .

٣ ــ اقامة نظام قضائي مستقل وغير خاضع للسلطة التنفيذية ، واقرار نظام للتقاضي والضمانات القضائية ، وحق المواطن في التظلم والشكوى على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والجهات الحكومية امام محاكم قادرة على البتّ في دعاويهم ايا كان الشخص المعني بالدعوى .. وكذلك ايجاد ضمانات للقضاة للبتّ في الدعاوى دون خوف على سلامتهم الشخصية او وظائفهم او مستقبلهم . واضافة الى هذا يتم وضع نظام ثابت يحدد الالتزامات واسباب التجريم والعقوبات ، ويقرر شخصية العقاب ، ومنع العقوبات الجماعية ، وقيام الادارات الحكومية بتشريع عقوبات خاصة او اقامة محاكم خاصة خارجة عن نطاق الجهاز القضائي .

مسيرة شعبيّة في السعودية تدعو لنصرة الشعب العراقي

أربعة آلاف متظاهر ووجهوا بقمع أجهزة الأمن

نظم نحو اربعة الاف مواطن في مدينة القطيف شرق المملكة في ليلة السابع من شهر رمضان المبارك مسيرة في المدينة ، تضامنا مع الشعب العراقي وثورته ضد الطغيان الصدامي ، واحتجاجا على سوء معاملة السلطات العراقية للمرجع الديني آية الله السيد ابو القاسم الخوئي .. وقد ردد المتظاهرون شعارات مثل : لا اله إلا الله .. صدام عدو الله ــ اخواننا في السجون .. للظلم هم رافضون ــ خيبر خيبر يا صهيون .. جيش محمد قادمون ، كما دعوا الى اسقاط النظام الحاكم في العراق .

وكانت مسيرتان شارك فيهما إعداد صغيرة من المواطنين قد انتهتا دون صدامات مع قوات السلطة في ليلتي الخامس والسادس من رمضان .. الا ان هذه المسيرة والتي استمرت قرابة الساعة قد جوبهت ببطش قوات الامن وقمعها بناء على أوامر مباشرة من وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز .

فبعد ان تقدمت المسيرة وهي ترددت شعاراتها التي لم تكن معادية بشكل صريح للسلطة ، اغلقت قوات الامن بعض الشوارع ، ليتحول الجمهور الى شوارع اخرى تؤدي الى حيث الوجود المكثف للقوات الحكومية التي كانت تتمركز عند مجمع البنوك .. وهناك هاجم نحو ١٥٠٠ جندي مدجج بالسلاح والهراوات الكهربائية والكمامات والدروع الواقية ، المتظاهرين بصورة مفاجئة وانهالوا عليهم بالضرب العشوائي ، فرد بعض المتظاهرين على قوات السلطة بالحجارة وما تيسر أمامها ، وهنا أطلق الجنود العيارات النارية في الهواء للتخويف ، فيما شوهد عدد من الحافلات وهي تنقل المعتقلين ، وقد سقط اكثر من خمسين شخصا جرحى .

وفي اليوم التالي داهمت قوات الأمن عددا من المنازل واعتقلت من فيها من الشباب بتهمة المشاركة في المسيرة ، رغم ان بعضهم لم يكن قد سمع عنها حتى ذلك الحين .. وفي الوقت نفسه استدعت اجهزة الأمن عددا من رجال الدين والشخصيات المحلية وحذرتهم من مغبة دعم ما أسموه (الفوضى والاخلال بالأمن العام) .. وقيل ان الامير محمد بن فهد ــ امير المنطقة الشرقية ــ استدعى اعيان المنطقة وحذرهم بأن وزارة الداخلية تمنع وتحذر من تسول له نفسه القيام بجمهرة اة مسيرة ضد او مع الحكومة ! .

من حقّ الشعب ان يعبّر عن استيائه

في تعليقه على المسيرة الشعبية التي انطلقت من مدينة القطيف تأييدا للانتفاضة الشعبية في العراق ، واحتجاجا على مضايقة المرجع الديني الكبير اية الله السيد ابو القاسم الخوئي ، وما تبع المسيرة من اعتقالات وسقوط الجرحى .. قال الشيخ حسن الصفار ، زعيم المعارضة الاسلامية في السعودية ان (على الشعب ان لا ينام على حرير وعود الحكومة بشأن الاصلاحات السياسية ، خصوصا وانها ليست المرة الأولى التي وعدت فيها بذلك) .

وأضاف بأنه : (اذا كان هناك شيء من العقل ، فان على الحكومات الخليجية ان لا تنخدع بغرور النصر الموهوم الذي لم تحققه بقوتها الذاتية ، وعليها ان لا تعيش في سكر هذا الانتصار المزيف الموهوم ، فتفضل الاستغناء عن مواطنيها) .

وعن المسيرة ، قال بأن لها دلالاتها (ونأمل ان الحاكمين يدرسون هذا الحدث ويفكرون فيه) .. واكبر الشيخ الصفار شعور الشعب النبيل الذي دفعهم للتعبير عن عواطفهم ، وتضامنهم ومواساتهم لاخوتهم المؤمنين في العراق ، على شكل مسيرة .

وقال انه من حق الشعب في بلادنا ان يدافع عن رموزه الدينية وان يعبر عن استيائه وغضبه لاعتقال مرجعه الديني (وكان ينبغي على الحكومة ان تعتز بهذه المسيرة لتظهر امام الرأي العام بانها ليست وحدها ضد النظام العراقي ، بل والشعب ايضا) .

وعن دلالات المسيرة قال الشيخ الصفار (ان الناس عندما خرجوا كانوا يعرفون انهم لا يشكلون ضغطا على النظام العراقي .. لقد ارادوا توجيه الضغط على النظام السعودي ، الذي يبدو انه فهم المعنى ، لذلك اتخذ موقفا خشنا ضد المتظاهرين) .

انتهاكات لحقوق الانسان

إثر تصدي قوات الأمن السعودية للمسيرة السلمية التي انطلقت في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية تضامنا مع الشعب العراقي المسلم وانتفاضته ضد الطغيان البعثي ، وما تلا ذلك من اعتقالات ، أدلى الاستاذ صادق محمد ــ مسوول قسم السعودية في اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية ــ بتصريح صحفي أشار فيه الى سقوط عشرات الجرحى في صفوف المتظاهرين على يد قوات الأمن السعودية .

وأبدى الاستاذ صادق استغرابه من (القسوة التي استخدمتها السلطات السعودية لتفريق المتظاهرين ، رغم ان المظاهرة لم تكن موجهة ضد الحكومة السعودية ، حيث تم حشد اكثر من ١٥٠٠ جندي لمحاصرة المسيرة التي استخدمت قوات الامن في تفريقها الهراوات والعصي الكهربائية والعيارات النارية) .

واضاف بان شهود عيان التقتهم اللجنة الدولية قدروا عدد الجرحى بخمسين شخصا ، وعدد المعتقلين بمائة شخص متظاهر ، اعتقلوا بعشوائية وأطلق سراح أغلبهم في وقت لاحق .

وقال نقلا عن اولئك الشهود انه بعد تصدي قوات الأمن للمتظاهرين ، أطلق المتظاهرون شعارات تندد بالقمع في السعودية وبسياسة التمييز الطائفي واستمرار الاعتقال للسياسيين دون محاكمة .

وناشد الاستاذ صادق محمد السلطات السعودية بأن تعيد النظر في سياستها الداخلية ، وأن توفر كامل حقوق المواطنين المدنية والسياسية ، والاسراع بتطبيق وعود الاصلاح السياسي التي أعلنها الملك فهد في نوفمبر الماضي ، خاصة وان أزمة الخليج انتهت ، وانتهت معها المخاطر الخارجية التي تهدد أمن البلاد .

كما ناشد منظمات حقوق الانسان والشخصيات العالمية المهتمة والمعنية بالدفاع عن الحريات العامة بأن تسلط الأضواء وان تبدي مزيدا من الاهتمام بما يجري في المملكة العربية السعودية ، من انتهاكات لحقوق الانسان ، حتى يسود السلام والأمن في هذه المنطقة التي عانت الكثير من الانتقاص لكرامة المواطن وحقوقه المشروعة .

ضغوط متزايدة لضبط تصرفات الأسرة السعودية المالكة

حمزة الحسن

الأسرة الحاكمة احتكرت كلّ المقاعد السياسية ومعظم الوظائف الاداريّة منذ استيلائها على الحكم

الأمراء لا يحتكرون السياسة فقط بل والاقتصاد والاعلام والقوات المسلّحة الحامية لامتيازاتهم الخاصة التي ستتأثّر بأيّ اصلاح في الهيكل السياسي

هي أسرة مالكة وحاكمة في ان واحد .. وعدد أفرادها يزيد على العشرة آلاف .. ترى أيّ منصب مهم أو نصف مهم يبقى لافراد الشعب ، اذا ما قرّر هذا (الحزب) ان يتسلّم مقاعده في الجهاز الحكومي ، السياسي والاقتصادي والعسكري ؟!

هذا التساؤل الساخر ، قدّمه أحد اعضاء الكونغرس الاميركي ، أثناء نقاش الأخير لصفقة أسلحة كان البيت الأبيض يعدّ نفسه لأبرامها مع السعودية في عام ١٩٨٧

كيف يمكن للعائلة المالكة السعودية تقديم نفسها كـ (حزب قائد) للمواطنين ، ما لم تصلح نفسها ، وتتخلّص من العناصر الضعيفة فيها .. وتضع حدودا أو قانونا لنشاط اعضائها .. خاصة في هذا الوقت الذي تعصف بالعالم رياح التغيير ؟

يرى وليم كوانت ، عضو مجلس الأمن القومي في حكومة كارتر ، والمختص بشؤون الخليج والجزيرة العربية اضافة الى شؤون النفط .. يرى في كتابه (السعودية في الثمانينات) ، بان الحكم في السعودية ما هو الأ حكم عائلة ، وان الملك واحد من عدّة شخصيات رئيسية من الذين يشاركون في القرارات المصيرية .. ويرى في حديثه عن تركيبة السلطة ان الصراع بين الأمراء للحصول على اكبر نصيب من السلطة قائم في كل الأزمان ، وان حكومة تلك العائلة ما هي الا حكومة متسلّطة ، وانها لا تتمتع بشرعية مطلقة ، في حين ان كل رصيدها هو حكمها مدّة قرنين من الزمان .

هناك إجماع في الرأي تقريبا ، بأن استحواذ الأمراء على كامل الكعكة ، في الجهاز السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الاعلامي ، لا يمكن ان يستمرّ الى ما لا نهاية .. وان اي فجوة للتغيير اذا ما قيّض للنشاط المتعاظم في داخل البلاد والمطالب بالاصلاح ان يؤتي أكله ، فان مقدارا من التغيير سيُفرض على العائلة المالكة ، حيث سيصبح تحديد موقعها من النظام السياسي ضرورة ملحّة ، وسيكون من اللازم عليها التخلّي عن بعض ما في يدها وان تشارك الآخرين في المواقع التي تحتلّها .

ان العدد الهائل من الامراء الذين يتسنّمون مواقع قيادية في كل هياكل الدولة ، اصبح يشكّل أداة ضغط على بقيّة افراد الشعب .. فهم ليس فقط يستحوذون على كل المناصب السياسية ويصنعون وحدهم قرار البلاد الداخلي والخارجي .. بل اصبحوا هم اكبر التجار والملاك واصحاب الشركات ومالكي الاراضي والعقارات .. ان المراكز الاولى في الدولة لم تعد تلبي الطلب الكبير من الامراء الذين احتلوا المراكز السياسية والفنية والرياضية والعلمية والثقافية والاعلامية وحتى الدبلوماسية .. ولذا تمّ تحويل الكثير منهم من الفاشلين سياسيا او الضعفاء في حلقات التحالف داخل الاسرة الى جني الأموال وجمعها ، وقد كانت تلك خطة ابتدعها الملك الأسبق فيصل ، الذي رأى ان افضل وسيلة للتخلّص من ضغوط عائلته تحويلهم على القطاع التجاري والاقتصادي والمالي ، ومنحهم آلافا من الهكتارات من الاراضي (الرحمانية) لتكون كرأسمال كبير يمكن الانطلاق منه .

واذا كان أحد اليوم لا يجرؤ علنا على المطالبة بوضع حدود وضوابط على نشاط امراء العائلة المالكة .. الاّ ان بعض الاشارات الخجلى ظهرت في رسالة الوجهاء التي وجّهت للملك والتي تطالبه بالاصلاح ، سبق ان نشرناها في العدد الاول من هذه المجلّة .

لقد طالب الوجهاء : بوضع نظام للاسرة المالكة يحدد انتقال ولاية العهد وان ينشأ نظام للشورى واتخاذ للقرار داخل الاسرة المالكة .. وهذا أقصى ما يمكن للشخصيات الوطنيّة ان تطالب به ، وهي بين فكّي الأسد !

ضوابط سياسيّة

إنّ الأمراء هم الحزب الوحيد الذي يمارس العمل السياسي .. وهم الحزب الوحيد الذي يجوز له ان يجمع بين اكثر من وظيفة سياسية او اقتصادية او عسكرية .. البلاد أصحت كلّها في قبضتهم مما لم تعرفه بلد آخر في المنطقة .

في عام ١٩٥٣ كان عدد الوزارات اربع فقط ، هي المالية والداخلية والدفاع والخارجية .. استولى على ثلاث منها الامراء ، اما الرابعة وهي المالية فقد كانت بيد (رجال مؤسس المملكة الراحل عبد العزيز) والذي يتلقى اوامره منه .

وفي عام ١٩٥٤ ، وفي اول وزارة للملك سعود ، أضيفت وزارتان هما المعارف والزراعة ، سلّمتا للامير ــ الملك حاليا ــ وسلطان وزير الدفاع الحالي .

في عام ١٩٥٨ شكّل الملك سعود وزارة وضع فيها اخوانه وابناءه ..

وفي عام ١٩٦٠ شكّلت وزارة (الشباب !) الشهيرة والتي جاءت بغرض الاصلاح ، وبعد ضغوط من المثقفين ، وبعض الامراء (الاحرار !) ، وقد تكونت من ١٢ حقيبة وزارية كان نصيب آل سعود منها خمس وزارات ، بينها المالية والداخلية والدفاع .

وكانت قائمة وزراء الملك فيصل قبل اعتياله تتكون من ١٤ حقيبة ، كان نصيب العائلة المالكة منها أهم الوزارات (الخارجية ، الداخلية ، الدفاع ، المالية) .. كما استولى احد افرع العائلة المالكة البعيدين على حقيبة وزارة الزراعة ، وتسلّم أخوال الملك من آل الشيخ على وزارتين هما العدل والتعليم (المعارف) .

وفي كل الوزارات التي شكّلت في وقت لاحق احتفظ الأمراء بما يسمّى (الوزارات السيادية والأمنية) .. في حين بقيت الوزارات (الفنيّة) في يد التكنوقراط ، وهذه الوزارات لا تصنع سياسة المملكة ، بل ان الجزء السياسي من اعمال الوزارة مرهون بقرار الملك الذي هو رئيس الوزراء .. فضلا عن ان سياسة المملكة لا تناقش في مجلس الوزراء ، وإنّما في الجلسات الخاصة التي يشارك فيها خمسة من العائلة المالكة هم (الملك وولي عهده والامير سلطان والامير سلمان والامير نايف) .

وفوق هذا فان القرار الاول في الوزارات الفنيّة التي بيد العامّة خاضعة لاشراف الملك او احد الامراء .. ذلك ان الملك فيصل ابتدع فكرة (المجالس العليا) التي ترسم سياسة كل وزارة تكون بيد العامة حيث يترأس المجلس الملك او اخوانه .. فمثلا نجد ان الملك هو رئيس المجلس الاعلى للجامعات ، والشؤون النفطية ، والشباب والعمل والعمال والحج والتصنيع .. وكل واحدة من هذه المهمات تقوم بها وزارة ، ويكون الوزير فيها عضوا في المجلس الاعلى ، بينما القرار يكون بيد الملك .

وعلى نفس المنوال تجد ان وزير الداخلية نايف يرأس المجلس الاعلى للاعلام الذي يشرف على صنع السياسة الاعلامية للمملكة .

ان وزارة كالمالية تولى علي مسؤوليتها منذ ان تأسست في ١٩٣٢ ثمانية وزراء ، خمسة منهم كانوا من أفراد العائلة المالكة هم على الترتيب .. الملك فيصل وقد كان يومها اميرا ، والامير (الأحمر !) طلال ، ومحمد ابن الملك سعود ، ثم الامير فيصل ثانية ، ثم عم الملوك السعوديين عبدالرحمن .

وان وزارة الدفاع ومنذ ان تأسست عام ١٩٤٤ لم تخرج من يد الامراء ، وقد كانوا خمسة : منصور ومشعل ابنا الملك المؤسس ، وفهد ومحمد ابني الملك سعود ، وسلطان آخرهم .

كما ان وزارة الداخلية هي الاخرى كانت منذ تأسيسها وحتى الآن بيد الأمراء لم تخرج مرّة واحدة .. وقد تولاها سبعة من الامراء ، بدأت بالامير فيصل ــ الملك فيما بعد ــ ثم استلمها ابنه (المحروم !) عبدالله ، ثم عمّ الملوك الحاليين مساعد ، ثم الامير عبد المحسن ابن مؤسس البلاد ، ثم فيصل بن تركي حفيد المؤسس ، ثم الامير ــ الملك الحالي ــ فهد ، ثم نايف ، الذي أناب شقيقه أحمد في الوزارة حاليا .

والخارجية كوزارة كانت بيد الملك ابن سعود فعلا طيلة حياته ، وان كان ابنه فيصل وزيرا للخارجية اسميا .. ولم تخرج الخارجية من يد آل سعود الاّ لمدة خمسة عشر شهرا فقط استلمها احد اعضاء وزارة الشباب سنة ١٩٦٠ هو ابراهيم السويل .

وحتى وزارة فنيّة نافهة كالمواصلات كان ثلاثة من الامراء من بين سبعة إنّها شركة عائليّة وليست دولة .. هذا اذا استثنينا العديد من المؤسسات التابعة للملك (او بالأصح تابعة لرئيس مجلس الوزراء !!) والتي يرأس بعضها أمراء برتبة وزير ، كرعاية الشباب التي يتولاها فيصل بن فهد ــ ابن الملك الحالي ــ ، وكجهاز المخابرات العامّة الذي يتولاه الأمير تركي الفيصل بنيابة ابن الملك فهد وهو سعود !

والمسألة تتجاوز الوزارات ووكالات الوزارات والمديريات العامة التابعة لكل وزارة .. ستتجاوز كل هذه المقاعد التي يشغل الكثير منها امراء .. فهناك فوق كل هذا أمراء المناطق ، حيث ان البلاد مقسّمة ، وان كان بشكل غير دقيق لمناطق يبلغ تعدادها ١٥ منطقة .. كلّها بدون استثناء يحكمها امراء آل سعود ، بل ان كل نواب امراء المناطق تقريبا هم اعضاء في الاسرة المالكة .. مع ملاحظة ان آل السديري ــ أبناء أخوال الملك وأخوانه ــ يعتبرون من العائلة المالكة ، حيث اضيفوا اليها منذ زمن بعيد من

الناحية الرسمية ، ويستلمون مخصصات الامراء .

لم يحكم اي منطقة منذ السيطرة عليها واحتلالها من قبل السعوديين اي فرد من خارج العائلة المالكة .. وامراء المناطق يتصرفون في ما تحت ايديهم كملوك صغار ، بل ان الامارات يورّثها الآباء لحفدتهم !

ولا تشذّ القوات المسلّحة بكل أفرعها عن هذه القاعدة .. فالأمراء بكفاءة او بدون كفاءة يحتلّون المراتب العليا .. وكل امير يأتي بأبنائه ليعدّه للخلافة .. فسلطان جاء بإبنيه على الأقل (بندر) الذي كان طيارا فأصبح قائد قاعدة بين ليلة وضحاها ، ثم اصبح سفيرا في واشنطن ، والآخر هو (النابغة !) الجنرال خالد بن سلطان ، الذي تكرّر إسمه في حرب تحرير الكويت .. أمّا الأمير عبدالله ولي العهد ، فإنه لا يريد ان يتنازل عن قيادة الحرس الوطني بعد ان يصبح ملكا الاّ لابنائه .. وقد اصبح أحدهم عقيدا وهو متعب ، والآخر هو خالد مسؤول الحرس الوطني في المنطقة الغربية .. ويلاحظ هنا ان الاميرين سلطان وعبدالله استلما قيادة القوات المسلحة والحرس الوطني منذ عام ١٩٦٢ ولا يزالا يصرّان على الاحتفاظ بقوتهما العسكرية في صراع القوى على الحكم داخل العائلة المالكة .

ان تخفيفا شديدا في هذا الاستفراد بالشأن السياسي يبدو أمرا محتّما ــ وان كان يتراءى للكثيرين انه بعيد المنال في المدى المنظور ــ . أيّ شعب يمكن أن يتحمّل وضعا مزريا كهذا ، والى اي حدّ ووقت ؟.

ان الناس لم تصل بها الجرأة بعد لأن تطلب علنا وبوضوح ان تكون العائلة مالكة وليست حاكمة ، مع ان هذا الحديث يطرح بقوة في المجالس العامّة دون خوف وسوف يصل الى (الأعلى) عمّا قريب .. ولم يصل بهم الأمر ان يطلبوا المساواة ببقيّة افراد الشعب كما قلنا ذلك من قبل .. ولكن في مثل هذه الأوضاع الخانقة ، فان شخصيات البلاد الوطنيّة والقوى المعارضة ، نرى أنّ أقل ما يجب ان يُطالب به فعلا ، وان يلحّ فيه الطلب من أجل تحقيقه هو الآتي :

١ ــ أن يتخلّى الملك عن صلاحياته العديدة ، فإلى متى يكون هو الملك ، وهو رئيس مجلس الوزراء ، وهو القائد العام للقوات المسلحة ، وهو رئيس المجلس الاعلى للأمن القومي ، وهو رئيس المجلس الاعلى للجامعات والتعليم العالي والتصنيع والحج ؟! .. ليتنازل عن بعض مسئولياته التي لا يمكن لشخص واحد أن يؤديها على الوجه المطلوب .. ليقبل ان يكون رئيسا لمجلس الوزراء وكفى ، وليعط الفرصة لغيره بأن يتحمّل جانبا من العبء ..

وان لا يعتبر نفسه فريدة الدهر التي ليس هناك مثيل لها !

٢ ــ تحديد حجم مشاركة الأمراء في الوزارة ، وكسر احتكارهم في تبوّأ الوزارات السياسية ، بحيث يمكن ان يصبح وزير الخارجية او الداخلية او الدفاع واحدا من أبناء الشعب .. وان لا تكون لهم بأي حال من الأحوال سلطة خاصة على جهاز أمني او عسكري يخل بالاستقرار .

٣ ــ أن يعامل أمراء العائلة المالكة في الوظائف السياسية او العسكرية او حتى الفنيّة كبقية افراد الشعب .. كل حسب كفاءته ، وليس حسب نسبه وعائلته !.

٤ ــ أن يكون أمراء المناطق من نفس المناطق التي يسكنون فيها ، وان يتمّ انتخابهم من قبل الناس باعتبارهم أداة السلطة في كل الأمور ..وهذا من القضايا التي يجب ان يشتمل عليها نظام المقاطعات .

ضوابط في الجانب المالي

حتى الآن لا يوجد تفريق لدى الأمراء بين المال العام والخاص .. يستوي في ذلك الامراء الصغار والكبار .. وقد يمكننا ان ندرك هذه الحقيقة من خلال تقدير حجم اموال الملك في الخارج فحسب وهي تصل الى ٢١ مليار دولار ، وقد تبوّأ الملك بهذه الثروة المرتبة الثانية في قائمة أغنى أغنياء العالم ، حيث جاء في المرتبة الاولى سلطان بروناي .

هذا نموذج واحد .. فاذا كان الملك يمتلك ميزانية اربعين دولة ، فكم يمتلك ولي العهد والامير سلطان ، وآلاف الأمراء الآخرين ؟ .. ومن أين جاءت هذه الأموال ؟ .. أليس من الامتيازات الخاصة التي حرّمها الاسلام .. أليست من أموال بيت مال المسلمين الذي اعتبر التعدّي عليها غلولا (ومن يغلل يأت بما غلّ يوم القيامة) .. وقال رسول الله ﷺ : (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ فوق ذلك فهو غلول) ؟.

ألم يشدّد الاسلام على فصل ملكيّة الأمّة عن ملكية الحاكم ، بحيث لا يحق له التصرّف فيها الاّ في الموارد الثابتة التي حدّدها الشارع .. ألم يعتبر الرسول ﷺ هدايا الامراء من الغلول فقال : (فاني أستعمل الرجل منكم على العمل ممّا ولاّني الله ، فيأتي فيقول : هذا لكم ، وهذا هدية أهديت إلي .. أفلا جلس في بيت أبيه وأمّه حتى تأتيه هديته إن كان صادقا .. والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقّه الاّ لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفنّ أحدا منكم لقي الله يحمل بعيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، او شاة تيعر) !

لم يكن هناك راتب لملك او حاكم ، ولكن الصحابة حدّدوا راتبا للخليفة بعدل ما يعيش به أوسط الناس ، حتى يتفرّغ لأمور الرعيّة .. ومع هذا كان بعض الخلفاء لا يأخذون من بيت المال شيئا نورعا عن إصابة شيء من المال العام .. فكيف والحال الذي نحن فيه نرى الملك يملك وحده ميزانية ثلاثة ارباع الدول العربية مجتمعة مدّة عام ؟!

كانت العائلة المالكة وعلى الدوام تشكّل عبئا كبيرا على خزينة الدولة قبل ان تكون هناك ميزانيات وبعدها .. ليس هناك فرق بين المال العام والخاص ، بل ان كل امير يرى ان له حقا في الخزينة يطلبه متى شاء ، ويجب على الوزير او مسئول شؤون المالية ان يستجيب لطلب الامير او الاميرة ، والاّ كان مصيره قاتما .

في عام ١٩٣٥ لم يستطع الملك ابن سعود ان يدفع مرتبات بضع عشرات من الموظفين ، هم كل الموظفين في الدولة في تلك الايام .. بسبب ان الامراء والزوجات استحوذوا على كل ما هو موجود .. فاضطر الوزير المشهور عبد الله السليمان ان يجد حيلة للامر : فأمر بإعطاء الموظفين ثلث مرتباتهم نقدا والثلث الآخر مؤونة ، والباقي قرضا إلزاميا للدولة .. واستمر على هذا الحال مدة سبعة اشهر .. بل ان الوزير قد لا يدفع رواتب مطلقا ولا يعتبرها دينا .

ومع هذا فكم مرة كاد الملك ان يخنق وزيره بعقاله ، إرضاءا لإحدى زوجاته او ابنائه .. وقد سبق لابن سعود ان قتل اخ الوزير في فورة غضب من قوراته .. تقول احدى الحكايات انهه كان عند الملك خمس طائرات ، هي كل ما لدى البلاد منها .. وقد قرّر في اواخر يناير ١٩٤٩ وكالعادة ــ كما تقول السفارة الاميركية في وثيقة لها بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٩ ــ قرّر ان يضع جدولا لتلك الطائرات لتقوم برحلات من جدة الى الرياض لتنقل زوجاته ، حيث قرر الملك ان يكون في كل طائرة زوجة مع عدد من الوصيفات والمرافقين لها .. وسلّم كل واحدة منهن ورقة تعطيها للعقيد الطاسان مدير الطيران المدني ، تحدد له كم سيكون على متن الطائرة من افراد .

وبدل ان تأتي احداهن بمرافقين لا يزيدون عن ١٥ ، جاءت بـ ٣٢ شخصا ، وقد رفض الطاسان ان يقبل الزائد ، فرجعت زوجة الملك واشتكت على الطاسان .. وكان الملك ضعيفا امام النساء فأمر بقطع رأس الطاسان فقط ! ، حتى وان كان الاخير ينفذ برفضه تعاليم الملك .. واتصل الاخير بالطاسان مبلغا اياه بان يبقى في مكانه حتى يأتي من ينفّذ الأمر وهو الامير منصور ابن الملك المحبب .

غير ان منصور الذي يعلم بان والده يتخذ قرارات مزاجية أخفى الرجل الى ان هدأ أبوه .

بل حتى الوزير السليمان الذي اعتبره الملك عصابة رأسه تعرّض للضرب والحبس في الصحراء لايام ، لان اميرا زعل منه او اميرة .. بسبب طلب مالي .

في أول ميزانية تصدر للعلن سنة ١٩٥٤ كان نصيب العائلة المالكة منها الثلثين فقط ، وبقيّة الشعب لهم الثلث الباقي ، الذي يسرق معظمه حواشي الاسرة .. يقول المرحوم أمين المميز ، سفير العراق المفوض لدى السعودية في منتصف الخمسينات معلّقا على صدور اول ميزانية سعودية بقوله : (انها ميزانية ضخمة .. وعند تدقيقي للفصول والأبواب تبيّن لي بأن أكثر من ثلث الميزانية قد خصص للاغراض الملكية بصورة مباشرة ، والثلث الاخر لنفس الاغراض ، ولكنه بصورة غير مباشرة .. أما الشعب والبلاد برمتها فلهم الثالث الباقي !) .

هل نحن نتحدث في الماضي حتى كدنا نغرق فيه ؟!

حسنا .. هل نعرف بان الملك سعود الغى حتى اصدار الميزانيه في السنوات ١٩٥٥ والستتين اللتين تلتها ، فضلا عن انه ابتلعها هو واخوته حتى لم يتبق من المصروفات الجارية للدولة سوى ٣١٧ ريالا .. بل حوّل حتى مخصصات بعض الوزارات لتمويل بناء قصور جديدة .. ألم تصبح البلاد مديونة في عهده غير الميمون لعدد من البنوك الاميركية بينها بنك تشيز مانهاتن ؟ .. ألم يصح الموظفون جياعا لان رواتبهم لم يستلموها أشهرا عديدة .

في عهد سعود كان كل امير يمتلك الملايين من الدولارات .. وكان المال سائبا والخزينة فالتة ، تماما مثلما كانت في عهد السليمان والشلهوب .. تقاسم ما هو موجود .. فان لم يكن فالديون الداخلية والخارجية تحل الموضوع !

وهذا الحديث ايضا من التاريخ .

ولكن .. في الوقت الحاضر .. أليست الامور تجري على ذات المنوال ، أليس هناك مخصصات لكل أمير يولد ؟

أليس لكل واحد من ابناء مؤسس المملكة ، رواتب شهرية خيالية .. ألم يتم تقاسم النفط بين الامراء والاميرات ، فصارت مؤسسة بترومين تبيع لحساب فلان او فلانة عشرة او عشرين مليون برميل من النفط .. ألم تقرأ وثائق بعض هذه الأمور .. الا ترى انه لم تبق ارض جرداء داخل المدن او خارجها الاّ وتملّكها أحد اعضاء الاسرة المالكة .. بل حتى البحر لم يسلم من التعديات ، فصار يدفن ــ لتوسيع مساحة اليابسة للمملكة ذات المليوني كيلومتر المربع ، وليس لعرض بيع الارض !!

لقد استملكت الحدائق والمطارات كما فعل الامير سلمان بمطار الرياض القديم ، وكما فعل سلطان بمطار جدة القديم ، وباراضي الهيئة الملكية في الجبيل التي باعها على الحكومة ..

من يتملك اسراب الطائرات الخاصة التي تملأ مدرجات مطارات المملكة الكبرى والصغرى .. ومن الذي يتملك العمارات والاسواق التجارية .. ومن هم رؤساء الشركات الكبرى .. وعلى من ترسو المناقصات والصفقات والرشوات .

هذا حديث طويل ، وقد أزكم بعض منه أنوف الشعب منذ عقود حتى بات حاسة الشم لدى الناس مختلة !

وهل من المعقول ان يبقى تكالب الاسرة المالكة على مقدرات الوطن من ارض ونفط ومن ثروة سائلة وغير سائلة ؟ ، لا يحد من تجاوزها اي نغير في عصر ولا استياء من شعب ، ولا ارقام او صور اوفضائح وسخريات ينشرها العالم .. إن اغلب امراء العائلة المالكة يعتقدون انهم لا يرتكبون اي خطأ بتاتا ، فكل ما فعلوه ويفعلونه انهم يتصرفون في املاكهم الخاصة .. وهم يعتقدون — فعلاً — ان البلد وما فوقها او تحتها هي ملك مشروع استحوذ عليه بالسيف ، كما في النظرة القبلية القديمة .

ان مثقفي البلاد وشخصياتها يرون انه قد آن الأوان أن تأتي مبادرة — حتى وإن كانت من قبل امراء العائلة المالكة !! — لتضع حدا لهذا التلاعب غير العادي بمقدرات شعب كامل ، وان تضع ذلك في اطار قانوني معروف يشمل فيما يشمل :

١ — ان لا تكون هناك اي مخصصات خاصة للعائلة المالكة .. الا اذا قررت ان تكون اسرة مالكة وليست حاكمة .. فحينها يمكن ان توضع ميزانية متواضعة — بالقياس لحجم ما ينهب في الوقت الحالي ! — لعموم الاسرة .. وفي غير هذه الصورة ، فان اي المخصصات يجب ان تُلغى بتاتا .

٢ — فصل الاموال العامة عن ملكية الحكام أنى كانوا .. بحيث تتم معرفة أملاك كل مسؤول وحساباته الخاصة قبل ان يصبح مسؤولا للتتم مراقبة ثرواته بعد اداء الخدمة ..كما يجب ان توضع ضوابط مشددة على المصروفات العامة .

٣ — توضع مرتبات محددة للوزراء والمسؤولين وحتى الملك .. بحيث تلبي تلك المرتبات احتياجاتهم ، وتمنع تطلعهم للاثراء غير المشروع ، كما توضع قيود بحيث لا يتم صرف أمر مالي او مساعدة لجهة اجنبية ، او صفقة حكومية داخلية الا بعد ان يوافق مجلس الشورى عليها ، وبحيث لا يتم قرار التصرف بأموال الشعب بصفة فردية كأن يتخذه شخص واحد هو الملك ، او عدة اشخاص هم اخوته الاربعة الآخرون ، وهو الذي يحدث فعلا الآن .

٤ — تعاد اعتبارية الدولة بالنسبة للاراضي الرحمانية ، فلا يحق لأحد ان يتصرف فيها او يمنحها لأحد .. بل تعتبر ضمن الملك العام .. كما يجب ان يصار الى حل للأراضي التي تصرف فيها الامراء ولا يزالون ، والتي ملكت بحدود واسعة شملت آلاف الكيلومترات المربعة .. فالأقطاعيات — خاصة الكبيرة منها — يجب ان تُعاد الى املاك الدولة ايا كان مالكها الحالي .. وان لا يكون لأحد من العائلة المالكة أية سلطة على الاراضي ومنحها .

٥ — وضع حد عاجل لأي تدخل من قبل امراء واميرات العائلة المالكة في مسائل النفط انتاجا او بيعا او منحا واقطاعا .. كما يجب ان توقف جميع الصفقات التي تتم باسمهم ولحسابهم الخاص .

هذه بعض الضوابط التي يجب ان توضع على تصرفات العائلة المالكة في الجانب الإقتصادي ، وهناك بلا شك امور تتعلق بالجانب الاجتماعي .. فالامراء والاميرات يتصدرون الاعلام والواجهة الاجتماعية .. فما من جمعية خيرية او نسائية ، وما من ناد رياضي او أدبي .. إلا وكانوا هم على رأسه .. ومثل هذه الوجاهة التي انعكست على واجهة الاعلام الى حد الاسفاف ستتأثر بصورة او بأخرى حين تبدأ أول بادرة للتغيير في الهيكل السياسي ..

.. وبعد ، فان امتيازات اي جهة انما هي مرتبطة بصورة وثيقة بالنظام السياسي .. وان الاستئثار بالقوة السياسية يتبعه في الغالب استئثار بالمال العام ، والعائلة المالكة انما استأثرت بالسلطة السياسية فتبعها المال ، وسقط الذهب بين احضانها ثم اغتسلت بيانبيع النفط وتعطرت برواحة .. ان الاستئثار السياسي والمالي بعد ظاهرة مثيرة في الخليج .. ولكن الأمر اكثر اثارة في السعودية حيث لا يوجد ادنى حد للتصرف الرشيد ، هناك حيث العائلة المالكة قد حولت البلاد الى مزرعة كبيرة يتقاسمها عشرة آلاف امير ونحو ١٥ ألف أميرة .

مهاجمة عسكريين اميركيين

للمرة الثانية تعرض عسكريون اميركيون لهجوم مسلح في السعودية .. المرة الاولى كانت في جدة قبل بضعة أشهر .. والثانية تمت في ٢٨ مارس الماضي .. فقد قال متحدث عسكري اميركي في الرياض ان (عربيا) اطلق الرصاص على سيارة عسكرية اميركية عندما تخطاها على طريق سريع في شرق المملكة ولكنه لم يحدد الموقع بالدقة ، واكتفى بان قال ان ثلاثة من مشاة البحرية الاميركية اصيبوا بجروح ، وان احدهم غادر المستشفى بعد علاجه ، أما الآخران فهما بحالة طيبة .. وقال المتحدث الاميركي ان مسؤولين اميركيين يتولون التحقيق في الأمر بموافقة من الحكومة السعودية .

ومع حرص الحكومة السعودية على صرف الأذهان من ان يكون سعوديون هم الذين يهاجمون الاميركيين ، والصاق التهمة بمواطنين عرب ، الا ان من المؤكد هو ان الذين يقومون بمهاجمة العسكريين الاميركيين هم من ابناء المملكة ، وعلى الأقرب فهم من التيار الديني الذي تدعمه الحكومة نفسها .

رشوة .. ولكن تافهة !

أكرم أمير الكويت شعبه ، الذي هرب عنه وتركه يواجه مصيره المؤلم .. أكرم شعبه ، الذي قاتل ودفع ثمنا غالياً من دمه وماله وكرامته .

أكرمه بعد أن صمد في الميدان ، وعاش تحت الحصار ، وتحت القابل ، متحملا كل الأذى ، فيما كانت أسرة آل صباح توقع على شيكات عبودية الكويت لقرن قادم من مقرّها في شيراتون الطائف .

أكرمه ، ولكن ليس بكرم حاتمي عوّد أمراء الخليج الغربيين عليه منذ سنين ، والى ما قبل وبعد تحرير الكويت .. بل بقليل من المال لا يتناسب مع التضحية التي قدمها الشعب ، ولا مع الثروة التي تبعثرها عائلة آل صباح باليمين والشمال ، وعلى من يستحق ومن لا يستحق .

المكرمة الأميرية لشعب الكويت أعلن عنها الأمير أواخر شهر مارس الماضي ، وتقضي بصرف ٥٠٠ دينار كويتي (١٧٢٠ دولار) لكل مواطن كويتي بقي في الكويت أثناء الاحتلال ، ويشمل القرار كل مولود ولد اثناء الغزو .

معظم الكويتيين اعتبروا تقديم المبلغ (رشوة تافهة) للشعب الذي يطالب بالحرية والديمقراطية ومحاسبة العائلة الحاكمة على اخطائها وتقليص صلاحيات اعضائها .

يقول سفير كويتي سابق لروبرت في ٣٠ مارس الماضي : انه مبلغ ضئيل للغاية وغير مقبول .. انهم يرشوننا لصمودنا أمام ذل الاحتلال العراقي ومقاومته ! .

حكومة آل الصباح لم تعتبر شعبها الذي صمد في الداخل مناضلا ، يستحق على الأقل مكافأة كتلك التي حصل عليها الاميركي .. فهي قد قدمت — رسميا — مبلغ ١٣,٥ مليار دولار للولايات المتحدة التي جلبت نصف مليون مقاتل ، أي أن حصة كل مقاتل أميركي ٢٧ ألف دولار اميركي ، هذا غير ما أنفقته السعودية التي أعطت كل جندي أميركي راتبا مضاعفا ثلاث مرّات ! .

في المقابل لم ينل الشعب الكويتي الصامد في الداخل سوى ٣٤ مليون دولار .. مع ملاحظة ان مجمل خسائر الاميركيين في الحرب لم تصل الى المائتين ، بينما خسر الشعب الكويتي نحو سبعة الاف شهيد وخمسة آلاف مفقود ، وآلاف أخرى من الناس أصيبوا بالضرر في أجسادهم .. أما الخسائر المادية الأخرى فيصعب حصرها ، وكذلك الابتلاء النفسي والمعنوي .

واشنطن ليست قلقة .. الشعب قلق !

تقول واشنطن انها ليست قلقة بشأن سداد العائلة المالكة السعودية لالتزاماتها التي تأخرت والتي تعتبر جزء من مساهمتها في تكاليف حرب الخليج .

وتقول واشنطن ايضا ، بأنّه يتعين على الحكومة السعودية ان تسدد نحو عشرة مليارات دولار للحكومة الاميركية ، هي بقية المبلغ الذي تعهدت به تلك الحكومة والبالغ ١٣,٥ مليار دولار ، كان المراقبون قد اعتبروها جزءا قليلا من الثمن الذي تدفعه الرياض لواشنطن مقابل حماية عرش العائلة المالكة .

وكانت السعودية قد دفعت حتى الآن ٣,٦٥ مليار دولار ، اضافة الى إسهامات عينية اخرى مثل الوقود .

ويقول مسؤول أميركي مرافق لوزير الخزانة نيكولاس بريدي ، ان السعودية لا تمتلك السيولة اللازمة لدفع بقية المبلغ ، حيث هناك فواتير عديدة للحرب ينبغي تسديدها ، وهي تفضّل تقديم نفط للولايات المتحدة بدلا من الأموال السائلة .

وقد ناقش وزير الخزانة الاميركي هذا الموضوع مع السلطات السعودية أثناء زيارته للسعودية التي بدأت في الثامن عشر من ابريل .. وقال أحد مرافقي الوزير : (لا أشعر بالقلق بشأن عدم سداد السعوديين التزاماتهم .. حدث تأخير في الماضي وأنا واثق من أننا سنسوي المسألة) .

تجدر الإشارة الى ان خبراء اميركيين توقعوا ان تعرض الولايات المتحدة استلام بقية المبلغ مما لدى المملكة من سندات في وزارة الخزانة الاميركية .

من جهة اخرى دعا عضو بارز في مجلس الشيوخ الاميركي (السناتور روبرت بيرد) حلفاء الولايات المتحدة الى دفع نحو ٢١ مليار دولار لم يسددوها بعد من تكاليف حرب الخليج ، بل وزاد على ذلك بان قال ان على هؤلاء الحلفاء الاسهام في جهود إغاثة النازحين العراقيين .

وقال بيرد في كلمة امام مجلس الشيوخ في التاسع عشر من ابريل (ان يدفع حلفاء اميركا ما تعهدوا به على الأقل) ، واضاف بانه ترددت تقارير تفيد بان المملكة السعودية والكويت تريدان دفع جزء من تعهداتهما في صورة نفط .. ولكن هذا غير مقبول لوزارة الخزانة .. ان بامكان السعوديين ان يفعلوا ما فعلوه دائما ، أي ان يبيعوا نفطهم في السوق وان يستخدموا النقد في الدفع الينا ! .

لقد جاءت تأثيرات (الحرب الأميركية) في الخليج بنتائج كارثية ، ليس في الكويت والعراق فحسب ، بل في كل دول الخليج التي ستعاني شعوبها سنوات عجاف غير قصيرة .. والحقيقة ان شيئان لم يتأثرا ، أحدهما رصيد الملك فهد الشخصي والبالغ اكثر من عشرين مليار دولار ، وكذلك رصيد الأمراء الاخرين ! .. والثاني : قصيّة ادارة ثروة الشعب بالصورة الاعتباطية العشوائية ، والتلاعب المثير بمقدرات الشعب على يد حفنة من الأشخاص لا تقيم اي حساب او وزن لمصالح البلاد وشعبها .

مقرّ القيادة الأميركية .. في المنامة أم الظهران ؟

قالت وكالة أنباء الخليج نقلا عن مصدر رسمي بوزارة الخارجية البحرينية في ٢٩ مارس الماضي ان علاقات البحرين مع الولايات المتحدة قوية ولكنهما لم تتفقا بعد على أي ترتيبات عسكرية جديدة .. وأضاف بأن دول الخليج لا تزال تناقش الترتيبات الأمنيّة في المنطقة ، وان اي ترتيبات ستتم بالتنسيق والتشاور مع الدول الصديقة .

جاء هذا التصريح بعد شياع انباء تفيد بان الحكومة البحرينية وافقت على ان يتم انشاء مقر متقدم للقيادة العسكرية الاميركية ، أعلنت واشنطن عزمها على انشائه بعد سحب معظم قواتها من المنطقة .

وكان العقيد معمر القذافي قد حذّر بأن المنطقة ستشهد مزيدا من العنف لو سمحت البحرين لواشنطن بإقامة مقرّ عسكري متقدم على أراضيها .. وأضاف بأن الحكام الذين سيوافقون على هذه الخطوة سيندمون عليها .

وسبق لمسؤول اميركي ان قال بان من المرجح اختيار البحرين كمقر قيادة مركزي نظراً لعلاقاتها مع الولايات المتحدة .. كما ان دول التحالف استخدمت البحرين قاعدة لتنسيق عملياتها من أجل تنفيذ العقوبات الاقتصادية والتجارية على العراق .

ويقول خبراء عسكريون ، أن المكان الأنسب للقيادة هي المملكة العربية السعودية ، ولكن المسؤولين السعوديين مترددون حتى الآن في منح الأميركيين مقرّا لقيادتهم المتقدمة ، منتظرين ردود الفعل المحلية والعربية حول الأمر قبل ان يحسموا رأيهم .

وكان الملك الأسبق عبد العزيز آل سعود قد منح الاميركيين إجازة بناء قاعدة عسكرية لهم هي قاعدة الظهران ، وذلك في عام ١٩٤٤ .. واستمرت الاتفاقية بين الطرفين تجدّد كل خمسة أعوام حتى بداية السبعينات ، رغم معارضة الشعب لها ، ومطالب طليعته المتعددة باغلاقها والتي عبّر عنها على شكل مظاهرات أمام القنصلية الاميركية في الظهران التي مزق المتظاهرون العلم المرفوع عليها ذات مرة .. وعلى شكل بيانات وخطابات وجّهت الى الملك سعود ، لكن الاخير سلّط على الجميع سيف القمع ، واستمرت القاعدة تعمل بهدوء وصمت حتى هذا اليوم .

على خطى السعودية

قالت البحرين في ١٤ أبريل ان عجز ميزانيتها سيزيد زيادة كبيرة في العامين القادمين بسبب انخفاض عائداتها النفطية وزيادة مصروفاتها .. وقال رشيد المير — وكيل الوزارة المساعد للمالية — ان حجم العجز لعام ١٩٩١ سيتضاعف ثلاث مرات ليصل الى ١١٨ مليون دينار (٣١٤ مليون دولار) في ميزانية العام المالي ١٩٩٢ ، وان البحرين ستواصل تغطية العجز بالاقتراض الداخلي من خلال اصدار اذون خزانة وسندات .

وقالت ارقام حديثة ان العجز في ميزانية عام ١٩٩٠ انخفض بنسبة ٣٣٪ بسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط ، غير ان الانفاق سيزيد بنسبة عشرة في المائة في عام ١٩٩١ بتوقع ان تصب في بند المصاريف العسكرية .. وقال المير ان من المتوقع ان يؤدي انخفاض اسعار النفط في عام ١٩٩١ الى خفض العائدات الحكومية من ٤٩٨ مليون دينار الى ٤٧٢ مليون دينار في عام ١٩٩١ ، واضاف بان أزمة الكويت ألحقت خسائر بالبحرين تقدر بمليارى دولار ، منها ٢٠٠ مليون دولار لحقت بقطاع الصناعة ، كذلك فقدت البحرين الدعم الذي كان يقدم لها من دول خليجية — يقدر ما تقدمه السعودية للبحرين بمائة مليون دولار سنويا — وذلك بسبب الارهاق الذي تعاني منه الميزانية السعودية نفسها بسبب المصاريف الضخمة التي تحملتها في عملية تحرير الكويت .

من جهة اخرى توقعت قطر في ١٤ أبريل عجزا في ميزانيتها يبلغ ٣,٥ مليار ريال (٩٥٠ مليون دولار) للعام المالي ١٩٩١ — ١٩٩٢ .. وكانت ميزانية قطر ، شأنها شأن ميزانية البحرين والسعودية والامارات وعمان قد عانت طيلة السنوات السبع الماضية من عجز متواصل ، لم تجد له حلا الا بالاقتراض الداخلي على شكل سندات خزينة .. بل ان الامر وصل بالحكومة السعودية الى الغاء الاعلان عن الميزانية مرتين خلال السنوات السبع الماضية ، احداها هذا العام .. بل وصل الامر بالسعودية الى الاقتراض من البنوك الاجنبية — الامريكية — وصلت الى اكثر من اربعين مليار دولار ، رغم ما طرأ على أسعار النفط من ارتفاع بعد الغزو العراقي للكويت .

ومن المتوقع ان تزداد مخصصات الدفاع والتسلح في كل دول الخليج ، وقد أعلن الملك فهد في خطابه بمناسبة العيد عن نية زيادة افراد وسلاح الجيش السعودي .. والذي كان يستهلك ربع الميزانية على الأقل كل عام .. كما ان السعودية على وجه الخصوص تعد العدة لزيادة الانفاق لمكافأة الدول التي ساندتها ، وكذلك ستصرف الكثير من الأموال لاعادة الاعتبار والهيبة التي تضررت في العالم الاسلامي خلال الشهور الثمانية الماضية ، وهذا ما سيفاقم المشكلة الاقتصادية في واحدة من أغنى دول العالم قاطبة !.

تطور في العلاقات مع اسرائيل

وجد حكام الخليج أنفسهم بعد الغزو العراقي للكويت أنهم قريبون جدا من اسرائيل .. وذلك يعود الى ان الحالة النفسية لدى هؤلاء هي التي تصنع سياسة اللحظة ، فقد أدت الأزمة الى كفرهم بكل شيء ، فلا قضية فلسطين ولا عروبة ولا حتى إسلام .. وهم يدافع من الإنتقام الأعمى لديهم الإستعداد لإتيان كل ما هو منكر ومحرم ومحظور .

واسرائيل تدرك كل هذا ، خاصة وانها تسمع الشتائم ليس لمنظمة التحرير فحسب ، بل وللشعب الفلسطيني وقضيته على لسان المسؤولين الخليجيين وسفرائهم في كل انحاء العالم .. فسعود ناصر الصباح سفير عائلته في الولايات المتحدة اثنى على اسرائيل غير مرّة لأنها ضبطت نفسها إزاء الهجمات الصاروخية العراقية ، وشتم اكثر من مرّة شعب فلسطين ، وابدى استعداد بلاده للاعتراف بالامر الواقع الإسرائيلي .. حتى ان مراسل شبكة سي ان ان التلفزيونية علّق على تصريحات الأمير الصباحي ، بأنه يعتقد ان اسرائيل أقرب الى الكويت كصديق من الفلسطينيين .

وما قاله بشارة حين خرج على العالم في الثلاثين من مارس الماضي لا يحتاج الى تبيان حالة الانفعال وروح الإنتقام الطاغية عليه .. فقد اعلن عن وقف دول الخليج المساعدات المالية عن الاردن ومنظمة التحرير .. واعتبر موقفهما بانه لا يمكن تبريره (وأمر لا يمكن الصفح عنه وجريمة اكبر من ان تغتفر) .. وقال : ان الفلسطينيين ليسوا دولة وانما هم شعب ! .. وفي هذا تراجع عن الاعتراف بدولة فلسطين التي اعلنت قبل نحو عامين والتي اعترفت بها كل دول الخليج .

ان اسرائيل تدرك تأثير مشاعر الانفعال والانتقام السائدة فقامت برمي حبال الغزل منذ الاسابيع الاولى للغزو العراقي ، مرّة على لسان شيمون بيريز ، واخرى على لسان ليفي وغيرهما .. وبدت واضحة معالم الغزل بين الطرفين ، ففي فبراير الماضي دعا وزير الزراعة الصهيوني حكومته الى البدء في محادثات مع السعودية لحل النزاع العربي الإسرائيلي ، وقال للاذاعة الصهيونية بعد الحرب سيكون للسعودية دور مهيمن في العالم العربي ، وعلى اسرائيل ان تبدأ في اجراءات محادثات مع هذه البلد بمساعدة اميركا او دول اخرى .

وقال الوزير : ستكون للسعودية حسابات تصفيها مع الاردن الذي لن يعود أبدا البلد الى نفسه ، ولكن ربما محمية سعودية غير فلسطينية !.

موشيه اريئز قال في الثالث من مارس الماضي بأن اسرائيل ستكون سعيدة للتحاور مع السعودية ، وأضاف بانه اذا كان لدى السعوديين افكار كفيلة بجعل عملية السلام تتقدم ، فسيكون من المستحسن إبلاغنا إيّاها مباشرة ، وستكون سعداء للتحدث إليهم !.

شامير هو الاخر قال في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي بأنه يوجد احتمال قيام حوار مع السعودية ، وقال ان السعودية بلد مهم جدا في المنطقة .. انها قوة اقتصادية هائلة لها تأثيرها الكبير ، واضاف بان هناك اشارات مشجعة تدل على امكانية قيام حوار معها .

في المقابل عقد خالد بن سلطان (الجنرال !) مؤتمرا صحافيا في القاهرة في ١٤ مارس الماضي قال فيه أنه يأمل بحصول اسرائيل على الأمن والاستقرار .. وان جميع الدول العربية تحب السلام وتحاول حل المشكلة الفلسطينية سلميا . ومثل هذه التصريحات لا تحتاج الى تعليق .

أمير مناضل

ألقت شرطة مكافحة المخدرات المصرية القبض على أمير كويتي يدعى طلال ناصر الصباح في القاهرة يوم الثالث عشر من ابريل وهو يعرض كيلوغراما من الهيروين للبيع .

وقالت الشرطة ان الامير ألقي القبض عليه في شقة في منطقة منشية البكري بينما كان يبيع الهيروين الى عميل سرّي لشرطة مكافحة المخدرات ، واضافت بأن الأمير (المناضل !) والذي يترّدد على مصر كثيرا مدمن للهيروين ، وقد تحوّل للإتجار به للحفاظ على نمط حياته الباذخ ، وأن الامير كان يخفي الهيروين في حقيبته الدبلوماسية مستغلاً المعاملة الحسنة التي يلقاها أفراد عائلة الصباح في موانيء الدخول في مصر .

وادّعت الشرطة المصرية ان الامير الكويتي طلال لم يحظ بأيّ معاملة خاصة لكونه عضوا في أسرة الصباح الكويتية الحاكمة .. وقد قال الأمير (المدمن) للمحققين المصريين انه جلب معه كيلوغراما من الهيروين لاستخدامه الشخصي في القاهرة وليس للاتجار به واضاف : (لقد جلبت كيلوغراما من الهيروين لاستخدامي الشخصي لا لبيعه ، فأنا استخدم ٣٠ — ٤٠ غراما من الهيروين في اليوم) ! .

وقال وكيل نيابة مخدرات القاهرة عمرو عشوش ان الامير قد يواجه تهمة الجلب والتعاطي التي تبلغ عقوبتها السجن المؤبد او المؤقت .. مع ان مصادر مصرية استبعدت الاستمرار في اعتقال الامير ، وقد تقبل الشرطة المصرية غرامة مجزية لاطلاق سراحه .

من ناحية أخرى ، قالت سناء فهد ، المحققة في نيابة المخدرات انها قد حققت في العام الماضي في قضية محاولة الشروع في قتل المطرب المصري احمد عدوية بجرعة زائدة من المخدرات (وقد ترّدد اسم الشيخ طلال بانه متورط فيها) ، ولكن الأمير المعني هرب من مصر في أعقاب الحادث .

تجدر الاشارة الى ان أعضاء كثيرين في العائلة المالكة في الكويت قد أثارت الرأي العام المصري قبل تحرير الكويت من قوات الغزو العراقية ، وذلك بممارساتها الكثيرة التي شاعت وسبّبت استياءا عاما في الشارع المصري ، وفي الصحافة المصرية نفسها .

مَنْ يَدْعم مسيرة الاصلاح ؟

يبدو ان الامراء الكبار متفقون على أساسيات معيّنة ، فأبناء الملك عبد العزيز يشكّلون جيلا بعيد عن الاهتمام بالرأي العام المحلي ، ويتبنّون الطرق البالية القديمة في الحكم ، ولعل أفضل نموذج امامهم هو سيرة والدهم الملك عبد العزيز .. تلك السيرة القائمة على الرأي الواحد ، والتصرف بالبلاد وأهلها كشيء من سقط المتاع .. السيرة التي لا تقبل بمن يعارض او ينتقد ، والتي تعتبر ان (الشيوخ أبخص) بالحكم ومتعلقاته ، وأن الشيوخ الذين استحوذوا على البلاد بحد السيف هم ملاك للأرض وما عليها ، يسيّرونها بالمستشارين الخاصين ، وبالمزاج في معظم الأحيان .

وفي كل مرّة يأتي ملك مقام اخر ، يتوقع الناس بعض الحرية والتغيير .. ولكن شيئا من هذا لم يوجد أبدا .. ولأن البلاد تُدار بالمزاجية والمستشارين ، فقد اصبح للأخيرين بعض التأثير في توجيه هذا الأمير أو ذاك نحو المطالب العامة .

قيل ان الملك فهد منفتح واصلاحي ، ولا ندري على أي أساس قيل هذا ، فقد كان الملك رأس الحربة في قمع المعارضين وتصفيتهم جسديا في السنوات التي كان فيها وزيرا للداخلية (١٩٦٢ ــ ١٩٧٥) ، وكان حاكما غير متوّج طيلة عهد الملك خالد ، ثم ملكا متوجا منذ عشر سنوات ، فأين إشارات الاصلاح والانفتاح ؟.

والآن هناك من يقول ان الأمير عبد الله ــ ولي العهد ــ اكثر قربا من المثقفين ، وان مستشاريه من المتعلمين النابهين ، الذين يتمنون اصلاح نظام البلاد السياسي ، غير ان الناس تعتقد بأن الامير عبد الله لا يختلف عن الملك ، وهو اذا ما وصل الى مكان فهد فانه سيبقي على السيرة السالفة .

واذا كان الامير نايف ، وزير الداخلية ، يعتبر من صقور العائلة المالكة ، وهو المسؤول عن القمع والاضطهاد واجهزتهما ، وبالتالي فهو ابعد ما يكون عن خط التغيير ، فان احاديث متفرقة تقول ان الامير سلمان ــ أمير الرياض ــ قريب من المثقفين والصحافيين العرب والاجانب وانه يتأثر بما يقال عن المملكة في الخارج .. واذا كان في هذا القول بعض الصحة ، فانها لا تتعلق بما يمس الحكم من قريب او بعيد .

ان الامير لا يقبل بأي نقد من المواطنين ، حتى انه استدعى في احدى المرات صحفيا كتب ضد الخوض الزائد في شؤون الكرة والرياضة حيث اعتبر ذلك ملهاة لشباب الوطن ، فما كان من الامير الاّ ان عنّفه وصفعه بيده ! .

وكذلك يصدق القول على الامير سلطان ، ولي العهد القادم .

من هنا فان البعض يعتقد ان الاصلاح لن يتأتى الاّ بعد ان تنتقل السلطة للجيل الثالث من العائلة المالكة .. وهم حفدة الملك المؤسس ، ومن بين هؤلاء الامير سعود الفيصل وزير الخارجية ، والامير خالد الفيصل امير عسير ، وتركي الفيصل مسؤول الاستخبارات ، وبندر بن سلطان سفير المملكة في واشنطن ، و(الجنرال !) خالد بن سلطان الذي علا صوته اثناء محنة الخليج الأخيرة ، والذي بدأ بعد نهاية الحرب ، بالطواف على عدد من الدول العربية ، والخوض في مسائل السياسة .

لكن حتى هذه الآمال ، غير واقعية ، فضلا عن ان انتقال السلطة للجيل الثالث قد لا يتمّ الاّ بعد عشرين عاما .. فتكون بحاجة الى جيل آخر ! يعبّر عن طموحات تلك المرحلة .. هذا اذا لم تسبق حركة الشعب كل هذه الاقاويل ، او الخزعبلات ، فتفرض على آل سعود الأمر الواقع بالسلم ، او بغيره .

طرد عمّال مصريين من السعودية

قالت صحيفة الأهالي المصرية المعارضة في عددها الصادر في ٢٥ رمضان الماضي ان السلطات السعودية طردت ٨١ عاملاً مصريا كان قد تمّ التعاقد معهم للعمل في جبهة القتال بواسطة الشركة السعودية للتنمية والبناء ، وهي شركة يملكها الأمير نواف بن محمد بن سعود آل سعود .. وقالت الصحيفة ان ان الطرد تمّ بمجرد إيقاف القتال في حرب الخليج ، وقبل اتمام الفترة المحدّدة في العقد وتون ان يحصل العاملون على مستحقاتهم .

وكانت شركة الأمير السعودي المذكورة قد تعاقدت مع المصريين تحت إشراف وزارة القوى العاملة المصرية للعمل كسائقين وميكانيكيين للمعدات الثقيلة التي تقوم بشقّ الطرق في جبهة القتال بمنطقة الخفجي ورأس مشعاب ، وبمجرد انتهاء الحرب قامت الشركة بنقلهم الى الرياض واحتجزوا هناك في مكان مغلق في منطقة ام الحمام الغربي لمدة عشرة ايام كانوا خلالها يحصلون على وجبة واحدة يوميا ، ثم اجبر العمال المصريون على توقيع إقرار باستلام حقوقهم مقابل تسليمهم جوازات سفرهم ، مع انهم لم يحصلوا الاّ على رواتب شهر واحد وعلى جزء من مرتب الشهر الثاني .

وقالت صحيفة الأهالي ان العاملين استطاعوا الوصول الى الأمير سلمان ــ أمير الرياض ــ وطالبوا بحقوقهم دونما فائدة تذكر ، بل ان مدير شركة (الأمير) السعودي يدعى عبد العزيز الناز ، هدّد العاملين بأن من يرغب منهم في استكمال المدّة الواردة في العقد ، فسيقضيها في السجن !.

ادفع ثم ادفع ثم ادفع !

ليس أمام امراء العائلة المالكة الاّ ان يدفعوا ويستمروا في الدفع ، اذا ما ارادوا البقاء مستفردين بالحكم .. إن ذلك ثمن الزعامة والرئاسة .. والاّ على أي أساس يفضّل الغرب آل سعود مع ما هو معهود منهم ومعروف عنهم ، على غيرهم ؟! .

في يوم الخميس الموافق ١٨ أبريل صرح ديفيد ميلور ، كبير أمناء الخزانة في بريطانيا ، ان حكومة أمراء السعودية تعهدت بدفع مليار دولار نقدا للمساعدة في سدّ نفقات بريطانيا في حرب الخليج .

وقال ميلور للبرلمان انه بهذا يصل الى نحو مليارى جنيه استرليني (٣,٤ مليار دولار) مجمل ما تعهدت به الدول المختلفة .. وقدرت الحكومة البريطانية نفقاتها بما يصل الى ٢,٥ مليار جنيه استرليني ، وهي تقديرات مبالغ فيها ، شأنها شأن تقديرات الحكومة الاميركية ، التي تريد ان تستفيد ماليا من عملياتها العسكرية ، مثلما تستفيد من العقود العديدة التي عقدتها مع حكومة الكويت من اجل الاعمار وكذلك مع الحكومة السعودية .

وقال مسؤولون بريطانيون ان المساهمة التي أعلن عنها هي أول مساهمة نقدية من السعودية ، مع انها قدمت مساعدات اخرى عينيّة مثل الوقود .

القوات الاميركية ستبقى في السعودية والكويت

قال الأمير خالد بن سلطان في ١٨ أبريل ان الولايات المتحدة ستحتفظ بقوات برية في السعودية والكويت ، وزعم انها لن تقيم قواعد عسكرية !.

وقال الأمير خالد ان تدمير آلة حرب صدام حسين معناه انه لم يعد يمثل تهديدا عسكريا ، ولكن لا يمكن الثقة فيه كشخص على الاطلاق .. وقد سبق لأمير الكويت في الرابع من ابريل ان حثّ الدول الغربية على ترك بعض القوات في الكويت لحمايتها ! .

وترزع واشنطن وحلفائها الغربيات ارسال مزيد من السفن الى الخليج والاحتفاظ بمعدات عسكرية في مستودعات كوجود ثابت لها في الارض الخليجية ، كما انها ستقوم بأجراء مناورات عسكرية مع قوات خليجية لاستعراض العضلات ولتدريب القوات الخليجية ، وكنموذج لتلك مناورات النجم الساطع التي تجريها واشنطن سنويا في مصر .

تجدر الإشارة الى ان الولايات المتحدة تدير الجيش السعودي بنحو عشرين ألفا من الخبراء ، معظمهم يعملون في سلاح الهندسة الاميركي .. كما ان لواشنطن وجود في البحرين التي رتّب اتفاق معها على استخدام قاعدة الجفير البحرية ، فضلا عن هذا هناك اتفاق مع عمان على استخدام قواعدها العسكرية ومن بينها قاعدة رأس مسندم ، وكذلك مع الامارات التي قدمت تسهيلات في جزيرة بو علي .

ماذا بقي من حقوق الانسان في الكويت

أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا في الثامن عشر من أبريل حول انتهاكات حقوق الانسان في الكويت .. وقال التقرير الصادر باللغة الانجليزية في ست صفحات ، ان مئات من الاشخاص اعتقلوا بشكل تعسفي ، وان عشرات منهم تعرّضوا للتعذيب وحتى او أعدموا في الكويت بعد انسحاب القوات العراقية .

فبعد مهمة لتقصي الحقائق استغرقت اسبوعين قام بها فريق من المنظمة ذهب الى الكويت في الثامن والعشرين من مارس الماضي ، للتحقيق في الانتهاكات ، قال التقرير : (هذه الانتهاكات مستمرة دونما رادع في جانب كبير منها) ، وان (عشرات من الضحايا قتلوا واعتقل مئات آخرون بشكل تعسفي وتعرض كثيرون للتعذيب وحتى على ايدي القوات المسلحة الكويتية منذ ٢٦ فبراير) .

وقال الوفد ان أغلبية الضحايا فلسطينيون وان بعضهم يحمل جوازات سفر اردنية ، كما ان مواطنين عراقيين وسودانيين وافراد من البدو الرحل تعرّضوا ايضا لتلك الممارسات .. ومضت المنظمة تقول (قتل الضحايا رميا بالرصاص أمام الناس ، أو أخذوا وعذبوا وقتلوا سرّا) .

وأبدت المنظمة قلقها على ٦٠٠ معتقل محتجزين في سجن عسكري خارج مدينة الكويت في ظروف يرثى لها ، وأضافت قولها (ان التعذيب منتشر ، وانه يشمل الضرب والصدمات الكهربائية والحرمان من الطعام والماء لفترات طويلة وان الرعاية الصحية تكاد تكون معدومة) .

وقالت المنظمة انها وفدها تمكن من مقابلة بعض المعتقلين (وكان واضحا ان الناس الذين قابلناهم مرّوا بفترة صعبة للغاية ، وكان معتقلون قتيلون لا تزال آثار التعذيب بادية عليهم) .. كما ان وفد المنظمة اطلع على تفاصيل عشر حالات إعدام منفصلة ، ولكنه قال ان العدد الاجمالي لحالات القتل هذه اكبر كثيرا ، وتابع التقرير بان لدى المنظمة شهادات تفصيلية أدلى بها أكثر من اربعين شخصا عذبوا على يد ميليشيات مدنية مسلحة او على ايدي القوات المسلحة) .

وقدم وفد المنظمة قائمة بأكثر من عشرة أشكال للتعذيب ، كان من بينها استخدام الكي بالاحماض ، والقطع بالسكاكين ، والضرب ، والتهديد بالاعدام والاعتداء الجنسي ، وقال ان فرق التعذيب غالبا ما تعمل في نوبات لضمان استمرار التعذيب لساعات .

وقال التقرير (رغم ان الانتقام من مواطنو مزعوم هو الدافع في بعض الحالات ، الا ان أناسا كثيرين استهدفوا لا لشيء الا لجنسيتهم) .

وتحدث التقرير عن حالات اختفاء العديد من الاشخاص ، كانوا قد أخذوا من منازلهم او من الشوارع ولم يسمع احد شيئا عنهم .. وخلص التقرير الى القول بان الضمانات العامة لعدم انتهاك حقوق الانسان في الكويت تحظى باهتمام ضعيف من قبل حكومة الصباح رغم وعودها .

ان هذا التقرير هو احد الشواهد على الديمقراطية التي ستقبل عليها الكويت وشعبها ، في ظل نظام ال صباح الذي دعمه الغرب ، والذي يمارس ذات النهج القمعي الذي استخدمه حلاوزة صدام وأعوانه بحق الكويتيين والعراقيين معا ! .

تجدر الاشارة الى ان تقارير دولية عديدة رصدت الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في الكويت ، بعضها صدر في الولايات المتحدة الامريكية والبعض الآخر في دول اوروبية عديدة .

إنسانيّة سعودية

أعلنت الأمم المتحدة في ٢٦ مارس الماضي ان مجموعة تضم ٩٠٠ عامل صومالي طردوا من المملكة السعودية ، وانهم وضعوا على ظهر سفينة شحن سعودية كانت متجهة من جدة الى ميناء بربرة شمالي الصومال .. ولم تقدم الحكومة السعودية تفسيرا لهذا الطرد .

وقالت الأمم المتحدة ان افراد المجموعة ظلوا مدة اسبوعين في سفينة الشحن التي رست في ميناء عدن باليمن .. وقال مكتب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان المجموعة كانت تتلقى أغذية من مسؤولي المفوضية ومن وكالات إغاثة أخرى .

وقالت متحدثة باسم المفوضية ان نحو ٨٠ من افراد المجموعة غادروا السفينة في بربرة ، الا ان معظم افراد المجموعة رفضوا تركها قائلين بانهم من منطقة اخرى في الصومال ويخشون على حياتهم ، وبعدها أبحرت السفينة الى ميناء عدن حيث قبلت السلطات هناك طلبا من مسؤولين بالمفوضية بأن ترسو في الميناء لحين حل المشكلة ! .

شراء الألسن والأقلام

خلال العقدين الماضيين كانت العائلة السعودية المالكة الاقدر في العالم العربي على شراء شهادات حسن السيرة والسلوك وطيب السمعة ، وكان بوسعها ان تنفق الكثير من الكثير جدا من عوائد النفط الخرافية على شراء الاقلام والورق الذي يحوله مزيد من المال الى صحافة ووسائل اعلام قادرة على التأثير في اتجاهات الراي العام العربي والاسلامي .

وطالما حاولت وبذلت الكثير من اجل التاثير على الراي العام العالمي بذات الاسلوب ، اي شراء الالسنة والاقلام لكنها لم تفلح بسبب البون الشاسع في التفكير ودرجة اعتبار الناس في العالم لحرياتهم الثقافية .

ومما ساعد على نجاح الدعاية السعودية في العالم العربي والاسلامي ، كون معظم حكوماته تتطلع هي الاخرى الى المال السعودي الذي يشعر المسؤولون فيها بالحاجة اليه لاغراضهم الشخصية او لتنمية بلادهم .

لقد ادى هذا الوضع الى منع وسائل الاعلام المحلية في تلك الدول من الحديث باي شكل عن الحقائق الجارية في السعودية ، عن نظام حكمها العشائري ،وعن القمع والاستغفال الذي يتعرض له شعبها بصورة منتظمة .

اصبحت الحكومات العربية والاسلامية في ظل هذا الوضع اشبه بجهاز شرطة ملحقة بالسفارات السعودية فيما يتعلق بالاعلام ، وفي بلدان عربية عديدة تقوم وزارات الاعلام او اجهزة الامن بمعاقبة كل من يكتب او يتحدث عن الوضع في السعودية بما لا يرضي العائلة المالكة ، وفي دولة عريقة في الثقافة مثل مصر كانت الكتب التي تحلل الاوضاع في السعودية بشيء من الموضوعية تصادر وربما يعاقب كتابها ، وفي دولة مثل المغرب تقوم السفارة السعودية بشراء جميع نسخ الصحف او الكتب التي تناقش الموضوع قبل ان تنزل الى الاسواق . وفي لبنان ، الدولة التي اهم ما يميزها عن محيطها الاقليمي هو حرية الصحافة والعمل السياسي ، يطالب سياسيون معروفون ونواب في البرلمان بمنع الحديث سلبا عن السياسة السعودية في وسائل الاعلام خشية امتناع الحكومة السعودية من استثمار بعض اموالها في لبنان .

في ظل هذا الوضع يجد المواطن السعودي ــ سيما الواعي والمطلع ــ نفسه محاصرا بالتجاهل ومفروضا عليه ان يبذل جهودا عظيمة لاقناع الاخرين بفساد النظام السعودي وخطورة النهج الذي يمارسه على المستوى المحلي والاسلامي .

في ظل هذا الوضع ايضا ، ربما يكون واضحا لدى الكثيرين حجم الصعوبات التي تواجهها مجلة مثل (الجزيرة العربية) حملت على عاتقها قضية الدفاع عن حقوق الشعب السعودي في مواجهة الاسرة الحاكمة بكل امتداداتها ومناهجها .

لذا فمن الطبيعي جدا ان تستنزف تلك الصعوبات الجهد الذي كان يفترض ان ينصب على تطويرها ومعالجة نواقصها ، ومن الطبيعي اذن ان يكون فيها الكثير من النواقص .

نحن ــ رغم ما يواجهنا ــ مصرّون على الاستمرار في التعبير عن ارادة شعبنا وتطلعاته ، والمجلة حاملة رسالتها داعية الى الديمقراطية في السياسة والحرية في التعبير والموضوعية في الحوار ، على امل ان تجد في المستقبل من يشد ازرها ويساعدها على مواصلة الطريق .

بعد الانتصار على العراق .. حان الوقت لاذلال الأشقاء العرب

كانت علامات النشوة طافحة على وجه الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ، عندما كان يتحدث للصحفيين عن رغبة دول الخليج في قطع مساعداتها الاقتصادية عن الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وبقية الدول العربية التي لم تساند حكومات الخليج خلال حرب الكويت .

كان يتحدث ومشاعر الفخر تتناثر بين كلماته ، لقد انتصر البطل بسيوف الآخرين وجنود الآخرين ، وحان وقت الانتقام .

ما يهذد به عبد الله بشارة تجد انعكاساته في دول الخليج الاخرى .. في الحديث عن طرد العمال والوافدين العرب والمسلمين واستبدالهم بآخرين من كوريا والفلبين وتايلاند وغيرها .. بالانغلاق على العالم العربي والانفتاح على الغرب .. بتشريع فكرة الخضوع للحماية الاميركية في مقابل دول العدوان العربية .. الخ .

كيف سيعاقبون الحكومات العربية ؟ .. بقطع المعونات ووقف سريان الاتفاقيات الاقتصادية . في منتصف مارس الماضي طردت السعودية ٩٠٠ من المواطنين الصوماليين .. شحنتهم على متن سفينة وارسلتهم الى المجهول ، ولا يزال هؤلاء المساكين حتى الآن في ميناء عدن على متن سفينتهم ينتظرون فرج الله . وقبل ذلك باسبوع قال مسؤول بوزارة الداخلية ان الحكومة السعودية تفكر في تخفيف القرار الذي سبق اتخاذه بتهجير قسم من السودانيين العاملين في المملكة ، لكنها ستواصل سياستها القاضية بمنع استقدام آخرين .

من اجل ماذا ؟ .. من اجل ان يدفعوا الحكومات التي لم تؤيدهم الى الافلاس ، ومن ثم الاضطرار الى مد يديها من جديد الى اصحاب السمو واصحاب الجلالة .. بكلمة اخرى من اجل اذلالها واذلال شعوبها التي تمردت على طاعة المندوب السامي لحامي الحرمين الشريفين وبقاع البترول المقدسة ، السلطان بن السلطان جورج بوش ووكلائه في المنطقة .

الى اين ستنتهي هذه السياسة ؟

من المؤكد انها ستوسع الهوّة بين اغنياء العرب وفقرائهم ، ولا بد ان اولئك الذين يتعرضون للضغط في لقمة عيشهم وفي استقرارهم المعيشي ، سيجدون لانفسهم حلا ، وسيكون امامهم واحد من حلين ..

اما الصمود في مواجهة الضغوطات الاقتصادية وتكريس الجهد في استكشاف وتطوير الطاقات والامكانات المحلية اللازمة لكفاية بلادهم .. ويومها لن يعودوا لمد ايديهم الى دول الخليج او غيرها .

لقد اختارت هذا الطريق دول مجاورة ونجحت فيه فعلا . لقد اختارته ايران على سبيل المثال منذ بداية الثمانينات حينما شن عليها صدام حربه بدعم كامل من دول الخليج والغرب ، واعلنت انها لن تطلب قروضا او مساعدات من الآخرين ، واستطاعت بالفعل ان تصمد عشر سنوات .. وها هي اليوم ما تزال على موقفها قوية وغير محتاجة لمد يد الاستجداء لهذا او ذاك ، رغم ان فيها من السكان ما يزيد على الخمسين مليون فم يحتاجون الى الطعام وغيره .

الحكومة السودانية اعلنت على لسان زعيمها الفريق البشير ، انها لن تمد يد الاستجداء لاحد ، وان شعبها سيعيش على ما تنتج ايديه وارضه ، وانه لن يقبل اي مساعدة مشروطة بشروط سياسية .. واليوم ورغم التهويل الاعلامي الغربي بحدوث مجاعة في السودان .. الا ان البلاد تسير بخطى واثقة في طريق حماية سيادتها واستقلال قرارها .

واليمن التي كانت تعتمد في كل شيء على السعودية ، وعاقبتها تلك الحكومة بتهجير ثلاثة ارباع المليون من مواطنيها الذين يعملون في المملكة .. بدأت تتجه لتنمية الريف الزراعي الواسع فيها ، والامل يحدوها بان تكتشف ان بامكانها العيش دون استجداء عطف الامير سلطان او الملك فهد او (الامبراطور) عبد الله بشارة .

هذا خيار .. والخيار الآخر هو تجاوز وكلاء السلطان جورج بوش في المنطقة على اختلاف مسمياتهم .. من جلالة الملك الى

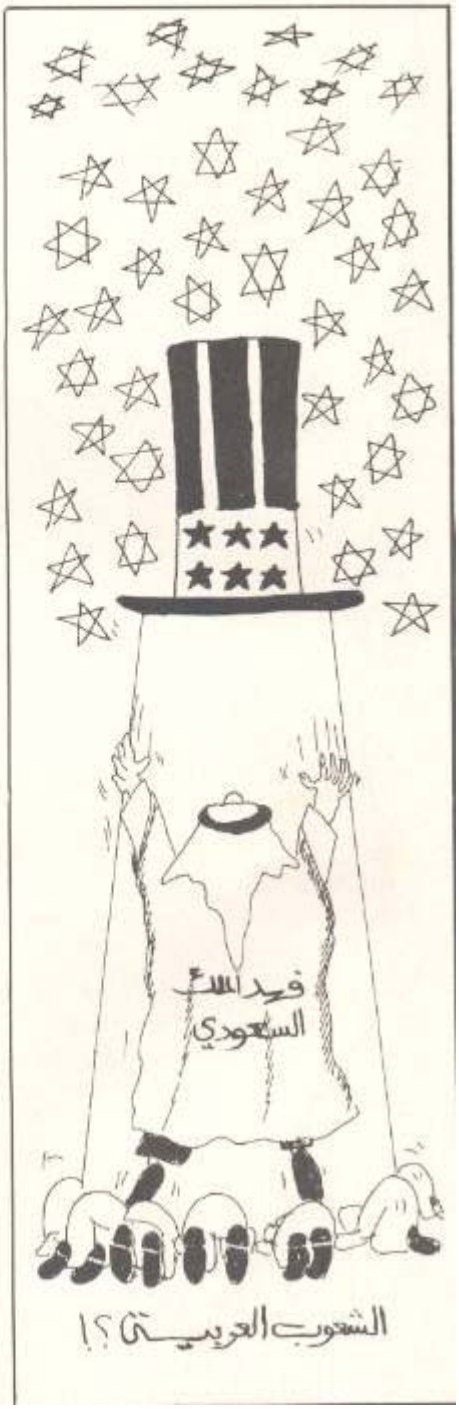

سمو الامير وغيرهم ، وطرق ابواب السلطان نفسه ، الذي يحسن جيدا استثمار فرص ثمينة كهذه ، سيستثمرها جيدا في تحطيم الحاجز المعنوي بين هذه الدول وبين واشنطن .. سيمد لها يد المساعدة وسيتفهم مشاكلها ، بل وربما دافع عنها !.

لقد فعل هذا مع الفلسطينيين الذين شكل شيوخ العائلة الحاكمة في الكويت ميليشيات خاصة لمطاردتهم واغتيالهم ، ولم يكن لهم من ناصر سوى السفير الاميركي في الكويت .

ومن المخجل حقا ان الفلسطيني يتعرض للقتل والسجن في وطنه على يد الصهاينة ، وفي منفاه على يد العرب ، ثم لا يجد حاميا ومدافعا سوى السفير الاميركي ، وليس اي سفير او حاكم عربي .

في الكويت التي وصلها السفير الامريكي قبل اي عضو آخر في الحكومة ، بما فيهم الامير وولي العهد والوزراء .. شكل الاميركيون لجنة خاصة مهمتها التحقيق في الاعتداءات التي تتعرض لها الجالية الفلسطينية ، والاتصال بذوي الشأن لمنع استمرارها .. هكذا يجد الفلسطينيون ان لا حامي لهم من وكلاء السلطان الا السلطان نفسه ، وهكذا تصبح واشنطن هي الخصم وهي الحكم .. وهكذا تتحول المشاعر المعادية الى مشاعر مودة وامتنان .. وهكذا يدخل الجميع في الجيب الواسع للولايات المتحدة .

اليست هذه مؤديات ونتائج سياسة القهر والثأر التي تمارسها حكومات الخليج ؟

ماذا يريدون بالتحديد .. اذلال اشقائهم العرب حتى يدفعونهم كرها الى جيب سلطان البيت الابيض..

نتمنى ان لا يكون هذا هو الطريق الوحيد .. نتمنى ان يعمل الجميع على تحقيق استقلالهم الذاتي والاكتفاء بامكانات بلادهم .. لكن ومع ان هذا الطريق يبدو اقرب الى القلب واحفظ للكرامة .. ماذا ستكون النتيجة ؟

ببساطة هي ازدياد الانفصال بين دول العالم العربي ، وتحول الحدود السياسية الى اسوار من الكراهية والعداء ، وستبقى عالية وفاصلة لسنوات طويلة في المستقبل .

هل هذا ما كان مخططا ، ام ان السادة واصحاب السمو والجلالة قد دفعوا اليه من حيث لا يشعرون .. ام ان سياسات الانفعال والغضب ومشاعر الثأر الجاهلية هي التي تصنع المستقبل ؟

اية عقول تحكم منطقتنا ، واية مخططات .. اليس من المدهش انه لايزال اشخاص بهذا المستوى من قصر النظر وانفعالية التفكير يحكمون بلادنا في العقد الاخير من القرن العشرين ؟!

الحريّة والتقدّم .. هل يمكن تطوير البلاد في ظلّ الديكتاتوريّة ؟

توفيق الشيخ

الديمقراطيّة والحريّة أب التقدّم الذي لا يأتي إلاّ من الابداع والابداع لا يأتي الاّ بالمشاركة الشعبية

تحفل الأدبيات الرسمية حول التنمية بالتشديد على ارتباطها بالاستقرار ، كما ان معظم المقالات التي تنشرها الصحافة المحليّة في تبرير السياسة الأمنية للحكومة تركّز على الحاجة الى أمن مستتب من أجل التنمية الاقتصادية ، بل ان الملك تجاوز هذا كثيرا عندما سُئل عن السبب في تجميد قانون الخدمة العسكرية الالزامية للشباب ، فقال ان خطّة التنمية تحتاج الى الأيدي العاملة التي ستُشغل في أداء الخدمة الإلزامية !.

خلال النصف الثاني من السبعينات إكتشفت العائلة المالكة مصدراً للشرعية كانت غافلة عنه في الماضي .. كان ذلك (خطط التنمية الاقتصادية) .

فلسنوات طويلة كان مصدر الشرعية الوحيد للنظام الملكي السعودي — وهو الدين الاسلامي — قد بدأ بالانفصال عن سياسة العائلة المالكة ، ولم يعد ثمّة شك في انها قد تخلّت بصورة كليّة حتى عن المظاهر التي كانت فيما مضى تراعي وجودها كدليل على انها مازالت تتمسّك بأهداب الدين .. وقد كتب مفكر وعالم دين اسلامي بارز هو الشيخ أبو الأعلى المودودي ملاحظات تفصيلية في كتاب بعنوان : (كيف ينظر المسلمون الى جزيرة العرب) ، عرض فيه مشاهداته واستنتاجاته عن زياراته للسعودية ولقاءاته مع المسؤولين مستخلصا نتائج من قبيل ان المظاهر الدينية التي تلاحظ في الشارع ليست سوى التعبير الشعبي عن الالتزام بالشريعة ، لكن سياسة الحكم كانت قد بدأت تبحث عن مخارج للهروب من الاطار الديني الذي بدا أنه لم يعد متوافقا مع مصالح العائلة المالكة وسياساتها والإرادات الشخصية لأعضائها .

ومع الاحساس الشديد بصعوبة الاعتماد على الدين كمصدر للشرعية السياسية في ظل السياسات المتعارضة مع الدين ، فان العائلة المالكة كانت تبحث عن أي مصدر آخر لتبرير استمرارها في السلطة ، وهبطت عليها أزمة البترول وإرتفاع أسعاره في ١٩٧٣ كخشبة إنقاذ كانت تتمزّق شوقا اليها .. وقد قرّرت العائلة المالكة على عجل وضع برامج ضخمة للانفاق ، غرضها الرئيسي تغيير وجه البلاد بحيث يصبح أكثر مدنيّة ، وإعطاء فرصة الرفاهية للناس فيما اعتبرته رسالتها للشعب في تلك المرحلة .

لقد تغيّر وجه البلاد بعد عشر سنوات من بدء تلك العمليّة واصبحت الصورة السابقة للمملكة البدوية تقتصر على نواح محدودة من الريف وأطراف الصحراء ، بينما اصبح معظم الناس يملكون بيوتا في مدن أو قرى يغلب عليها الطابع المدني .

لكن السؤال الذي بقي ملحّا .. هو هل تحقق التقدم الذي اعتبر فلسفة خطط التنمية ومصدر شرعية النظام ؟

الجواب هو مفتاح الموضوع .. لا بدّ من التفريق بين النمو الاقتصادي بالمعنى السوقي البحت ، وبين التقدم بالمعنى الفكري والاجتماعي ، والذي حصل في المملكة هو بالتحديد نمو اقتصادي حسب موازين السوق لكن لم يحدث تقدم الاّ في نطاق ضيّق جدا ، وخارج مخطط الحكومة .

لبيان الفرق بين النوعين نقول ان النمو الاقتصادي هو بالتحديد (شراء ما ينتج في الدول المتقدمة) ، والتعامل معها ضمن اطارات تتناسب ومستواها ، وهذا يمكن تحقيقه اذا توفر

المال ، اما التقدّم فهو الارتفاع بمستوى المواطن والمجتمع حتى ينتج حاجاته ثم يتطور معها ليصل الى مرتبة تمكّنه من منافسة الدول المتقدمة او كفاية حاجاته التي كان في السابق يوفّرها بالشراء من الدول المتقدمة .

فالفرق بين النمو الاقتصادي والتقدم ، أن الأوّل هو عملية تجارية سوقية بحتة يمكن لأيّ دولة تملك المال ان تفعلها .. بينما الثاني لا يتحقق الاّ مع تطوّر الانسان ، الأمر الذي يحتاج الى شيء آخر غير المال ، ألا وهو الحرية ، وشعور الانسان بالاطمئنان وتمتّعه بكامل حقوق المواطنيّة ، ممّا يدفعه للابداع والابتكار ويفجّر طاقاته الكامنة .. وهذا لا يتوفر الاّ في احدى حالتين :

الاولى : الانسجام الكامل بين السلطة والشعب ، بحيث يؤمن الشعب إيمانا كاملا بالسلطة .. اشخاصها ومشروعها وأهدافها .

والثانية : هي الديمقراطية الكاملة ، حيث يشعر المواطن بوجوده الكامل مستقلا عن السلطة ، ومتحرّرا من هاجس الاصطدام معها ، والخوف من تدخّل اجهزتها في شؤونه الخاصة ، وإطمئنانه على مستقبله وقدرته على التعبير عن ذاته وارادته .

سيكون البحث طويلا جدا لو أردنا الاسترسال في عرض أدلّة الاتجاهين ومناقشتهما .. لكن حسبنا ان نوجّه النظر الى المظاهر المتوقعة للتطور والتقدم في مختلف المجالات ، حتى تلك التي تعرضها السلطة كأدلّة على ان شيئا ما قد تمّ انجازه .

فعلى الصعيد الثقافي الذي يبرز فيه أحد أنواع الابداع ، كيف هو مستوى العمل والنشاط الفكري في المملكة ، من حيث الكمّ والكيف ، هل يمكن مة ارنته مثلا بالدول العربية الاخرى المجاورة .. سوريا مثلا ، مصر ، بل حتى دول الخليج مثل الكويت قبل الاحتلال ؟.

هل يمكن مقارنة مستوى المجلات والصحف السعودية بنظائرها في هذه البلدان ؟ .. الاذاعة والتلفزيون والمسرح والفنون الاخرى هي امثلة يمكن ايضا وضعها في نطاق المقارنة .

في مجال الصناعة .. ما هو حجم التطور في القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الانفاق عليه ، وحجم التوقعات التي وضعت على اساسها مشروعاته ، ثم مع المقارنة بالقطاع الصناعي في الدول المجاورة .. التطور الذي حصل فيها ونظيره الذي حصل في بلادنا .

ثم النقطة الجوهرية هي مساهمة المواطن السعودي في إقامة هذا القطاع وإدارته وحفظه وتطويره .

الذي حدث اننا (إشترينا) عشرات من المصانع بنظام (تسليم المفتاح) كما يستأجر الغريب شقّة مفروشة .. واستقدمنا مئات الآلاف من العمال والفنيين الأجانب لتشغيلها وادارتها ، بينما بقي أمر صيانتها وتطويرها بيد الشركات الاوروبية والاميركية التي أقامتها وباعتها لنا .

لقد تخرّج من الكليات العلمية في جامعاتنا ألوف من الفنيين والمتخصصين في مجالات الهندسة والعلوم .. لكن مصنعا واحدا لم يشيّد بالاعتماد على الأيدي السعودية جزئيا او بالكامل .. لماذا ؟

ولقد تخرّج ألوف من الكليات الأدبيّة والمتخصصة في العلوم الانسانية .. لكن صحافتنا لاتزال ضعيفة المستوى وتعتمد على الكتّاب الأجانب ولاتزال مناهج التدريس تُكتب من قبل أساتذة غير سعوديين .. كما لا توجد هناك اية مجلة متخصصة بالمعنى الاكاديمي البحت في أيّ مجال .. لماذا؟

في الادارة الاقتصادية .. لماذا لايزال المسؤولون التنفيذيون عن البنوك والشركات الكبرى من الأجانب ؟

تلك أمور تستحق التأمّل حقّا ..

السبب واضح في رأينا ، ويمكن تلخيصة في ان المواطن السعودي غير متفاعل مع هذه المشاريع .. أي أنه يقف تجاهها موقف المتفرّج او المستفيد فقط . والمواطن السعودي — رغم هذا الموقف — لا يتحمّل اللوم والعتاب ، فموقفه السلبي هذا ليس الاّ نتيجة لمشكلة أعمق .. يمكن تحديدها في أن المواطن قد جُرّد من ارادته وجُرّد من حقّه في التعبير عن ذاته ، ولذلك لم يعد مبالياً .

انّه يعتبر ما يجري مشروعا لجهة اخرى — هي الحكومة — تفعل ما تشاء دون أدنى إهتمام برأيه أو مكانه ، وهو في نظرها ليس سوى أجير ، تتحدّد مساهمته باعتبارها بندا من بنود مصاريف التشغيل لمشروع معيّن لا أكثر ولا أقل ، وهو في هذا يتساوى مع العامل الأجنبي او حتى مع الآلة التي تقوم بدور البديل عن العامل اليدوي .

وهذا ما يسمّيه علماء الاجتماع بالإغتراب .. غربة التنمية وإنفصالها عن المجتمع .

السبب الحقيقي هو اذن إنعدام التوجّة لدور الانسان .. الانسان الذي لا يمكن ان يبدع الاّ مع الحريّة والاطمئنان .. وهذا ما لا يتوفر الاّ في ظل حكم ديمقراطي ، أو في ظل حكم يقتنع الناس كلّهم بأنّه يعبّر تماما عن طموحاتهم .

اذن .. فلا تقدّم بدون حريّة حتى ولو أنفقت ألوف المليارات .

لنتساءل .. لماذا تقدّمت فرنسا فأصبحت دولة صناعية رئيسية ولم تتقدّم جارتها أسبانيا بنفس المقدار ، ولم تتقدّم البرتغال بنفس المقدار ، رغم ان الجميع اوربيون ، وفي منطقة جغرافية واحدة .

لماذا تقدّمت المانيا الغربية — قبل الوحدة — وبقيت شقيقتها الشرقية متخلّفة ؟

لسبب بسيط .. هو ان فرنسا كانت دولة ديمقراطية منذ ما يزيد على نصف قرن ، بينما كانت اسبانيا محكومة بديكتاتور الى ما قبل خمسة عشر عاما .. في حين كانت البرتغال كذلك حتى عشر سنوات خلت ، وكانت المانيا ديمقراطية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بينما كانت أختها الشرقية وحتى العام ما قبل الماضي تُحكم بواسطة ديكتاتورية قمعيّة .. هذه أمثلة قليلة وانظر الى كلّ أنحاء العالم فستجد الأمثلة متكرّرة .

الديمقراطية والحريّة هي أب التقدّم وأمه .. ويستحيل الصعود الى قطار التقدم في ظل سيطرة الارهاب والقمع وحكم العائلة والأستبداد . لأن التقدّم لا يأتي الاّ من الإبداع ، والإبداع لا يأتي الاّ من المشاركة الكاملة للمواطن . والمشاركة لا تأتي الاّ من باب الديمقراطية .

الحريّة الاقتصادية والحريّة الشخصيّة

في الخمسينات والستينات ، شهدت المملكة قيام حركات تمرّد على العائلة المالكة هدّدت بصورة جدية استمرار الحكم السعودي .. ضباط في الجيش قاموا بمحاولات انقلابية متعددة ، كما ان عمال البترول نظموا اضرابات عن العمل ومسيرات احتجاجية ضد الحكم ، وقبائل عديدة اعلنت تمردها المسلح في الجنوب ، حيث جاء جيل القهر احما على مسمى .

كان الوضع السياسي يومذاك تعيسا والدولة مهلهلة البنيان ، وكان الفقر والضغط المعيشي يغذي التطلعات السياسية لدى الناس نحو نظام حكم عادل وامين على الثروة الوطنية .

وحوفا على مصالحها البترولية ، فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على العائلة المالكة للقيام باصلاحات اساسية في نظام حكمها بحيث ينسجم مع التطورات الكبيرة في تلك المرحلة ، لا سيا انقضاء عهد الحكومات القبلية والمدعومة بشكل مباشر من جانب الاستعمار .. لكن العائلة المالكة قاومت تلك الضغوط ، كما ان الشركات الاربع الاميركية المالكة لشركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) مارست هي الاخرى ضغطا مؤثرا على الادارة الاميركية لاقناعها بطرح خيارات بديلة للتعامل مع الحكم السعودي لا تؤدي الى اضعافه او وضعه امام احتمال السقوط .. وكان بين ابرز الاساليب ابدعها خيال المخططين الاستراتيجيين في الشركات الاربع وهي (تكساكو ، اكسون ، شيفرون ، وموبيل) ، هو احتواء المطالب المتزايدة بالحريات السياسية في اطار الحريات الاقتصادية والرفاه المعيشي .. وقد كتب منسق نشاط المخابرات الاميركية في تلك المرحلة يقول : ان ارامكو بدأت تبحث عن السعوديين الاكثر طموحا فشجعتهم على المشاركة في تنفيذ عقود الخدمات التي تحتاجها الشركة ، حيث اصبح العديد منهم مستثمرين كبارا واثرياء بفعل الاموال التي تدفقت عليهم من هذه الاعمال .

لكن هؤلاء الذين انشغلوا لفترة من الزمن بجمع الثروة ما لبثوا ان وجدوا انفسهم بحاجة الى التعبير عن الذات ، والمشاركة في العمل السياسي .. ولكي لا يكون بامكانهم التحول الى تهدّد خطر لاستقرار النظام ، فقد شجّعت ارامكو العائلة المالكة على استبعاد العناصر الضعيفة من اوساط الحكم بدءا بالملك سعود نفسه ، الذي شهد عهده اشد التقلبات السياسية في تاريخ البلاد ، بسبب تردده وانشغاله بامور الشخصية .. ودعمت الولايات المتحدة ولي العهد آنذاك — الملك فيصل فيا بعد — في جهوده لأقصاء اخيه عن العرش والحلول مكانه .

وبمجرد وصول فيصل الى الحكم بشكل غير رسمي عام ١٩٦٢ شنّ حملات على معارضي العائلة المالكة ومنتقدي سياستها فملأ بهم السجون والمنافي والمقابر .. وهكذا مارست العائلة المالكة سياسة العصا الغليظة والجزرة ، واستبدلت سياسة تجويع الشعب حتى يستجدي لقمة الخبز الى اتخامه حتى يسكت ، بموازاة الضرب الشديد لمن لا يدخل في هذا الاطار .

وقد تكررت هذه العملية في نهاية السبعينات حين شهدت البلاد بعثا جديدا للمعارضة الشعبية ، حيث قامت العائلة المالكة باغراق المجتمع بسيل هادر من الاموال ، كما اشرعت الباب امام كل متطلع للثروة ، وارسلت ثمانية عشر الفا من الشباب كل عام الى الولايات المتحدة للدراسة الجامعية ولاعادة تثقيفهم وفق الطريقة الاميركية .

وهكذا فان معظم الطموحين والباحثين عن دور وجدوا المجال امامهم واسعا لتحقيق طموحاتهم .. ولكن بعد تحديدها في الجانب المالي والاقتصادي . وخلال هذه الفترة تم اعادة رسم السياسات التعليمية ، والاعلامية بحيث يتوجه الشعب الى الاثراء والرفاهية في المعيشة باعتبارها المثال والقيمة المطلقة التي يسعى اليها كل انسان .

وخلال هذه المرحلة ايضا ، كان المخطط الرسمي الموجه للداخل يركز على الرفاهية التي يحظى بها المواطنون السعوديون .. وعندما كان احد ما يتساءل عن الحريات ، والحقوق — غير المالية — للمواطنين ، كان المسئولون يتحدثون عن الفرص الكبيرة المتاحة للناس لتنمية ثرواتهم . وبهذه الطريقة تم احتواء المد الشعبي المطالب بالحرية والاصلاح السياسي في قناة الحريات الاقتصادية وقدرة كل مواطن على الاثراء .. وتم اعادة تركيب القيم الاجتماعية على هذا الهيكل الجديد ، فاصبح المواطن الذي يتمتع بالاحترام والهيبة ، هو الذي يركب السيارة الفخمة ، ويلبس العباءة المذهبة ، والعقال الثمينة ، والذي يتم مظهره عن حجم رصيده البنكي ، وليس العالم او المثقف او صاحب الرؤية ، او الذي يخدم الآخرين .. واصبح دعاة الاصلاح واصحاب الفكر يشكون سلبية المواطن اكثر مما يشكون ظلم السلطة .

واصبحنا اخيرا اشبه بقطيع من ابقار الحليب الهولندية التي تعيش في حظيرة مكيفة تضاهي في نظافتها وحسن ترتيبها وكثرة ما فيها من اجهزة متقدمة كثيرا من البيوت .. كل ذلك من اجل ان تعيش الابقار مرتاحة حتى تدر الحليب .. وايا كانت الرفاهية التي تحظى بها البقرة في الحظيرة ، فانها تبقى معطلة الارادة ومحدودة الحركة والدور .. وتبقى مهمتها الاولى والاخيرة ان تاكل وتنام وتعطي الحليب داخل القطعة الصغيرة من الارض المحددة بسور الحظيرة .

اصبحنا — للاسف — هكذا نأكل ونعمل وننام في رفاهية ورغد من العيش ، لكن ارادتنا للارتفاع معطلة ، وحركتنا محدودة .. واصبح طموحنا لان نكون اكبر واكبر مقموعا .. وصرنا نتجرّع هذا الكبت بمزيد من الانغماس في الرفاهية ، ومزيد من الركض وراء المال من اجل ان ننسى حقيقة اننا بشر ولنا طموحات ولنا حقوق .. لان التفكير بهذه الصورة كان سيجعلنا نواجه السلطة ، وكان سيجعلنا نخسر مكاسبنا الحياتية ، وخاصة ليونة العيش والرفاهية والثروة .

نجحت اذن خطة رجال ارامكو ، ونجحت العائلة المالكة في احتواء المطالبة بالحرية ، والديمقراطية والمشاركة السياسية حينا سجنتها في علبة المجوهرات ،والحساب البنكي ، والثلاجة المتخمة بأطايب الطعام والبيت الأنيق .

أساسيّات الاستبداد السياسي في المملكة

الاستبداد الديني والسياسي .. خطّان يدعم أحدهما الاخر

لم يكتسب الحكم السعودي في العصر الحديث صفته الدينية او الاسلامية ، بسبب إشرافه على الاماكن المقدسة في الحجاز ، كما لا يعود الى ما يمكن اعتباره تطبيق بعض الحدود الاسلامية ، ووضع بعض اللمسات الدينية على مجمل تصرفات الحكم القائم .

بل ان البيت السعودي المالك يعتبر نفسه حامل رسالة ودعوة ، قبل ان يكون بيتا مالكا ، وذلك منذ ان اعلن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، دعوته التي عرفت بالدعوة السلفية النجدية ، والتي لقبها الاخرون بالدعوة (الوهابية) نسبة الى صاحب المذهب او الدعوة نفسه .

ان البيت السعودي المالك اعتبر نفسه حاملا لرسالة منذ ان عقد اتفاقا للنصرة بين جد السعوديين الاكبر ، الامير محمد بن سعود ، والذي كان حاكما على قرية اسمها الدرعية ، وبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وذلك سنة ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م .

لم يكن السعوديون يومها يحكمون سوى قرية لا يزيد عدد منازلها على الخمسين ، بل وكانوا اضعف الشيوخ في نجد ، وكان كل ما يخضع لاشرافهم وحكمهم لا يصل الى الف نسمة ، هم كل عدد سكان الدرعية غداة وصول الشيخ محمد بن عبد الوهاب اليها لاجئا من (العيينة) حاضرة نجد .. كما لم يكن السعوديون قبل هذا التاريخ اصحاب رسالة بل مجرّد نسخة من حكام الطوائف والقبائل السائدة في تلك الانحاء .

لكن تحالف البيت السعودي مع الدعوة الجديد ، عد (غنيمة) بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .. وقد اعتبرتها زوجة محمد بن سعود كما يحدثنا التاريخ بلفظها وهي تحرّض زوجها على القبول بمبدأ التحالف (ان هذا الرجل ساقه الله اليك وهو غنيمة فاغتنم ما خصك الله به)!!

واعتبر امراء البيت السعودي ان التحالف مع زعيم الدعوة مجرّد تحالف سياسي يزيد من دائرة النفوذ والملك ، لهذا اشترط هؤلاء شرطين ماديين اذا قبل بالتحالف معهم ، وهما : ان لا يهجرهما الشيخ الى مكان اخر ، باعتبار انهم كانوا يتوقعون فعلا اتساع النفوذ .. وان يقبل بان يستمر الامير محمد بن سعود في استلام ما ياخذه من ضرائب غير شرعية على الاهالي .. وعلى هذا تمّ الاتفاق .

غير ان مؤرخا مشهورا وهو صاحب (لمع الشهاب) اضاف الى هذا شرطا اخر .. هو ان تكون الزعامة الدينية متوارثة في ال الشيخ بن عبد الوهاب ، في حين يستمر ال سعود في القبض بزمام الشأن السياسي .

وبغض النظر عن صدق هذه المقالة من عدمها ، فان الذي جرى بادىء ذي بدء ، هو ان زعيم الدعوة استحوذ على كل النفوذ والسلطان في الدولة السعودية التي اكتسحت نجد وسقطت مدنها وقراها الواحدة تلو الاخرى .. وقد كان هذا امرا طبيعيا .. فاذا كانت الدولة قائمة على اساس من التصور الديني الذي عد تجديدا ، فان صاحب المذهب وهو افقه الناس فيه ، لا بد وان يكون له الراي .. فكان تعيين الحكام والقضاة وعمال الزكاة والامر بالحرب والاستعداد لها خاضع للزعيم الديني دون غيره ، ولم يكن يبت في امر ذا علاقة بالدولة الناشئة الا بامره ، وكان الحاكم السعودي الامير محمد بن سعود مجرّد شخصية مجرّدة تقريبا من كامل القوة .

غير ان الخلل في أساس الحكم وقع قبل وفاة محمد بن سعود ، حيث اقرّ زعيم الدعوة مبدأ (توارث الحكم وولاية العهد) ، او ربما لم يستطع تجاوز العرف السائد بين الحكام ، واصبح الامير عبدالعزيز بن محمد خلفا لابيه ، وكان اكثر التصاقا بالدعوة ، واكثرهم حماسا لنشر المذهب الجديد .. ثم اقرّ الشيخ محمد بن عبد الوهاب مرّة اخرى نظام التوارث في الحكم ، وعيّن سعود وليا لعهد ابيه وهو لا يزال على قيد الحياة .

وبوفاة زعيم المذهب ، بعد ان عمّر ما يزيد على التسعين عاما ، اصبح الحاكم السعودي وصيّا على الشأن السياسي والديني معا دون تدخل من ابناء وحفدة زعيم المذهب ، بل جرى تجاوزهم .. وان استمر الامراء السعوديون في الالتصاق بالدعوة التي كانت مبررا لزيادة رقعة النفوذ والملك ، والتي سيطرت على اغلب مناطق الجزيرة العربية ، بعيد وفاة المؤسس للدولة السعودية الرسمية وللمذهب نفسه .

اكتشف الامراء السعوديون انه لا يمكن اخضاع الامارات من حولهم ، ولا حتى القبائل والبوادي الا بدعوة دينية .. فكان الالتصاق بها يعني اساسا الاستمرار في الحكم ، وكان ارضاء المشايخ وطلاب العلم ، والاهتمام بنشر المذهب الجديد في مناطق اخرى تمهيدا للسيطرة السياسية عليها فيما بعد ، إحدى المهمات الاساسية التي واظب الملوك والامراء السعوديون على القيام بها ، وحتى هذا اليوم .

من هنا نشأ الخلط لدى كثير من المحللين العرب والاجانب على حدّ سواء فيما يتعلق بنظام الحكم القائم في المملكة اليوم .. من حيث ان هؤلاء يعتبرون ان السلطتين السياسية والدينية تشتركان في صناعة السياسة العامة ، وفي تقاسم الادوار .

والحقيقة هي ان هناك علاقة بين السلطتين .. ولكنها علاقة تابع ومتبوع ، لا بمعنى الشراكة .. وفي حين نجد ان دور آل الشيخ قد قوّض ، وان نفوذهم قد أضعف الى حد بعيد .. فان الشق الاخر فيما يعتقد انه اتفاق استمر في السيطرة على مقامه ، ونعني به استمرار توارث الحكم بين الامراء السعوديين .

كان يهمّ الأمراء السعوديين ان يبقوا المشايخ الى جانبهم ، سواء في صراعهم مع بعضهم البعض ، او لتحقيق مطامعهم التوسعية تحت العباءة الدينية ، والتي جرى العمل بها واستخدامها بنجاح مثير على يد الملك عبد العزيز ، مؤسس مملكة السعوديين الحديثة .. أما رجال الدين بشكل عام ، فلم يظهر في التاريخ الحديث كما في الغابر ان لديهم طموحا لتسنم اي منصب سياسي ، مع انهم الاقدر على الوصول اليه ، وباعتبار ان من يحكم بلدا دينيا ذا صبغة مذهبية يجب ان يكون بالغا الحد الاعلى من الثقافة الاسلامية ومن الفهم لذلك المذهب ، الذي على فلسفته وعقيدته ، وعلى تشريعه تبنى الدولة ، حتى يتمكن من تسيير هذه الدولة نحو اهداف هذه الثقافة وفي مسالكها ، كما يعتقد بذلك الاستاذ المرحوم محمد المبارك ، المدرس السابق في الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة ، في كتابه (الحكم في الاسلام) .

بيد ان رجال الدعوة السلفية ، او ما يطلق عليه بالمذهب الوهابي ، لم يكونوا يطمحون لبلوغ هذا المنصب .. ربما لاعتقادهم بانه لا قدرة لهم على ادارة البلاد ، او لان الظروف لم تسمح لهم بذلك .. او لانهم كانوا يؤثرون السلامة لانفسهم .. وقد قادهم هذا الوضع الى ان يكونوا ورقة ترجيح لهذا الطرف من آل سعود او ذاك ، كما راينا انقسامهم اثناء الحرب الاهلية التي اشتعلت بعد وفاة الحاكم فيصل بن تركي سنة ١٨٦٥ والصراع الذي تمّ بين ابنائه الاربعة اكثر من عشر سنوات ، حتى سقوط الدولة السعودية نفسها على يد العائلة الشمّرية القوية في حائل . او كما راينا انحيازهم للامير فيصل ـ الملك فيما بعد ـ اثناء صراعه مع اخيه الملك سعود بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ .

كان يهمّ رجال المذهب ان يجدوا الحاكم الأكثر تجاوبا مع اطروحتهم الدينية المذهبية من بين آل سعود إن امكن .. وهذا لا علاقة له

بترشيح هذا الأمير او ذاك لولاية العهد .. لان هذا يعد اختصاصا عائليا لا حيلة لهم فيه ، ولكن اذا ما وجد الصراع فانهم يميلون في الغالب مع الجانب الذي يمثل بعضا من طموحاتهم القليلة ، او يخضعون وفي الغالب ايضا للجانب المنتصر .

المؤسسة الدينية او سلك علماء نجد لم يتحرك بصفته المستقلة منذ ان توفي زعيم المذهب وهو الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، كما انهم كانوا على الدوام ملتصقين بالامراء السعوديين لتطبيق الحد الادنى من عقائدهم التي يؤمنوا بها .. وهم ــ كما في الماضي ــ يخشون من فقدان المقدار الضئيل من الصلاحيات الدينية المتاحة لديهم ، فيما اذا رحل الأمراء السعوديون عن الحكم .. وقد لعب الامراء السعوديون على هذا الوتر كثيرا ، خاصة في الظروف التي يتعرض لها النظام للخطر الداخلي او الخارجي .. فاصبح الدفاع عن النظام السعودي هو في واقع الامر دفاع عن النفس ، ودفاع عن المتبقي القليل من مفاهيم المذهب الذي يرون انه يجب ان يسود .

ولا ينكر هنا امراء البيت السعودي ، كانوا ولا زالوا يفهمون نقطة الضعف هذه في رجال المؤسسة الدينية .. وكما قلنا فان الامراء انفسهم يرون بان بقاء مشايخ نجد الى جانبهم يلصقهم بشرعية دينية هم يمارسون نقيضها ، ويقوم عليها كامل بنيانهم السياسي . انهم يرون أن الجهاز الديني الذي لا يتدخل في الشأن السياسي والقوي القبضة والتأثير على الشارع النجدي بالخصوص ، دعامة كبرى لنظام ملكهم .

وهنا تلتقي حاجة زعماء المذهب الى من يتبناه ويدعم نشاطه غير السياسي في الداخل والخارج ، مع حاجة الحكم السعودي في تطويع الداخل باسم الدين ، والحصول على نفوذ خارجي كدعاة للاسلام .

ومع ان وضع اليد على الاماكن المقدسة قد منح السعوديين شرعية دينية ، واعطى مذهبهم الرسمي زخما وانتصارا ، ما لبث ان دعمه النفط .. الا ان شرعية الحكم على الصعيد الداخلي لا تستمد الا من رجال المذهب .. وقد كان دعمهم سابقا للسيطرة على الاماكن المقدسة .. فالملك عبد العزيز مؤسس المملكة الحديثة ، اكتشف انه لا يستطيع السيطرة على البلاد ما لم يجد المبرر الديني ، فبعد ان توقفت احتلالاته في حدود الرياض والقرى الجنوبية النجدية ، رفع الراية الدينية بدل الاعتماد على شعار (عودة ملك الاباء والاجداد) .. فتبنى بشكل كامل رجال الدين النجديين الذين كانوا يبحثون عن دور ، واحتوى حركة الاخوان القائمة على افكار المذهب الوهابي .. ووسع من نشاطها وجعلها العمود الفقري لجيشه ، وذلك سنة ١٩١٤ .. وبتلك القوة تم فتح حائل وتدمير قوة الشمريين ، وبها نفسها استولى على الجنوب ، وبها سيطر على الاماكن المقدسة وازال دولة الهاشميين في الحجاز سنة ١٩٢٥ .. وكانت شرعية الملك قائمة على رجال المذهب وليس على السيطرة على الاماكن المقدسة ..

ويصدق هذا القول على الدولة السعودية الاولى التي احتلت مكة في ايام حكم سعود الكبير سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م ، اي بعد ان وصلت الدعوة السلفية الى قمة مجدها ، وقد كان ذلك بعد وفاة مؤسس الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

اما في الدولة السعودية الثانية ، فان الامراء السعوديين لم يتخلوا عن الالتصاق بعصب الحياة للنظام السياسي .. واستمروا في الحكم رغم ان الحجاز لم يقع في قبضتهم ابدا .

وملخص ما نريد ان نصل اليه .. هو ان هناك علاقة مصلحة متبادلة بين السلطات الدينية التي يمثلها رجال المذهب الوهابي ، وبين النظام السياسي التي تحتكره العائلة المالكة ، ولا يغير فساد الملوك والامراء من تلك العلاقة الى حد تخلي احدهما عن الاخر .

ان الجزء الاكبر من سلطان الحكم القائم ، يعتمد على اخضاع الشارع وتسكينه ، وهو اهم دور يقوم به رجال المذهب .. انهم يلمعون الحكم ويطلقون عليه صفة الاسلامية .. يبررون اخطاءه ، ويدعمون سياساته كلما تطلب الامر فتيا .. وفي المقابل يحصلون على مزايا كثيرة ، حيث توضع بين ايديهم الاموال لنشر افكارهم ، وتتحدث الصحف والمجلات وجميع اجهزة الاعلام عنهم وعن فتاواهم وخطاباتهم التي لا تمس الوضع الاجتماعي ولا السياسي .. كما ويحظون بلقاء الملك ساعة كل اسبوع علامة على التكريم والاحترام ، اضافة الى احتكارهم حق الفتيا ، والتوجيه الديني ، وتحديد بعض مناهج التعليم والتدريس ، واحتكار منصب القضاء وغير ذلك من الامور التي جعلت لهم صوتا قويا ووحيدا في الشارع .

وبالنتيجة فان تسليم الامراء للمشايخ في نجد باحتكار الحديث عن الدين والفتيا في شؤونه ، هو ثمن السكوت عن احتكار آل سعود للملك ، والاستئثار بالقوة والمال .. وان بعض الخلافات الهامشية التي نشأت بين الطرفين انما نتجت من تدخل اجهزة الدولة في شأن يعتبره المشايخ خاصا بهم .. مثل مسائل تعليم البنات التي يشرف عليها رجال المؤسسة الرسمية من خلال مؤسستهم (المؤسسة العامة لتعليم البنات) ، او كما يحدث في اغلب الاحيان من تعارض الأجهزة الامنية الرسمية مع الجهاز الامني الاخر التابع لرجال الدين المعروف باسم (هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

ان مشايخ المذهب يجدون لهم ما يكفي من المبررات لدعم نظام يدركون حقا أنه لا يستمد شرعيته من الاسلام .. انهم يعلمون جيدا بان النظام الوراثي الملكي العضوض القائم على تنصيب الابناء والاخوان لولاية العهد ، هو نظام لا يعترف به الشرع .. ولكنهم يقولون ان النظام القائم هو افضل ما هو موجود ، وحين تناقشهم في الامر يضربون لك الامثلة السيئة مما تقوم به الانظمة المجاورة ، كتبرير لقبول الحكم الموجود ، ويبدون للسائل خشيتهم من ان يصل (الشيوعيون) الى الحكم ، حتى ان المرحوم جهيمان العتيبي ، الذي قاد عملية الاعتصام في الحرم المكي في مطلع عام ١٤٠٠هـ ، علق ساخرا في احد كراساته على هذا الموضوع بان قال ان هؤلاء اذا ما حشروا في الزاوية خوفوك بـ (الشيوعية) !

والمشكلة الحقيقية هي انهم يخافون على امتيازاتهم ونفوذهم اولا واخرا .. كما ان لديهم حساسية تجاه اي تغيير في هيكلية النظام القائم ، لان ذلك قد يصيبهم ببعض الضرر ، حتى وان كانت المطالب صحيحة واصلاحية وضرورية لتقدم البلاد وللحفاظ على استقرارها وللدفاع عن كيانها .

المشكلة مع نظام الحكم السعودي لا تكمن فقط في تزوير ارادة الناس وحكمهم بالقهر والغلبة ، وحرمانهم من أبسط حقوقهم التي يقرها الشرع .. الاستبداد السياسي يمكن تخفيف الكثير من حدته ، خاصة في هذا العصر ، وبالذات في هذا العقد ، غير ان ما يعيق تحقق ذلك وجود استبداد اخر يدعم هذا الاستبداد السياسي ، وهو الاستبداد في الدين .. في الرأي والفتوى .

ان الاستبداد الديني هو الذي يجعل من المطالبة بالحقوق امرا محرما ، وهو الذي يجيز للطغاة هدر الدماء المحرمة ، وهو الذي يقطع الطريق امام الاصلاح والمصلحين .

ترى لماذا يرفض المستبدون باسم الدين تأسيس مجلس للشورى ينتخبه الشعب ، مع ان اساس الحكم في الاسلام قائم على الشورى ، فأين هي الشورى ؟.

قد يقولون بان الشورى محصورة في (أهل الحل والعقد) اي فيهم انفسهم دون غيرهم !! .. ولكن ما هو موقع اهل الحل والعقد في ظل نظام التوارث ، وما هو دورهم اذا كان الملك يعين خليفته ؟ .. وهل يمكن لبيعة في مثل هذا الظرف هي تلك البيعة التي تحدث عنها الفقهاء (صفقة اليد وثمرة القلب) .

لماذا يرفض هؤلاء مبدأ الانتخاب ، متجاهلين رأي الأمة ، ولازالة بعض المفاسد الناشئة في النظام من ظلم وتعديات .. وبأي منطق يرفضون وضع دستور يحدد صلاحيات الحاكم وواجباته والحقوق المترتبة عليه ، وكذلك حقوق الشعب وواجباته مقابل (البيعة الملكية) التي يشترك في اصدارها الصنفان السياسي والديني لتزوير ارادة الناس .. وكأنهم ليس فقط لا يدعون الى نظام يمثل رأي الاسلام ، بل ويرفضون اصلاح النظام القائم ، والتقليل من اخطائه وتجاوزاته التي لا تخفى عليهم .

النظام السعودي شأنه شأن أي نظام حكم قائم في المنطقة العربية ، بالامكان اصلاحه وتعديله وتقريبه الى الحق والى مقاصد الشريعة ، اذا ما توفرت مناخات الحرية والمحاسبة ، التي رفعت من شأن الاسلام وادت الى انطلاقته في عهد الخلفاء الراشدين .. لكن الاستبداد الديني ، وهو الاخطر ، يضع العقبات امام المصلحين ، بحجج دينية هشة .. وهذا ما يجعل الكثيرين يعتقدون بان اصلاح النظام السياسي لن يمر في البلاد دون معارضة اصحاب المصالح .. كما انه لن يتم الا ببذل كامل الجهد من اجل هذا الغرض .

هل استفاد الملك من الدرس حقّاً ؟

بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك .. وجّه الملك فهد كلمة الى الشعب تطرّق فيها الى (النجاح الذي أحرزناه والإنجاز الذي حققناه خلال الأشهر العصيبة القاسية ... حتى نصر الله الحق بتحرير الكويت) !

وأشار الملك الى أسباب النصر فقال أنها ثلاثة : أوّلها ان الله تفضّل عليه (باتخاذ القرار الحاسم في الوقت المناسب) ، وهو قرار استدعاء القوات الأجنبيّة ! ..وهذا الفضل الإلهي ما كان ليتمّ الاّ (لتمسّكنا الدائم بعقيدتنا الاسلامية وإتباع ديننا الحنيف وعودتنا الى الله في كل الأمور) .

السببان الثاني والثالث هما : وفاء الشعب السعودي ووقفته الوطنية، وكذلك الوقفة الصادقة التي وقفها العالم بأسره لنصرة المظلوم !.

أهم ما قاله الملك هو انه خرج من الأزمة بعبر كثيرة ودروس هامة حذدها في محورين : الأوّل ويتعلّق بالقوات المسلّحة ، حيث (اتخذنا في المملكة العربية السعودية قرارا حاسما بضرورة العمل الفوري على توسيع وتعديل بناء قواتنا المسلّحة بجميع أسلحتها البريّة والبحريّة والجويّة على أقوى وأحدث ما أنتجه العالم من المعدّات الحربيّة والتقنيّة المتطورة ، وسنعمل على رفع مستوى كفاءة رجال قواتنا المسلّحة في مختلف الميادين ، مع مضاعفة نشاط التجنيد بما يسدّ الحاجة المطلوبة لحماية الوطن) .

ويبدو أن الملك لم يستفد من الدروس ، وإنْ أدرك واقع المشكلة .. الملك يدرك ان الجيش السعودي صغير الحجم ، وقد كان المطلوب منه فيما مضى ان يؤدي دورا في مجال القمع الداخلي ، ولم يكن الامراء مستعدون لزيادة افراده لأنهم كما يقولون ليسوا بحاجة الى جيش قوي ، فضلا عن خشيتهم من انقلابه عليهم .

غير ان الملك لم يحل المشكلة جذريا بفرض التجنيد الاجباري ، لان هناك شرائح غير قليلة من المجتمع غير مؤكّدة الولاء للعائلة المالكة وينبغي استثناؤها ، فضلا عن ان فكرة (الشعب المسلّح) لا تزال فكرة مخيفة جدا للأمراء .

مشكلةالجيش السعودي لم تكن في يوم ما بسبب نقص السلاح أو قلّته ، كما يشير الملك ، فقد كانت المملكة تشتري دوما (الأحسن والأقوى والأفضل والأكثر تعقيدا والأعظم تأثيرا ، وغير ذلك من التفضيلات !) .. وكان القسم الأعظم من الميزانية يذهب للسلاح ، او

قريباً إنْ شاءت العائلة المالكة !

إذا كنت تصدق أن الأسرة المالكة تؤمن بالتغيير والاصلاح ..
وإذا كنت ترى أنّ الأمراء السعوديين لا يضحكون على الشعب ..
وإذا لم يكن لديك أدنى شكّ في واقعيّة تصريحات الملك فهد الأخيرة فيما يتعلق بالنظام الأساسي ومجلس الشورى ونظام المقاطعات ..
فعليك بقراءة هذه التصريحات المثيرة :

(نعتقد حكومة صاحب الجلالة ــ الملك سعود ــ ان الوقت حان لإصدار نظام أساسي للحكم مستمدا من كتاب الله وسنّة رسوله وسيرة الراشدين ، حيث يضع في وضوح كامل المبادىء الأساسيّة للحكم ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وينظّم سلطات الدولة المختلفة ، وعلاقة كل جهة بالأخرى ، وينصّ على الحقوق الأساسيّة للمواطنين ، ومنها حقّه في التعبير عن رأيه في حدود العقيدة الإسلامية والنظام العام ، وقد شرعت الوزارة السابقة ــ وزارة الشباب ــ في تطوير مجلس الشورى ليقوم بدوره كسلطة تنظيميّة للبلاد ، وستكون هذه الدراسة ، مع ما يطرأ عليها من إضافات وتعديلات ، جزءا من النظام الأساسي للحكم الذي لن يتأخّر صدوره إن شاء الله) .

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الأمير فيصل بن عبد العزيز في ١٦ نوفمبر ١٩٦٢ .

(لقد حرص الراحل ــ الملك فيصل ــ أن يقدّم لشعبه نظاماً أساسياً للحكم مستمداً من كتاب الله وميادين الشريعة الإسلامية ، ليرسي للعدل قواعده ، وينظّم علاقة السلطة ببعضها ، وصلات الحاكم بالمحكوم ، يكون من دعائمه مجلس الشورى ليضطلع بدوره التنظيمي الهام . وأعلن رحمه الله عن رغبته تلك وعمل لتحقيقها بتهيئة الجو الملائم لها وشرع في مراحل التنفيذ .. وشاءت ارادة الله !! ان يرحل قبل تحقيق رغبته . وتجد حكومتنا نفسها ملزمة أمام ذكرى العاهل الراحل بإتمام ما تبقّى من الشوط ، وإبراز هذا العمل الهام ليصبح حقيقة ترسي دعائم الاستقرار وتقوّي أجهزة الحكم .. ولكي تثبت دعائم النظام الأساسي للحكم على قواعد متينة .. فسوف نستكمل ــ إن شاء الله ــ جميع الاجراءات التنفيذية لوضع نظام المقاطعات موضع التنفيذ ، ليكون هو الآخر لبنة من لبنات بنائنا الشامخ) ! .

أول بيان للملك الجديد خالد بعد تنصيبه ملكا ، ألقاه بالنيابة ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز في الحادي والثلاثين من مارس ١٩٧٥ .

(الشورى هي إحدى أسس الديموقراطية الحقيقية .. الديموقراطية الاسلامية ، وهي متّبعة منذ أن أنشأ هذه المملكة جلالة الملك عبد العزيز .. انّ القوانين والأنظمة التي تصدر في المملكة تأتي مستوفية لكافة الجوانب ، بحيث يندر أن تكون هناك أخطاء أو ثغرات مهمّة .. والسبب هو أننا نخضعها للدراسة العميقة ، وهذا لا يتأتّى بغير الشورى .. كما أنّ هناك ــ بالاضافة الى مجلس الشورى ــ هيئات ولجان استشارية عديدة ، أي أنّه ليس لدينا قرارات اعتباطيّة نصدرها اليوم ونتراجع عنها غداً ، وإنّما هناك دراسة وتخطيط قائمان على الشورى .. وإنّ التنظيم الجديد لمجلس الشورى سوف يصدر قريبا جداً بإذن الله ، كما أشار ذلك بيان جلالة الملك ــ خالد ــ ، وستتبيّن الطريقة التي اخترناها لتطوير مجلس الشورى) !! .

ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز لمجلة (الاسبوع العربي) في ١٢ مايو ١٩٧٥ .

(سننتهي من هذا الأمر ــ مجلس الشورى ــ خلال شهرين .. سيكوّن لدينا مجلس جديد للشورى ، لأننا نريد أشخاصاً يشاركون في المسؤولية .. وسيكون ــ المجلس ــ بالتعيين .. إنّنا لا نريد أن نضحك على أنفسنا ، فنحن نرى نتيجة الأنتخابات في العالم كلّه .. هل تمثّل الارادة الشعبية بصدق ؟ أنا لا أعتقد ذلك .. لو كنّا نريدها مسألة شكليّة للجأنا الى الإنتخاب !! ، ولكننا نريدها تجربة عميقة ومؤثرة ، وهذا ما يدفعنا الى الإختيار .. نحن نرى المضمون ، وما يُبحث الآن هو عدد الأعضاء ، وأسس الإختيار) !.

ولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز لمجلة (روز اليوسف) في ١١ أغسطس ١٩٧٥ .

(إنّ حكم الشورى سيدخل الى المملكة من الباب الواسع ، بالإضافة الى انفتاح المجتمع العربي السعودي على العصر من خلال المحافظة على التقاليد الإسلامية والعربية العريقة) .

تصريح للأمير فهد ، ولي العهد ، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٧٥ .

(إنّ ما وعد به جلالة الملك خالد بن عبد العزيز بشأن تشكيل مجلس للشورى سينفذ حالما يتمّ الإنتهاء من إعداد نظامه ، وسيكون هذا المجلس استشاريا يخفف عن جلالة الملك عبء العمل ، ويقدّم لولي الأمر المشورة

لجيوب الأمراء في صفقات مشبوهة .. وقد ضدم الشعب لضعف أداء الجيش وضعفه وقلّة حيلته وهوانه ، وهذا نتيجة سياسة العائلة المالكة التي ارادت جيشا لها يحميها وليس جيشا للشعب يحمي الوطن .. ان الانسان المقموع المقهور لا يستطيع ولا يريد ان يدافع عن نظام يحتقره في داخله ويشعر بفساده .. وذلك أمر لم يتنبه له الملك أو اخوانه ، فكان الحل لديهم دائما هو (المال) .. شراء الرجال وشراء السلاح بأغلى الأثمان في صفقات خيالية ، وبعدها تأتي العائلة المالكة بالأجانب ليدافعوا عنها !.

المحور الآخر الذي تحدث عنه الملك يتعلق بوعوده القديمة الجديدة حول اصلاح الأوضاع السياسية التي قال في وقت سابق انها تحتاج الى تغيير من الالف الى الياء .. وقد كان الملك يشعر بأن الناس تنتظر منه خطوة فيما يتعلق بوعوده بشأن الشورى والنظام الأساسي التي قال بها قبل شهور عديدة ، لذا لم يكن أمامه الاّ التأكيد بكلام باهت هو بداية للتملّص منها ، بذات الطريقة التي تملّص منها في مرات عديدة سابقة .. قال الملك حول هذا الدرس : (تأكيدا لما سبق الاعلان عنه في بعض المناسبات ــ وليس في مناسبة واحدة لأن الوعود قديمة متكررة ــ حول عزم حكومة المملكة على تطوير بناء انظمتنا الادارية ــ وليس السياسية ــ وفق مفاهيمنا القائمة على قواعد وتعاليم الشريعة الاسلامية ، أود أن أشير في ختام كلمتي هذه الى ان اللجنة المشكلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ، والمكلفة بدراسة نظام الحكم الأساسي ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات قد قطعت شوطا كبيرا ، وفي المراجعة النهائية لهذه الأنظمة ، وفور الإنتهاء منها سيتمّ عرضها على مجلس الوزراء) .

ويبدو واضحا ان الدرس لم يستفد منه .. لأن الأمراء لا زالوا يتحدثون عن دراسة و مراجعة الأنظمة الثلاثة منذ عام ١٩٥٨م ، أي منذ ٣٤ سنة .. وكلما ارادوا تخدير الشعب قالوا بأن الموضوع يُدرس ، وان هناك لجنة تبحث الأمر وهذا تطور مذهل ! .. وقد سبق لفهد نفسه ان أمر نايف بدراسة الموضوع بعد ان أطلقت ذات الوعود عام ١٩٨٠ ، فمات الموضوع من ساعته .. وتبيّن أن لا أشواط كبيرة ولا صغيرة أنجزت ، اللهم الاّ اذا اعتبر موضوع إستغفال الشعب إنجازاً ملكيا .

فإلى أن يُدرس الموضوع ، والى أن يُراجع ، والى ان يُعرض على مجلس الوزراء ، أو بالأصح مجلس العائلة المالكة ــ لأن مثل هذه المواضيع لا تناقش في مجلس الوزراء ــ .. يكون الشعب قد نسي وعود الأمراء المتشابهة في الألفاظ ، والذين يتبعون نفس التكتيكات والمناورات للتملّص من المواعيد العرقوبية .

فهل استفاد الملك من الدروس حقاً ؟! .

التي يراها في المصلحة) .

مصدر سعودي مسؤول في الاول من سبتمبر ١٩٧٥ .

(أقول لك أنّ المشاركة قائمة الآن ، فأبواب الحكم مفتوحة للرأي الشعبي بشكل مكشوف .. الناس تتوافد يوميا على مجلس جلالة الملك وعلى الديوان الملكي ، وتطرح بشكل صريح ما هو مطلوب لهذه البلاد .. أنا مع المشاركة ، وقد أعلنّا عن الرغبة في تدعيم مجالس المقاطعات ومجلس الشورى .. فمما لا شكّ فيه أن رأي الجماعة غير رأي الفرد) .

الأمير فهد ، ولي العهد ، في حديث مع صحيفة (الاهرام) بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧٧ .

(انّ النيّة تتّجه الى تدعيم مجالس المقاطعات ومجلس الشورى .. وفي سياق هذه المسيرة نجد أنّه لا بدّ من المشاركة الشعبية ضمن التصور المطروح وهو مجلس الشورى ومجالس الأقاليم .. وبالطبع فانّ هذه المجالس ستحوي النخبة من رجال البلاد ومن ذوي الإختصاص) .

الأمير فهد ، ولي العهد ، في حديث شامل مع الصحف السعودية في ربيع الثاني ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .

(ان المملكة العربية السعودية ستشكّل مجلساً للشورى قريبا لوضع القانون الأساسي خلال شهرين ليقوم مقام الدستور) .

الأمير فهد ، ولي العهد ، في تصريح نشرته جريدة (السياسة) الكويتية في العاشر من يناير ١٩٨٠ ، وذلك في أعقاب حادثة اعتصام المرحوم جهيمان في الحرم وانتفاضة المنطقة الشرقية .

أعلن الملك خالد عن رغبته في إنجاز الأنظمة الثلاثة (المقاطعات ، مجلس الشورى ، النظام الأساسي) وبأسرع وقت ! .

بيان للديوان الملكي بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٠ .

(النظام الأساسي ليس دستوراً ، لأنّ دستور المملكة هو القرآن .. النظام الأساسي للحكم هو كتابة بعض أشياء موجودة وتمارس فعلا ، وأرجو أن لا يُفهم أبداً أنّه دستور ، لأن دستور الدولة هو القرآن ! .. وان الهدف من نظام المقاطعات هو التنظيم بالنسبة الى كل مقاطعة ، من حيث حدود المقاطعة ، وهذا موجود حالياً ، ولكنّ قد توجب المصلحة إجراء بعض التعديلات عليه ، وكذلك كيف تُدار المقاطعة من قبل حاكمها ، أو أمير المنطقة ، بجهاز يمثّل قطاعات الدولة الأخرى .. فهي إجراءات تنظيميّة تمكّن من التقليل من المركزيّة) .

الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية لمجلة المصور الجديد في ١٥ يونيو ١٩٨٠ ، بعد أن عيّن رئيسا للجنة المشرفة على وضع مسودة الدستور !.

(خلال ثلاثة أو أربعة شهور سيؤسّس مجلس للشورى ، وسيبدأ عمله في وقت ما في السنة القادمة ــ ١٩٨٥ ! ــ ، وان جميع اعضائه سيعيّنون مباشرة من قبل الحكومة ، كما سيوضع دستور مكتوب للبلاد .. وبعد سنتين من تأسيس المجلس ــ أي في أوائل ١٩٨٧ ! ــ سيُعطى الشعب حق انتخاب نصف أعضائه إنتخاباً مباشراً عن طريق مجالس المقاطعات ، وفي مرحلة لاحقة سيتمّ إنتخاب بعض أو معظم أعضاء البرلمان بالإنتخاب المباشر من قبل المواطنين ، وسيكون المجلس برلمانا كغيره من برلمانات العالم ، الاّ ان المجلس سوف يؤسس بخطوات تدريجية لتجنّب ارتكاب الأخطاء .. نحن سنخوض التجربة تدريجيا ، وسنبني ببطء نظاماً متيناً) ! .

الملك فهد لمراسل صحيفة الصنداي تايمز ستيفن مليفان ، في الثاني من ديسمبر ١٩٨٤ .

وهنا انقطع حبل التصريحات حتى جاء غزو العراق للكويت .. فأعاد الملك الحياة لوعوده ووعود عائلته القديمة : قريبا ان شاء الله .. خلال شهر او شهرين .. سيدخل حكم الشورى المملكة من بابه الواسع حقاً !! .. سنعيّن كل الأعضاء .. لقد حان الوقت للشورى ــ أو للضحك على الشعب لا فرق ! ــ ، لن يتأخر صدور القرار .. ستستكمل الاجراءات التنفيذية قريبا .. والتنظيم الجديد يدرس وسيصدر قريبا ، او حالما ينتهي من اعداد نظامه .. الى آخر النزهات والأكاذيب التي ردّدها أمراء العائلة المالكة طيلة ثلاثين سنة فقط ! .

الملك سعود مات ولم تأت الشورى ولا الدستور ولا أنظمة المقاطعات .. وفيصل عمل بجد ليهيء الأرضيّة اللازمة مدّة ١٣ سنة الى ان مات وهو يتمنّى ان يعطي الشعب حقّه .. والملك خالد ألزم حكومته في أول بيان له بتنفيذ رغبة الراحل ، لكنه لم ينفذها حتى لحق بأخيه .. وهاهو الملك ــ خادم الحرمين ــ يمشي في نفس الطريق ، ويكرّر ذات العبارات والوعود العقيمة المخادعة .. فهل ينتقل الى الدار الآخرة أسوة بمن سبقوه حين ينفّذ رغبتهم التي هي في حرمان الشعب من حقوقه .. أم أنّه يعطي الشعب فعلاً جزءا ضئيلاً جدا من حقّه المغتصب منذ ما يزيد على تسعين عاماً ؟! .

محمد الشيخ

أمراء السعوديّة وقضيّة الديمقراطيّة في الكويت

أمراء السعودية يسعون لاجهاض اي توجّة ديمقراطي مجاور لبلدهم

يشعر الكويتيون ببالغ الإمتنان والود لاخوانهم الخليجيين ، وبالأخص لأبناء المملكة لما بذلوه خلال محنتهم من بذل وعطاء وتوفير الرعاية لأكثر من ٤٥٠ ألف كويتي مهاجر في أعقاب الغزو العراقي في الثاني من اغسطس الماضي ، تركّز نحو ٣٥٠ الفا منهم في المملكة ، وسبعون ألفا في دولة الأمارات العربية المتحدة

والشعب الكويتي مثله مثل شعوب الخليج الأخرى يعترف بالفضل عليه وينظر للرعاية التي تلقاها من زاوية طيبة وأخوية .. فهو يعتبر ان شعب الخليج واحد تربطه علاقة الدين واللغة والعادات والتاريخ والهدف المشترك .. وان كان للغزو العراقي للكويت من ميزة ، فهي ان تداعياته النفسية أثرت على المجتمع الخليجي وجعلته يفكر بمنطق واحد ويستشعر بذات المشاكل ويطمح لذات الاهداف ، حيث تحوّلت التقسيمات الطائفية والمحلية بين شعوب الخليج الى وحدة وجدانية .

واذا كان امر الكويتيين ذلك ، فثمة أمر آخر لا يمكن إغفاله او غض الطرف عنه ، ألا وهو بروز الوعي وتبلوره في العقلية الكويتية الشابة أكثر مما مضى .. لقد صقلت فترة الغزو ذهنية المواطن الكويتي وفتحت عيونه على كثير من الأمور التي كانت في فترة من الفترات غائبة عنه ، وأصبح يتساوى لديه جريمة احتلال بلاده — مثلا — مع جريمة منعه وحرمانه من حقوقه ومكتسباته الوطنية والديمقراطية ، وأظن أنّه أفشل رهان عائلة آل صباح في تأثير تدهور الاوضاع المعيشية ، من نقص في المواد الغذائية والخدمات الاخرى ، على مطالباته بحقوقه السياسية .. وبالتالي فهو لم يخضع لسياسة التجويع وغيرها ، بل نشط في الاتجاه المعاكس لرغبة الاسرة الحاكمة ، فقام بتنظيم المظاهرات وتقديم العرائض للأمير وافراد الاسرة الحاكمة ، طرح من خلاله مطالبه العادلة في تنفيذ نص وروح الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ وإجراء انتخابات ديمقراطية لانتخاب مجلس للأمة ، وفصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية .

آل سعود وديمقراطية الكويت

لا شك أن حمّى الممارسات الديمقراطية النابعة من دستور يحكم بلدا خليجيا ، سينتشر في الوسط الشعبي الخليجي ، بسبب التواصل الاجتماعي والثقافي بين أبناء المنطقة ، وان النهج الديمقراطي الذي بدأ في تاريخ الكويت الحديث منذ الاستقلال ، بإقرار الدستور ، يلقى اصداء واسعة في المنطقة .. الأمر الذي لا يعجب حكومات الخليج ، وبالذات حكومة المملكة العربية السعودية ، والتي تحاول بشتى الطرق منع الامتدادات الديمقراطية ، وتداعياتها على مواطني المملكة .

وهناك شبه إجماع بين الكويتيين ، بل وبين مثقفي الخليج عامة ، على ان الحكومة السعودية ، هي المسؤول الأول عن إحباط التجارب الديمقراطية في الكويت بل وحتى في غيرها كالبحرين .. واذا ما تحدثت مع اي مواطن كويتي وسألته عن حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦ و عام ١٩٨٦ ، فان السبب الأول الذي يدرجه ضمن سلسلة الأسباب التي دعت لذلك ، هو تدخل الحكومة السعودية وتأثيرها على القرار الكويتي الذي يفترض ان يكون قرارا كويتيا مستقلا لا يخضع لضغوط دول ، خاصة الدول العربية والخليجية المجاورة .

والذاكرة الكويتية تحتفظ بنشاطات السفارة السعودية في الكويت في مطلع سنة ١٩٨٤ والى حل مجلس الأمة في يوليو سنة ١٩٨٦ ، التي كانت تهدف بصورة اساسية الى قتل بذرة الحياة البرلمانية في البلاد .. كما لا يخفى على الكويتيون ان النقاشات في ردهات مجلس الأمة عام ١٩٨٢ كانت ساخنة ومكثفة بين أعضاء البرلمان والحكومة الكويتية ، حول إقرار مشروع الخطة الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي تضمنتها اتفاقية مجلس التعاون الخليجي .. حيث حاول السعوديون فرضها على حكومات الخليج الاخرى ، وقد تابع الكويتيون بدهشة غريبة نصوص الخطة التي تدعو الى جواز تدخل قوات الأمن السعودية داخل الاراضي الكويتية لمسافة عشرة كيلومترات ، لملاحقة المتهمين !! .. في حين لا تستطيع القوات الأمنية الكويتية التغلغل الى الاراضي السعودية لذات الغرض ، الأمر الذي يتعارض مع بنود الدستور الكويتي الذي ينص على سيادة الكويت ويمنع تسليم المتهمين — السياسيين — .

كانت الحكومة الكويتية محرجة لمناقشة هذه القضايا مع نواب البرلمان الكويتي ، لعلمها بان الشعب الكويتي يرفض التدخل في شئونه خاصة اذا كان من قبل دولة كالسعودية التي تسعى الى التضييق عليه في مجال حرياته السياسية والفكرية .. وكان من بين الاتهامات التي وجهتها الحركة الدستورية في الكويت للحكومة الكويتية ، وذلك في شهر مايو ١٩٩٠ قبل الغزو العراقي للكويت في ديوانيات الاثنين الحاشدة التي تطالب بعودة الحياة البرلمانية في البلاد ، تساهلها مع الأوامر السعودية التي تقضي بمنع الحياة البرلمانية .

صحيح ان الحكومة السعودية تخشى في الماضي والحاضر من وجود نموذج ديمقراطي في البلدان الخليجية .. وصحيح ان ضغط الامراء السعوديين غير قليل .. ولكن من الصحيح ايضا أن آل صباح ما قبلوا بالحياة الديمقراطية الا مضطرين ، وان رغبة آل سعود توافقت مع رغبتهم ، فاستخدموا الضغط السعودي كذريعة لتعطيل الدستور وحل البرلمان .

الحصار الديمقراطي

تخشى المملكة ان تصبح محاطة بأنظمة شبه ديمقراطية ، خاصة في هذا الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الانفتاح والتغيير والاصلاح السياسي .. وحيث تهب رياح التغيير والمطالبة بحقوق الانسان في كل اصقاع الارض .

والأمراء السعوديون يرون اليوم مضار الحرية لمصالحهم الخاصة والتي تنبثق من دول الجوار ، بل ان بعض الانظمة المجاورة راحت تعيب على النظام السعودي استبداده ، كما في الصحف والمجلات اليمنية والأردنية وغيرها .

ان الامراء غير مرتاحين للتغيير الذي جرى في الاردن ولا الى ذلك التغيير الذي طرأ في

اليمن من تحوّل نحو الخيار الديمقراطي ، وهم يخشون في المستقبل القريب ان يحاصروا بين أنظمة ديمقراطية تجعل من مسألة التغيير في المملكة أمرا ملحا .. وتقول الانباء ــ كما جاء في صحيفة الاندبندنت البريطانية في اوائل شهر ابريل ــ ان الملك فهد استغاث بالولايات المتحدة الأمريكية وبدول اوروبية اخرى لمنع تحول العراق والكويت الى النظام الديمقراطي في جوهره ، ولكن لا مانع اذا كانت الديمقراطية شوهاء ! .. كل هذا أمر يدرك مدى حساسيته وتأثيره على الشارع السعودي .. كما ان الحكومة السعودية ترى انها قادرةعلى التعاطي مع خيارات الدول العربية الديمقراطية بابراز عيوب تلك الانظمة ، ولكن أخشى ما نخشاه هو تحوّل بلد خليجي الى نموذج يحتذى في التطبيق الديمقراطي ، حيث ان الأمراء السعوديين يعتبرون انفكاك الكويت عن الانظمة العشائرية المعشعشة في المنطقة الخليجية بادرة خطر حقيقية ، نظرا لسهولة انتقال العدوى الى شعوب الخليج الأخرى .

ان الأمراء السعوديين يستحضرون في أذهانهم التجربة الديمقراطية الأخيرة في الكويت ، حيث اجبر اعضاء البرلمان الكويتي وزير العدل الكويتي ، وهو من آل صباح ، الشيخ سلمان دعيج الصباح ــ طاووس المجلس ! ــ على الاستقالة ، لتورطه في أزمة سوق الاوراق المالية (المناخ) .. ورأى الأمراء السعوديون كم هي المحاسبة شديدة لامراء آل صباح ، حيث اراد اعضاء البرلمان استجواب وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والنفط والمالية في الكويت على تقصيرهم في أداء مهامهم ، ولكن بعد أيام تمّ حل المجلس .. ومثل هذه المحاسبة لا تروق بالطبع أمراء الحكم السعودي ، خاصة اذا نالت كل هذه الامور تغطية اعلامية حرّة كما كان في الكويت قبل أن يرثي الأمير البرلمان بنصف سطر طالبا حله !.

هل يقبل آل سعود مبدأ حرية الصحافة والتجمعات والمطبوعات ، بالشكل الذي كان في الكويت ، رغم انه ليس الأمثل ؟

وهل يرتاح هؤلاء الأمراء على مسألة فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟

أم هل يقبل السعوديون العزات واللمزات والنقد المبطّن الذي تجود به صحف الكويت ضدهم وضد سياساتهم ؟

بل ماذا يقول الأمراء للمثقفين في المملكة وهم يشاهدون هامش الحرية في الكويت ، البلد الصغير المجاور ، وهم يتألمون لوضع بلدهم الذي اضحى مزرعة مملوكة يتلاعب بها الصبيان والغواني ؟!.

نظرة متقابلة

من الطبيعي والحال هذه ان لا يقبل امراء آل سعود بأي تحول ديمقراطي في اي بلد خليجي ، وان يسعوا لإفشاله من الداخل بالضغط والمؤامرات .. ومن الطبيعي ايضا ان ينظر الكويتيون الى حكومة الأمراء في المملكة كعدو لطموحاتهم وآمالهم ، فهم لا يواجهون آل صباح فحسب بل ويواجهون من ورائهم حكام السعودية ، وبالتالي فان النضال من اجل الديمقراطية في الكويت يحتاج التغلّب على عقبتين في آن واحد .

أما المواطنون السعوديون فانهم يرون في نجاح التجربة الديمقراطية في الكويت بالخصوص ، نجاحا لهم .. كذلك يرى الأمر بقيّة الخليجيين .. ان اجبار العائلة المالكة في السعودية على القبول بالخيار الديمقراطي سواء في الكويت او في السعودية نفسها ، يعني فكّ أسر بقيّة شعوب الخليج ، وطالما ان التغيير لم يصل الى قصور الرياض ، فان الديمقراطية ستكون بعيدة المنال في دول الخليج ، حتى وان انتصرت الكويت .. مع ان الديمقراطية في الكويت ستكون مهدّدة اذا كانت العقلية الحاكمة في (الشقيقة الكبرى) على حالها .

ثمن الإحسان

تشير الأنباء الواردة من الكويت مؤخرا ، ان أقطاب المعارضة الكويتية التقوا بولي العهد الكويتي ورئيس الحكومة والحاكم العسكري فيها! الشيخ سعد العبدالله الصباح ، وناشدوه بألا يخضع للضغوط السعودية الداعية الى وقف مسيرة العمل الديمقراطي في الكويت .. كما نذدوا بشدّة في منتدياتهم بالسياسة السعودية التي تريد استثمار الاحسان الى الكويتيين اثناء المحنة لأجل حرف مسار النهج الشوري المنتظر بعد أن وضعت الحرب اوزارها .. ولأجل التدخل في الشأن الداخلي الكويتي .

وقيل أن وفدا من المعارضة الكويتية توجّه في الشهر الماضي الى السفارة الاميركية بالكويت واجتمع مع السفير ، وطلبوا أن تستخدم بلاده نفوذها لدى الحكومة السعودية لتكف عن التدخل في ما إعتبروه شأنا داخليا خاصا بالكويتيين .. وفي الوقت الذي اعترفوا فيه بالفضل للحكومة السعودية ، الا انهم يرون بأن فرض نهج سياسي معيّن على الشعب الكويتي مرفوض جملة وتفصيلا .

ويقول معارضون كويتيون بانه رغم المخاوف الشعبية من تدخّل الأمراء السعوديين ، فان شدّة تأثيرهم على القرار الكويتي تختلف عمّا قبل الغزو العراقي للكويت .. فمن جهة تصاعد الوعي السياسي في الشارع الكويتي بضرورة ايجاد نظام حرّ وديمقراطي يرتضيه الشعب ويقرّه ، ومن جهة ثانية فان الشعب اصبح مسلّحا بكميات هائلة ونوعيّات مختلفة من الاسلحة العراقية ، قد يستخدموها في جولتهم الديمقراطية الثانية ضد الاطراف التي تحاول منعهم من الاستمرار في الخط البياني المتصاعد للتجربة الديمقراطية في بلدهم .

وإضافة الى هذا ، فان المطالب الشعبية في الكويت تتمتّع بغطاء دوليّ يدفع باتجاه الديمقراطية .. وبعبارة أخرى فان الحكومة الكويتية قد لا تكون على استعداد للدخول في صراع مع الشعب نفسه هي في غنى عنه ، بل وليست قادرة عليه ، وذلك إكراما لسواد عيون امراء الرياض .

واذا كان هناك من نصيحة توجّه لأمراء السعودية ، فهي ان يفهموا واقع المنطقة الجديد ، وبالأخص واقع الشعب والحكومة الكويتية .. وأن لا تنساق في صراع ضدّ التيار المحلّي والأقليمي والعالمي ، بل وضدّ سنن الحياة ومنطق العصر .

غاضبون على الحكومة .. لماذا ؟

حينما يكون الانسان محروما من العيش في وطنه كشريك في الوطنيّة .. وحينما تكون فلسفة الدولة قائمة على أنّها مجرد شركة مساهمة محدودة تدير مزرعة كبيرة إسمها المملكة العربية السعودية يعمل الشعب فيها كموظفين لدى ادارة الشركة التي هي العائلة المالكة .. في ظل وضع كهذا كيف سيكون شعور الناس ؟ .. لا شيء غير الطموحات المسجونة والارادة المقموعة والوعي المستلب والقلق على المصير

لا بدّ ان القارىء العزيز سيخرج من قراءته لهذه المجلة باستنتاج مؤدّاه انها تريد ان تعرض عدم الرضى الشعبي عن النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية ، وهو بالفعل ما تريد هذه المجلة ان تقول .

لماذا لا يشعر المواطنون بالرضى عن الحكم القائم في بلادهم ؟

مثل هذا السؤال طُرح كثيرا من جانب مواطني الدول العربية والاسلامية وبعض الاجانب ..

كانوا يقولون مثلا ، ان الشعوب العربية ــ معظمها على الاقل ــ يفتقر الى الحرية ، كما يفتقر الى الرفاهية ، ومادامت رفاهية العيش متوفرة لشعب المملكة ، فليكتف بها وليحمد ربّه على الموجود ، فنصف الشيء خير من لا شيء .

وتحدثت يوما مع رجل دين من تركيا ، كان قد دُعي لاداء شعائر الحج على نفقة الحكومة السعودية ، وقام بجولة في بعض مدن المملكة ، ووجدت ان الرجل كان مبهورا بما رآه هناك ، فقد اسهب في الحديث عن الشوارع الواسعة ، والعمارات الفخمة ، والمطارات والقصور والجامعات ، وعرض عليّ مفكرة سجّل فيها الارقام التي اعتاد الملك فهد ووزراؤه ذكرها عن المليارات التي انفقت في مشاريع التنمية .

وقال والاعجاب باد على محيّاه .. لقد بنى الملك فهد جسرا بين البحرين والسعودية هو الاضخم في العالم وكلّف اكثر من مئة مليارات من الدولارات ، ومطار جدّة كلّف اكثر من خمسة مليارات ، وهو من اضخم مطارات العالم ، وجامعة الرياض (الملك سعود) فيها كذا ألف طالب ، ومشروع توسعة الحرم المكّي كلّف كذا مليار ، و و .. الخ .

ووجدت ان ما جمعه الرجل من معلومات في مفكرته الصغيرة ، كان لا يزال ناقصا ، فأخبرته بموارد الانفاق الاخرى ممّا اضطرّه للاستعانة باوراق اضافية حينما لم تكف بقيّة اوراق المفكرة لتسجيل ما اخبرته به .

هذا وجه واحد من الصورة ــ قلت للشيخ ــ فماذا عن الوجه الآخر ؟

قلت له ان معظم المشاريع التي ذكرها ، والتي اخبرته بها هي العاب كبيرة .. هي مشاريع انفاق لاموال البترول ، وليست مشاريع تنمية للاقتصاد الوطني ، لكن لهذا حديث آخر ، وما أردنا الحديث فيه ليس هذا الجانب .

سوف نتحدث عن الناس ، فالبلاد ــ اي بلاد ــ هي البشر الذين يعيشون فيها ، وليس الحجر الذي تُبنى به العمارات ، والاسفلت الذي ترصف به الشوارع .. الانسان ليس جسدا فقط يحتاج الى أكل ليشبع ، والى سيارة ليركب ، وبيتا لينام .. الانسان روح وعقل وارادة وتطلّع الى المستقبل ، وهذا كلّه معدوم في المملكة العربية السعودية .. في الحقيقة ليس معدوما بالمعنى الحرفي للكلمة ، ولكنه محدّد في اطار خاص ، مسموح للانسان ان يفكر بانطباع شرط ان لا يتجاوز الحدود المرسومة .. فالتفكير في الامور العامة ، في السياسات الاقتصادية الوطنية ، في كفاءة الملك او الوزير ، في حدود نشاطات اجهزة الامن .. هذه جميعها من المحظورات ، والمحظور هنا ليس مجرد امر .. انه دخول في باب التجريم غير المحدّد ، فمن الطبيعي جدا هنا ان يُعتقل الانسان ويُلقى به في السجن لانه قام بتصوير أناس يحتجّون على قضية صغيرة ، كما حصل مع الصحفي المعروف صالح العزّاز .. ومن الممكن ان يُقتل لأنه شوهد يحمل معه كتابا دينيا يخالف النهج الرسمي ، كما حصل للشهيدة زهراء الناصر .

تستطيع ان تستخدم عقلك اذن .. شرط ان يعمل ضمن الحدود المرسومة ، وان لا يأتي بنتائج تخالف العقل الرسمي .. القضية هنا ليست حرية التفكير وحق الانسان في ان يكون له رأي ، فهذه البديهيات صحيحة جدا ولكن خارج حدود المملكة .. اما بعد ان تتجاوز الحدود فالأمر مختلف .

حينما زار الامير سلمان ــ حاكم الرياض ــ الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ ، نظّمت السفارة السعودية لقاء مفتوحا بينه وبين نخبة مختارة من الطلبة السعوديين الدارسين هناك .. سأله احد الطلاب عمّا يقال من كبت للحريات في السعودية ، فأجاب الامير بأن حرية التفكير والتعبير في السعودية هي الأرقى في العالم .. قال الطالب : هل لي اذن بسؤال كنت ابحث عن جوابه منذ زمن طويل ، واخشى على نفسي لو كشفت عنه ؟

بكل ترحيب ، قال الامير .

والدي مسجون منذ عام ١٩٧٩ ولم يقدّم لمحاكمة ، ولم يسمح لنا برؤيته ، ولم يوجّه اليه اتهام رسمي ، ولا ندري في الحقيقة في اي سجن هو موجود ، وقد شكوت الأمر للعديد من المسؤولين ، وما لقيت سوى التهديد بمصير والدي اذا لم التزم الصمت ــ قال الطالب ــ .. ثم ساد القاعة صمت متوتر قطعه الامير بقوله: تعال الى الرياض وقابلني وسنصل الى حل .

وهل سأكون في كامل الاطمئنان على نفسي ؟ ، سأل الطالب .

بكل تأكيد ، واذا اعترضك اي احد قل لهم ان الامير سلمان كلّفني بالامر .

بعد هذه الحادثة بشهر ونصف ، حزم الطالب أمره وسافر الى البلاد على أمل لقاء الامير والوصول عن طريقه الى أبيه السجين .

في مطار الرياض ، وبينما كان امام منصّة تفتيش الحقائب ، وضع أحدهم يده الغليظة على كتفه .. سأله عن اسمه ، ودعاه لمرافقته قائلا بأنه يريده لدقائق فقط . نحن الآن في العام ١٩٩١ ، وقد مضى على الحادثة اربع سنوات ، لكن الطالب المسكين لم يعثر له على أثر ، وكانت اللحظات القليلة التي وقفها امام مفتش الجمارك هي آخر مرة يظهر فيها امام الناس .

اين ذهب الرجل ؟ ، وما هو مصيره ؟ ..لا أحد يدري ، لكن الكل يعلم انه دفع ثمن جرأته على التفكير خارج حدود المسموح .

في الفترة بين نهاية ١٩٧٩ ونهاية ١٩٨٨ ، اعتقل ما لايقل عن ٢٥٠٠ مواطن ، لان اجهزة الأمن اشتبهت في كونهم يحملون آراء سياسية او

اجتماعية مخالفة للنهج الرسمي .. كما قُتل خلال هذه الفترة نحو سبعين مواطناً ، وحوالي ٥٠٠ من غير السعوديين للاسباب نفسها ، ويزيد عدد الممنوعين من السفر لاسباب سياسية عن ٣٠٠٠ مواطن .

فلسفة الحكم في المملكة قائمة على ان عائلة مؤسس النظام عبد العزيز آل سعود تملك الارض والثروة ، اما الشعب الذي يعيش في هذه البلاد ، فهو يتنعم بالخيرات المملوكة أصلاً للعائلة المالكة ، فهي تتفضل عليه حينما تعطيه اي شيء ، وعلى هذا فليس لأحد ان يحتج على شيء تقوم به حكومة العائلة ، لانها في الاصل ليست مجبورة على ان تعطي لاحد شيئاً ، واذا ما اعطت فهي محسنة ومتفضلة ، قليلا كان العطاء او كثيرا ، وليس على المواطن سوى ان يشكر كي يحصل على المزيد .

لهذا السبب فحينما تقيم الحكومة مدرسة مثلاً ، او مستشفى ، فان الاعلان الرسمي يصف هذه المنشأة بأنها (مكرمة خادم الحرمين) الخ .

ستجد مثلا في مدينة واحدة .. شارع الملك فهد ، مستشفى الملك فهد ، مدرسة الملك فهد ، نافورة الملك فهد ، مركز الملك فهد .. كل شيء الملك فهد .

في ظل وضع كهذا يصبح الكلام عن افتقار البلاد الى دستور للحكم ، والى برلمان والى قضاء مستقل ، والى حرية صحافة .. يصبح كله ضربا من الاغراق في الحلم .. فحينما يكون الانسان محروما من العيش في وطنه كشريك في الوطنية ، وحينما تكون فلسفة الدولة قائمة على انها مجرد شركة مساهمة محدودة تدير مزرعة كبيرة اسمها المملكة العربية السعودية ، يعمل الناس فيها كموظفين لدى ادارة الشركة التي هي العائلة المالكة .. في ظل وضع كهذا كيف سيكون شعور الناس ؟

لا شيء غير الطموحات المسجونة ، والارادة المقموعة ، والوعي المسلوب ، والقلق على المصير ..

الانسان لا يعيش بالعمارات والسيارات والشوارع الفسيحة .. الانسان يعيش بالاطمئنان على الذات ، وبالحرية في التعبير عن الذات ، وبالقدرة على العمل من اجل تحقيق الطموحات .. وذلك بالتحديد هو ما يميّز الانسان الذي يعيش مواطنا كامل المواطنة ، شريكا في مجتمعه ، عن الحيوان الداجن الذي يعيش في مزرعة يأكل ويشرب بانتظار ساعة الموت او وقت العمل .

لهذا السبب بالتحديد ، لا يشعر المواطنون في المملكة العربية السعودية بالرضى عن اوضاعهم الراهنة ، وعن نظام الحكم الذي يخضعون له ، ولهذا فهم يتطلعون الى التغيير .. التغيير الذي يعيد اليهم كرامتهم ومواطنيتهم وشراكتهم في بلدهم .. وهو لا يتحقق الا بقيام نظام ديمقراطي يضمن للجميع حرياتهم وحقوقهم ويوفر لهم الاطمئنان على مستقبلهم كشركاء في وطن ، لا كعمال في اقطاعية يملكها سيّد اسمه الملك .

القضاء .. وضرورة الاصلاح

محمد حسين

يعتبر القضاء في بناء الدولة الحديثة إحدى السلطات الثلاث التي تقوم بتسيير إدارة شئون الدولة ، ويأخذ القضاء أهمية في كونه صمام الأمان الذي يقوم بعملية الرقابة والتدقيق على كل من السلطتين الأخريين ، وهو الذي يقوم برد المظالم في حال حصول تعديات من أي طرف كان .

ومع توسع وتطور عملية التقنين الدستوري للدول في العصر الحديث ، تطورت معه عملية التقنين والتشريع القضائي بإتجاه المزيد من تقوية الأجهزة القضائية ورفع كفاءتها وتحديد صلاحياتها بدقة ، وصياغة قوانين ونظم تعمل على سيادة العدالة ، وتضمن المساواة ، وتحافظ على حقوق المواطن .. ويعتبر بعض خبراء التقنين ان قوة وسلامة أي نظام تكمن بالدرجة الأساسية في قوة وسلامة وإستقلال جهازه القضائي .

وبالنسبة لبلادنا (السعودية) ، فان القضاء وكغيره من الأجهزه والمؤسسات الحيوية تحكمه الحالة الضبابية ، إن لم نقل الفوضى وعدم الوضوح ، في ظل غياب تام لأي حالة قانونية للمؤسسة القضائية التي تصدر مئات الاحكام في قضايا الناس .. فمع أن التعقيد والتشابك قد لحق بالحياة المدنية لدينا ، إلاّ أن القضاء لا يزال يمارس بصورة متخلّفة تفتقد أبسط المقومات التي يمكن الإتكاء عليها في العمل القضائي السليم .

إن أبرز ما يتّصف به القضاء لدينا هو حال الفوضى في التقنين الواضح لسير الدعوى والحكم والدقيق لكل جريمة أو مخالفة ، والتحديد الشامل لما يمكن ان يعدّ مخالفة او جريمة في نظر القانون ، وكل ما هو موجود حاليا ما هو الاّ مجموعة بسيطة جدا من الخطوط العامة التي تعتمد عليها الاجهزة القضائية الموجودة ، والتي تفتقد هي الاخرى الوضوح في عملها ونشاطها وحدود صلاحياتها .

فهل يعقل في عالم اليوم ان يلدا بمثل هذا التعقيد لا يوجد فيه اي قانون قضائي واضح ، وقد كان هذا الأمر موردا للتساؤل والنقاش من قبل الكثير من الشخصيات والجهات الحقوقية .. ففي العام الماضي أجرت مجلة المجتمع الكويتية ــ قبل الغزو العراقي للكويت ــ مقابلة مع الشيخ صالح اللحيدان ، وركزت اسئلتها حول قضية إنعدام التقنين في القضاء السعودي ، وقد كانت أجوبة اللحيدان تتذرع بالاعتماد على الشريعة الاسلامية ! ، وعلى القاضي ..

إن غياب القانون الواضح في القضاء أشعر المواطن بعدم قدرته الدفاع عن حقوقه أمام الإعتداءات التي تمارس بحقه ، بل والأدهى من ذلك ان هذه الحقوق يتم الإعتداء عليها ، وحينما يتبرري المواطن للدفاع عنها ، تتمّ مواجهته بإسلوب شرس ، ويرد عليه بأنه يعتدي على حق الدولة أو الحكومة والأسرة المالكة .. ولعل من أبرز الإعتداءات والإنتهاكات التي تمارس بحق المواطن تجري من قبل السلطة السياسية نفسها ومن يمثّلها ، حيث تطلق أيديهم للعب بمصير وحقوق المواطن دونما أيّة روادع أو ضوابط يمكن

للمعتدى عليه أن يفزع إليها وقت الشدائد .. ولعل أفراد الأسرة المالكة هم أول من يمارس الانتهاكات بحق المواطن الفقير المغلوب على أمره ، والذي لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يدخل على أحد القضاة ليطلب حقه من أحد أمراء الأسرة المالكة فضلا عن أن القاضي ليست لديه الصلاحية ولا الجرأة للقيام بذلك الأمر .

الشريعة الإسلامية رائدة التقنين

إن تعليق إستبعاد عملية التقنين القضائي الواضح بحجة تطبيق الشريعة الاسلامية ، بات اليوم واضحا أمام كل عالم وعارف يعي ، أنها ليست سوى مجرد تبرير وخداع للآخرين ، وهذه حقيقة يشير لها أغلب المفكرين في العالم الاسلامي .. يقول المرحوم الدكتور الشيخ صبحي الصالح في كتابه (معالم الشريعة الاسلامية) : (واذا كانت المملكة العربية السعودية تنفرّد منذ تلك الأيام حتى يومنا هذا بأن أحكامها تستمد غالبا من المذهب الحنبلي ، فان صياغتها القانونية للمذهب نفسه ما تزال في كثير من المجالات لا تواكب حركة التطور في العالم كله بوجه عام ، وفي العالم الاسلامي ومتطلباته الجديدة بوجه خاص) .

إن وجود قوانين واضحة للسلطة القضائية وللجرائم ، وتحديد مستويات أجهزة القضاء وصلاحياتها ، وإيضاح عملية سير الدعاوى وما تتطلبه من تظلّم وتمييز واستئناف .. كلها مسائل محددة في الشريعة الاسلامية ، وهي تقوم على اساس ضمان كامل الحقوق للفرد المسلم في مقابل كل تعد عليها من أي طرف كان .

وهناك محاولات جريئة وحادة لواقع القضاء جرت في بعض البلدان الاسلامية استمدت اساسياتها من الاسلام وقواعده الثابتة ، هذا بالاضافة الى ان تطبيق نظام قضائي واضح لا يستلزم بالضرورة صياغة قانونية جامدة مستلّة من فقه واحد لأحد المذاهب الاسلامية ، وتطبيق ذلك على كل الناس حتى لو لم يكونوا يعتقدون بذلك المذهب ، وإنما الأمر الطبيعي في الاسلام ان يتم صياغة قانون منفتح على كل المذاهب الاسلامية ، كما يجب ان تعطى صلاحيات واضحة وقوية للمحاكم التي تنتمي للمذاهب الاسلامية الاخرى التي لديها اختلافات محددة ودقيقة مع هذا المذهب أو ذاك .

نزاهة القضاء

لكي يتم بناء قضاء قوي عادل محترم ، فنحن بحاجة أولا إلى صياغة قوية وناضجة للنظام القضائي في مختلف تفاصيله بدءا من أجهزته ومستوياتها ، وصلاحية كل محكمة ، وإنتهاءا بتحديد واضح لحقوق كل مواطن ، ولقانون محدد لكل جنحة أو جريمة أو مخالفة ، بحيث يستطيع كل مواطن تقديم دعواه وهو مطمئن الى ما يقوم به ، وعدم ترك المسألة بخطوطها العامة ، أو مشتملة على بعض اللوائح التفصيلية التي لا تستطيع سد الفراغ الحقيقي في هذا المجال .

كما اننا بحاجة الى رجال نزيهين وكفوئين وعلماء يقومون بتنفيذ القانون ، لا يخشون في الله لومة لائم ، وبحيث لا تتكرر أمامنا صورة ذلك القاضي — الصورة — الذي يعرفه الكثير ممن زاروا السجون السعودية ، والذي يأمر بإحضار المعتقل بعد أن يكون قد تم تعذيبه بصورة مهينة ووحشية ، وبعد أن يتم إستخراج المعلومات منه بطريقة غير شرعية ، ثم يأمره القاضي بالتوقيع على ما اعترف به أمام جلاديه .. ونحن نعلم أن أغلب القضاة الذين يشاركون في جلسات الحكم غير الشرعي لا يقبلون من المعتقل قوله بأن إعترافاته قد استخرجت تحت التعذيب وانه ينفيها جملة وتفصيلا ، بل يقوم بعضهم بضرب المعتقل وتكذيبه ، واهانته ، ثم يطلبون منه أن يتوب عن أفعاله المشينة بحق الدولة والحكومة .

ان القضاء مهمة من أخطر المهام ، ويجب أن يتمتع القاضي بأعلى درجات الشجاعة والنزاهة والحكمة ، كما يجب أن يتمتع بالعلم والدراية الدقيقة بشئون الشريعة وقوانينها وأحكامها ، وأن يكون قادرا على الإلمام بظروف الدعوى وملابساتها .

خضوع القضاء للسلطات التنفيذية

ان من أبرز المخاطر التي يمكن ان تؤثر سلبا على القضاء وتمنعه من ممارسة مسؤولياته .. هيمنة الجهات التنفيذية عليه . وتتمثل السلطة التنفيذية بالدرجة الاساس في الاسرة الحاكمة التي لا حدود لصلاحياتها ، ولا حد لتعدياتها على حقوق المواطنين ، في الوقت الذي ليس عليها أية واجبات مطلقا ، او هي على الاقل لا تعترف بواجباتها .

يجب أن ترسم حدود واضحة تبعد القضاء عن هيمنة الجهاز الحكومي ، بحيث يتم ضمان القضاء بصورة مطلقة .. كما ينبغي وضع الحكومة وافراد الاسرة المالكة على قدم المساواة في حال التقنين وفي حال ممارسة الحكم ، بحيث يكون واضحا ان للمواطن الحق في الرجوع الى القضاء فيما لو تجاوز أمير أو جهاز حكومي حدوده ، بحيث يحصل على حقه كاملا غير منقوص .

ان المباحث والمخابرات وعموم ما يعرف بوزارة الداخلية ، تعتبر الخطر الاكبر الذي يهدد سيادة القانون .. فكم من الانتهاكات تمارسها سلطات الأمن باسم القانون نفسه ، وكم من الحقوق الضائعة والدماء المهدرة بغير حق يتم التغافل والتغاضي عنها ، لأن مرتكب الجريمة ما هو إلا أمير أو ذيل لأمير أو جلاّد بإسمه ؟!

يجب أن تحدّد صلاحيات الأجهزة الأمنية بدقة ، حتى لا يعبث بأمن المواطن من يدعي حمايته .. وحتى لا ينتهك القانون من يعمل بإسمه ، وحتى لا تصبح أعراض المواطنين وأموالهم وأرواحهم عرضة لبطش من لا يتقى الله طرفة عين أبدا .

اننا بطرح هذه المسألة انما نود التوضيح بان وضع الجهاز القضائي الحالي يعد من أبرز أسباب غياب العدالة ، كما اننا نشاطر مجموع الشخصيات الوطنية رأيهم حول مسائل إصلاح القضاء ، غير أننا نطالب بإصلاح أوسع وأشمل لهذا الجهاز الحيوي والحساس بالنسبة لأمن الوطن والمواطن على حد سواء .

قراءة في النظام السياسي المقترح للمملكة

لسوء الحظ فإن من بين آلاف الأمراء السعوديين ،لا يزيد عدد المؤمنين منهم بالتغيير وضرورته على عدد اصابع الكفّ الواحدة .. ولسوء الحظ ايضا ، فإن هؤلاء القلّة لا يمتلكون اي منصب يمكنهم من خلاله الضغط والتأثير على قمة الهرم أو القاعدة المسئلبة .. ويوما بعد آخر تضيق دائرة صنع القرار في مجموعة من الأمراء بشكل يصعب معه توقّع إقدامهم على القيام بتنازل ما ، وقد دلّت الأحداث بأنّ أقصى ما يمكن أن يتوقّع من هؤلاء القلّة القابضين على قلب السلطة ، هو (الوعود) وليس أكثر .. وهي وعود ناشئة من الإضطرار في اوقات الحرج والخطر ، وليست وعودا ناشئة عن اقتناع وتفهم لحاجات البلاد .

ودلّ تاريخ العائلة المالكة ، ان الوعود لم تكن صادقة في يوم ما ، وحتى آخر وعد قدّمه الملك فهد بعيد الغزو العراقي للكويت ، بُذلت إشارات من الملك في الشهر الماضي تفيد بأنّه يسعى للتملّص منها .. فأمام جمع من المواطنين والمشايخ قال الملك في الخامس من مارس الماضي ضمن حديث ليس بالقصير عن آخر الاوضاع في المنطقة : (ان طبيعة هذه البلاد وواجبات أهلها عليها تختلف عن أيّ بلد آخر ، وعلى هذا الأساس لن نقتبس أيّ مبدأ كان من المبادىء التي يعتبرونها تنظيميّة لحياتهم الأجتماعيّة ، الاّ ما جدّ من الأمور المفيدة للاسلام والمسلمين ، بشرط أن لا تختلف او تخالف ما أوضحه ربّ العزّة والجلال ... الخ) .

ظاهر ما يقوله الملك لا خلاف عليه ، غير ان ما يريد قوله وما يمكن قراءته من بين السطور يختلف تماما عمّا يبدو في الظاهر .. وقد اعتاد الملك وإخوانه ان يحدثوا الشعب بالشعارات والامور المبهمة ، وعليه ان يبحث ويفتّش فيها ويقلّب الامور ليدرك ماذا يريد الملك ان يقوله بالضبط .

الملك يريد ان يقول ، أنّ وضع بلادنا مختلف عن البلدان الاخرى .. وان الاختلاف يكمن في أنّها (وحدها !!) تطبّق الشريعة الاسلامية .. وبالتالي فان النظام السياسي او بالأصح الاصلاح السياسي لن يكون على غرار ما يجري في العالم ، خاصة دول الجوار العربية وحتى الخليجية .. بمعنى ان الحديث عن البرلمان المنتخب والدستور وما أشبه ، هي امور تنظيمية تتعارض مع سيرة الخلفاء الراشدين ، حيث لم تكن هناك انتخابات ولا مجالس ولا هم يحزنون ! .

وقد لوحظ ان الملك لم يُشر في حديثه من قريب او بعيد الى وعوده (الطازجة) حول النظام الاساسي او مجلس الشورى او مجالس المقاطعات ، وكأنّ (حليمة) مقبلة على العودة الى عادتها القديمة .. عادة إخلاف الوعد والكذب بعد ان انتهت أزمة الكويت بهزيمة صدام وجيشه .

من هنا يصعب ان نتوقّع مبادرة من الملك وإخوانه بشأن الوعود آنفة الذكر .. ما لم تكن هناك ضغوط قويّة داخلية تدفع باتجاه التغيير ، فالذي يمسك بزمام السلطة يجد صعبا عليه التخلّي عنها او عن جزء منها مختارا .

والمتصدّين للقضايا الوطنيّة أخطأوا ويخطئون حين لا يطرقون الحديد وهو ساخن ، أي حين تكون حكومة الأمراء في مشكلة وينتابها الضعف ، بميزّر ان مصلحة البلاد تستدعي ذلك ، وبالاعتماد على صدق نوايا الامراء التي لم تكن طيّبة مطلقا كما دلّت أحداث الماضي القريب والبعيد .

حالة نادرة

في حالة واحدة تبنّى أعضاء مهمّون في العائلة المالكة خيار التغيير الديمقراطي .. وذلك في بداية الستينات الميلادية . ومع ان ذلك لم يسفر عن شيء ذا أهميّة ، إلاّ أنّه كشف عن حقيقة تأثر المملكة بالظروف الأقليمية المحيطة ، وبأنّ النظام السياسي قابل للتغيير في تلك الظروف خاصة اذا توافق معه حدوث شرخ حادّ في أجنحة الحكم المتصارعة .

ففي أوائل الستينات ، شهدت البلاد معارضة قادها العديد من الليبراليين المتعلّمين الذين انخرطوا في العمل في أجهزة الدولة .. وكانت البلاد تتعرّض لتأثيرات خارجية حادّة قادمة من مصر والعراق واليمن ، وكان الشعور الداخلي الناقم يغذيه الفساد الاداري المتفاقم ، وحالة اللانظام التي تحكم أجهزة الدولة ، وشيوع الفقر والجهل والمرض في كل مكان ، رغم إيرادات البلاد غير القليلة من اموال النفط .. في الوقت الذي بادر فيه المعارضون الى تكتيل صفوفهم وتنظيم خلايا المعارضة ، فتأثّر بعض الأمراء بالأفكار التحررية المتداولة في الساحة ، وتحالفوا مع التيار الليبرالي الداعي الى التغيير ، وانشقّت العائلة المالكة على نفسها في مواجهتها للخطر .. وحبتها فقط ولأول مرّة اصبحت البلاد قاب قوسين او ادنى من التغيير ، لولا ان الجناح الاكثر ميولا للغرب وبمساعدة شركة ارامكو استطاع ان يلتفّ على كلّ ما جرى ، فعلّق كلّ ما يمتّ الى الاصلاح بصلة .. وأصبح الشعب يُساق من جديد بفرق المباحث والاستخبارات وجلاّدي السجون والمعتقلات .

خمسة أمراء فقط من بين الكمّ الهائل من نظرائهم ، رأوا انه لا بدّ من التغيير والاصلاح ، تزعمهم الامير طلال بن عبد العزيز وهم (عبد المحسن بن عبد العزيز ، وبدر بن عبد العزيز ، وفواز بن عبد العزيز ، وسعد بن فهد) ، وأطلقوا على أنفسهم لقب (الأمراء الأحرار) ! .

كان طلال لولب الحركة ، وهو الوحيد الذي لم يتراجع عن مواقفه ، ويومها انضمّ اليه في مطالبه الاصلاحيّة الوزير عبدالله الطريقي — أول وزير نفط في المملكة وأكثرهم فهما وإخلاصا — ، والاستاذ حسن نصيف وزير الصحة ، والشيخ عبد الكريم الجمود — أحد خطباء الشيعة في المنطقة الشرقية — ، اضافة الى عدد من شيوخ القبائل والاحزاب المعارضة .. وقد شكّل هؤلاء جبهة معارضة سمّوها (جبهة التحرير الوطني العربية) .. كان ذلك بعد ان قرّر طلال واخوانه ترك البلاد واختيار المنفى في اغسطس سنة ١٩٦٢ بعد ان قضى فيصل على الجهود المبذولة في سبيل الاصلاح السياسي .

مصلحة مشتركة

رأى طلاب الاصلاح الذين انضووا تحت مسمّى تجمّع (نجد الفتاة) في تلك الأوضاع التي تهزّ المملكة ، ان شخص الملك سعود ضعيف ، ولكن من السهل إقناعه بالاصلاح باللعب على ورقة خلافه مع أخيه فيصل .. وكان الملك بحاجة الى ان يكسب التيار الشعبي ، وبالذات طبقة الاصلاحيين في الدولة ، فأبدى ظاهريا تحالفه معهم ، وشكّل من بينهم وزارة (الشباب الشهيرة) حيث كان معدّل أعمار الوزراء ٣٩ عاما ، وذلك في سنة ١٩٦٠ ، وكان طلال والطريقي والدكتور حسن نصيف والأمير عبد المحسن على رأسها .

في تلك الفترة اعلن الملك في الخامس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بأنه سيضع دستورا للبلاد ، وأنكر بعد اربعة أيام في حديث اذاعي من راديو مكة انه تحالف مع طلال والطريقي . غير أن من الواضح ان طلال ومجموعة المثقفين استطاعوا إقناع الملك بوضع دستور ونظام للمقاطعات وتشكيل مجلس للشورى .. يدلّنا على هذا ان الامير طلال نفسه كان من بين من أعدّوا الدستور قبل نحو عامين من تقديمه الى الملك سعود بعيد تشكيل وزارة الشباب .

وقد تضمّن الدستور ٢٠٠ مادّة توزّعت على ثمانية فصول شملت (الدولة ونظام الحكم ، مقومات المجتمع الاساسية ، الحقوق والواجبات العامة ، الملك ، السلطة التنظيمية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، احكام عامّة) . كما ألحق بالدستور مشروع نظام المقاطعات والبلديات جاء في ستين مادّة ..

لقد كان الدستور المقترح الذي لم تتمّ المصادقة عليه الى ان جاء فيصل الى الملك فأجهز عليه .. بنظر الأمير طلال ــ كما يقول في كتابه : رسالة الى مواطن ، والذي حوى بنود الدستور ونظام المقاطعات ــ كان هذا الدستور محاولة سلميّة لمعالجة بيت الداء وهو (نظام الحكم عندنا ، والاساليب العتيقة التي لا تزال تهيمن على مجتمعنا) .. وهو محاولة (لوصل ما انقطع بيننا وبين تراثنا الاسلامي في الشورى والعدل) ، بإعداد نظام أساسي يرسي علاقة الحاكم بالمحكوم على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وعرضه على المسؤولين ، فاذا ما لاقى قبولا لديهم ، كان ذلك نقطة تحوّل بالغة الأهمية في تاريخ شعبنا، يقول الامير طلال .

لكن النتيجة التي وصل اليها الامير ، رغم انه يرفض ان يلقّب حتى اليوم بلقب الأمير ، جاءت في مقدمة كتابه انف الذكر ، التي تقول (إنّ محاولة حثيثة كانت تبذل من جانبنا لحمل المسؤولين على التعاون في سبيل تقويم نظام الحكم ، وإصلاح شأن البلاد .. وبرغم ما بُذل في ذلك من جهد ومثابرة ، فان هذه المحاولات قد باءت بالفشل ، وتكشّفت حقيقة نوايا هؤلاء المسؤولين ، ومدى إصرارهم على تناسي أصول ديننا الحنيف في الشورى والعدل ، وتجاهل سنّة التطوّر ، ومخالفة منطق العصر في حكم الشعوب) !.

محاولة جريئة

لقد كان طلال جريئا في أطروحته يومئذ الى حدّ ان اخوته الامراء اعتبروه شيوعيّا متطرّفا .. وقد كانت معظم بنود الدستور المقترح تلبّي قسما غير قليل من مطالب الشعب ، رغم ان الكثير من البنود راعت خصوصية العائلة المالكة ومصالحها .. فرغم ان المادة الاولى من الدستور تقول بأن (الدولة السعودية دولة اسلامية عربية ... ونظامها ملكي وحكومتها شورية) ، الاّ انه تم إغفال تعبير (المملكة العربية السعودية) وذلك عند الكلام عن الجهة التي تصدر النظام الأساسي (الدستور) .. ويقول طلال مبرّرا الأمر : (إنّا نرى وجوب العدول

الأمير طلال : ليس من المستساغ في نظرنا تسمية البلاد بإسم الأسرة الحاكمة فيها

عن هذه التسمية الى أخرى أكثر صلاحية منها ، إذ ليس من المستساغ في نظرنا تسمية البلاد بإسم الأسرة الحاكمة فيها) .

ومع أنه أقرّ بأن تكون البلاد ملكيّة يحكمها ملك كحدّ أدنى للمطالب .. فإنه يرى بأنّ الأمر يكون مؤقتا ، وان نظام الحكم يجب ان يأخذ رأي الشعب .. ويبرّر الأمر بان الدستور المقترح متأثر بالظروف السائدة وما تقتضيه المحافظة على وحدة البلاد وسلامتها .. لذا كان طلال يقترح ان تجري مراجعة لكل هذا بعد عشر سنوات من تطبيق الدستور ليعدّل في الاتجاه السليم .

ومن المواد المثيرة التي تضمّنها الدستور المقترح .. المادة الرابعة التي تقول بان عرش الدولة وراثي في ذرية الملك عبد العزيز ، وانه يوضع نظام توارث خاص ، تقول المذكرة الشارحة للدستور ان له قوة النظام الاساسي (الدستور) بحيث لا يجوز تعديله ، وعلى ان يقوم هذا النظام الخاص بتنظيم شؤون الاسرة المالكة ويحدد الشروط المتبعة لاختيار نائب الملك (ولي العهد) .

ومن المواد المثيرة المادة الثالثة والستين التي تقول بأن : مخصصات الملك والاسرة المالكة تعيّن عند تولية الملك بنظام ، وذلك لمدة حكمه ، ويعيّن النظام مخصصات نائب الملك ، على ان تصرف من مخصصات الملك .

وهذه المادة تدخل في باب : اذا شئت ان تطاع فأمر بما يستطاع ! .. فالامير طلال نفسه ، وكلّ مواطن يعتقد بأن مخصصات العائلة في الأساس تتعارض مع التشريعات الاسلامية وما تضمنته من قيم المساواة والعدالة .. يقول طلال رأيه في هذا الموضوع ــ كما جاء في مقدمة كتابه ــ (ولا أظنّك أيّها المواطن تحسب ان الحياة الرغيدة التي ينعم بها القليل من الناس على حسابك ، هي وقف على هذه القلّة بدعوى العناية الالهية قد خصّتهم بما كانوا يزعمون .. ان الحرية لا تعني ان يجوع الشعب ليستأثر نفر من الكسالى بكل خيراته .. ففي الدول الرأسمالية ذاتها نرى ان كثيرا من طلاب الثراء يعملون بنشاط ودأب .. أمّا في بلادنا فان معظم الأغنياء لا يقومون بأعمال تتناسب وضخامة ثرواتهم ، ذلك لأن نظامنا عجيب غريب الى درجة تبرأ منها الرأسمالية ذاته) !.

واضح ان طلال هنا يشنّع بأفعال إخوانه وبقيّة امراء العائلة المالكة .. ويقول في موقع آخر : ان الله (منّ علينا بمصادر الثروة الطبيعية الهائلة ــ منابع البترول الغنيّة ــ فبددنا كلتا الثروتين الروحية والمادية ، فلم نرع حرمات مركزنا الديني وتراثنا الروحي ، ثم بددنا ثروتنا المادية فلم نسخرها للخير العام ، بل جعلناها وقفا على فئة مترفة من الناس ، وحراما على سواد الشعب إلاّ صدقة وإحسانا تلقى مصادفة واعتباطا) .

ضبط تصرفات الأمراء

هل يحتاج الأمر توضيحا اكثر من هذا ؟!

نعم .. يقول طلال : (يتقاضى أفراد الأسرة المالكة وكثيرون غيرهم مخصصات طائلة تُرهق خزانة الدولة ، وهي تتزايد باطراد تبعا لتزايد عدد من تُصرف لهم . ويثير أمر هذه المخصصات سخط المواطنين وتذمرهم الى حدّ يقطع بأنها لا بد وأن تلغى يوما ما .. وليس من مصلحة أصحاب هذه المخصصات أن يتركوا للمصير المحتوم الذي لقيه آلاف من أمثالهم في مملكة لاوس وغيرها عقب ان منعت عنهم مخصصاتهم دفعة واحدة .. فحرموا بذلك فجأة من مصدر رزقهم الوحيد ، فوق ما نالهم من تشرّد وضياع .. لقد سبق ان تقدمنا باقتراح الى

المسئولين حلا لهذه المشكلة ، ولكن هذا الإقتراح لم يلق قبولا او اهتماما) ! .

وملخص الاقتراح يقضي بأن تنزل المخصصات الى حد معقول بدل اللامعقول ! .. ريثما يرتب للأمراء موقع عمل يكسبون منه بكد أيديهم ، أو تستثمر من له اموال ليعيش منها ناعم البال !.

ونظن ان الأمير قد خالف رأيه في الوقت الحالي ..لأن كل واحد منهم اصبح يملك الملايين ، التي لو صرف منها — حتى بصورة عبثية — لكفته طيلة عمره وعمر أبنائه وحفدته وابنائهم ايضا !!.

وحتى في الجانب الوراثي الذي أقرّه الدستور ، فانما وضع كمرحلة اولية ليتخلّص بعدها نهائيا منه .. هذا على الأقل ما كتبه طلال ، وهو ما يطمح له كل المواطنين العقلاء .. يقول طلال منبّها الى وجوب مساواة العائلة المالكة في كافة الاحكام أنه : اذا تغاضت السلطات عن مخالفتهم للقانون مراعاة لجاههم او خلافه ، في حين أجبر من عداهم على التزام حكم القانون ، كان في هذه التفرقة ظلم لا ترضاه الشريعة ولا القانون .. وقد جاء في الحديث (إنّما أهلك من كان قبلكم ، أنّهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف قطعوه — أو أقاموا عليه الحد — ، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) .

ثم ان طلال يشنّع ببعض المشايخ الذين يريدون من الناس ان يرضخوا لولاية غير مشروطة وحكما وراثيا مطلقا ، بل انه زاد على ذلك بأن نبّه الى ان الدستور حصر المسئولية والتبعية السياسية في رئيس مجلس الوزراء والوزراء الممارسين للسلطة الفعلية .. وكان نصيب الملك من المهام إسميّا ، ولولا مراعاة ظروف البلاد لقال الدستور ان الملك يملك ولا يحكم .. وعلّق حول صلاحيات الملك (وهذا ما أملته الأوضاع الراهنة في البلاد الى ان يتطور وضع رئيس الدولة — اي الملك — فيها تطورا يدخل عليه من الطابع الشعبي ما يسمح بتعديل مهمته وزيادة صلاحياته) .. بمعنى الى ان يتم انتخاب رئيس الدولة فحينها تزاد صلاحياته !!

ولذا فمن الطبيعي ان تتم المطالبة بحصر صلاحيات الملك وتحجيمها ، وان يشنّ طلال هجوما على اولئك المطالبين بولاية مطلقة في ظل نظام التوارث الذي لا يتناسب مع العصر ولا يقبله الشرع .. يقول : ان طاعة ولي الامر مشروطة وليست مطلقة ، وهذا ما تضمنه كتاب الله وأكدته سنّة رسوله والتزمه السلف .. لقد ابتليت بلادنا بفئة من المنافقين المتزلفين الذين ابتغوا عرض الحياة الدنيا ثمنا بخسا لتحريف الكلام عن مواضعه ، فلقد أفتوا بالطاعة المطلقة لولي الأمر تفسيرا للآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) .. ونسوا ان هذه الطاعة مشروطة في الاسلام بألا تكون في معصية .. فالطاعة لا تجب الا فيما هو حق وعدل ، ولا تكون ذريعة لمعصية، هذا ما قرّره الاسلام من أصول ثابتة في مقدمتها الشورى وعدالة الحاكم وإنصاف الرعيّة .

ويضيف طلال : كذلك يريد هؤلاء النفر ان يجعلوا الوراثة المطلقة اساس الولاية العامة كتقليد من تقاليدنا ، وذلك دون الاعتراف للرعية بأيّ نصيب في اختيار الوالي ، او في رقابته مدة حكمه .. يزعمون ذلك متجاهلين ان الاسلام انما يقيم الولاية على اساس البيعة ، حتى ان الرسول ﷺ قد ترك أمر الخلافة للأمة من بعده ، ومن هنا كانت البيعة أصيلة في الاسلام ، وهي ليست الأ صورة لما يسمى في العصر الحديث بالانتخاب او الاستفتاء .. اما الوراثة المطلقة التي تتم في معزل تام عن الشعب فبدعة لا تستند الى الدين ، ولا تتفق ومنطق العصر الحديث .

ويزيد طلال معتبرا الدعوة لولاية مطلقة في نظام متوارث (جريمة) في حق الاسلام ، وتجنّ على ديننا الحنيف ، حين يعمل اولئك على المباعدة بين الدين وما جاء من اصول قويمة وتعاليم رائعة في تحديد علاقة الوالي بالرعية ، وان يجدوا من الحكام تشجيعا على الانحراف في فهم الدين وتعاليمه ، وميلا الى استغلال هذا الانحراف والاستزادة منه غير عابئين بما يرتكبونه في سبيل ذلك من اظهار ديننا الحنيف ، وكأنه دين الحكم الإستبدادي ، والخضوع المطلق ، وهو من ذلك براء ، لانه دين البيعة والشورى والعدل .

صلاحيات الملك

يعتبر الدستور المقترح الملك رئيسا للدولة (المادة ٤٧) ، وان السن اللازمة لممارسة الملك صلاحياته المنصوص عليها عشرون سنة هلالية (المادة ٤٨) ، وتشير المادة الخمسين الى ان الملك يجب ان يؤدي القسم أمام المجلس الوطني (مجلس الشورى) والذي أثبت نصه كالتالي : (أقسم بالله العظيم أن أحافظ على أحكام الشرع الأسلامي ، وأن أحترم النظام الأساسي للمملكة وسائر أنظمتها ، وأن أصون إستقلال الوطن وسلامة أراضيه) ..

أما الصلاحيات التي يتولاها الملك ، فهي على قسمين : القسم الأول يمكن تسميتها بالصلاحيات البروتوكولية الأسميّة ، وتشمل فيما تشمل : قبول الملك اعتماد ممثلي الدول الأجنبيّة السياسيين (مادة ٥٧) ، وان يبرم المعاهدات بمراسيم ، وتقدم للمجلس الوطني (الشورى) مشفوعة بما يتناسب من الشرح والبيان .. وبالطبع تحدد المادة ٥٨ ان (معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات الخاصة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية ، او التي تتعلّق بحقوق السيادة ، او بحقوق المواطنين العامة أو الخاصة ، والمعاهدات المتعلقة بالتنظيم الدولي ، ومعاهدات التجارة والملاحة ، ومعاهدات الإقامة ، والمعاهدات التي تحمّل خزانة الدولة شيئا من النفقات ، والمعاهدات التي يكون فيها تعديل لأنظمة المملكة) .. هذا النوع من المعاهدات او ما شابهها لا تدخل من اختصاصيات الملك ، بل يجب لنفاذها ان تصدر بنظام خاص ! ..

وأعطت المادة ٥٩ الملك سلطة إعلان الحرب بمرسوم ، ولكن بعد موافقة المجلس الوطني (الشورى) .

ومن صلاحيات الملك البروتوكولية الشكليّة ما جاء في المادتين ٦١ و ٦٢ بأن الملك ينشىء ويمنح الرتب وأوسمة الشرف المدنيّة

والعسكرية ، وان تصدّق العملة باسمه .

ولكن أين موقع الملك من السلطة التنفيذية .. هذا ما يجيب عليه القسم الآخر من الصلاحيات التي أنيطت بالملك .. فالمادة ٥٣ تقول ان الملك يتولى جميع الصلاحيات من خلال مجلس الوزراء بمراسيم يوقعها الوزير او رئيس الوزراء الى جانب توقيع الملك .. وان الملك هو الذي يعيّن رئيس مجلس الوزراء .

واذا كان الملك يولي الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، فان ذلك لا يكون الا بناء على اقتراح رئيس المجلس ، ويفترض الدستور ان الملك لا يتدخل في عمل الوزراء ولكن يحق له ان يرأس اجتماعات مجلس الوزراء !

ويحاول الدستور المقترح ان يقلّص صلاحية الملك الى أبعد الحدود ، وصياغة المواد التي أشرنا اليها تحاول ان تقول بأن صلاحيات الملك في الوزارة اسمية ، وان الوزراء ورئيس مجلس الوزراء مسئولون قبل كل شيء امام المجلس الوطني (الشورى) ، حتى ان المذكرة الشارحة للدستور تقول : (ان الملك غير مسئول عن تصرفات رئيس مجلس الوزراء وأعضاء هذا المجلس فرادى ومجتمعين ، وإنما يسأل هؤلاء جميعا أمام الملك وأمام المجلس الوطني عن أعمالهم .. ومقتضى ذلك أن يمارس الملك صلاحياته بواسطة وزرائه ، لأن السلطة الفعلية إنما توضع حيث وضعت المسؤولية ، ولا مسؤولية بدون سلطة فعلية) .. وهذا يعني ان الوزراء ليسوا أدوات بيد الملك ، وان لا يكون الملك ذا صلاحيات فعلية ، والا أصبح من الضروري أن يكون الملك مسؤولا امام المجلس الوطني عن تصرفاته وسياساته ، وكذلك عن سياسات وزرائه . ومن هنا شددت المادة ٥٤ على ان (رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون هم المسؤولون وحدهم عن المراسيم) .. أي عن السياسات المتخذة والقرارات المصدرة .

المجلس الوطني (الشورى)

وهو السلطة (التنظيمية) حيث تحاشى الدستور ان يطلق عليها لفظ (التشريعية) باعتبار ان التشريع انما هو من الله سبحانه ، وان التنظيم يعني الفقيا واجتهاد البشر فيما لم يحدّده نص ديني .

لا شك ان مواد الدستور جاءت لتوائم بين متطلبات العصر ، ومحاولة التوفيق بين ذلك وبين مصالح العائلة المالكة .. وكما اعطت مواد الدستور بعض التنازلات في مجالات مختلفة ــ اشرنا اليها ــ الى الملك والى العائلة المالكة نفسها .. كذلك في مسألة تحديد صلاحيات مجلس الشورى وعدد اعضائه وطرق انتخابه .

حددت اول مادة متعلّقة بالمجلس الوطني ان السلطة التنظيمية ليست مناطة باعضاء المجلس وحدهم بل وبالملك ايضا (المادة ٦٤) .

وبالنسبة لكيفية تشكيل المجلس فانه جمع بين ما تريده الأسرة المالكة وبين ما يريده الناس .. حيث حدّد عدد الأعضاء بـ ١٢٠ عضوا ، ينتخب الناس ثلثيهم ، ويعيّن الثلث الآخر بواسطة العائلة المالكة (المادة ٦٥) . في حين تشير المادة ٦٧ الى انه يتم تعيين الثلث من بين افراد العائلة المالكة ! ، ورجال الدين ، ورؤساء العشائر ، وأعضاء مجلس الوزراء ، والمشتغلين بالاعمال المالية والصناعية والتجارية والمهن الحرة والنقابات وغيرها .

الطلب الملح ان يكون كل اعضاء المجلس منتخبون ، ولكن العائلة المالكة لا تقبل هذا خوفا من ان يصبح المجلس أقوى من السلطة التنفيذية التي يمسكون بها ، ولذا يتذرّعون بحجج مختلفة لكي يتم من جانبهم تعيين كل اعضاء المجلس ، هذا اذا قرّروا او أجبروا على قبول منطق الشورى أساسا !

ويبرّر الامير طلال قبول منطق التعيين بسببين : الاول ، ان مرحلة اعداد الدستور تعتبر مرحلة انتقالية يمارس فيها الشعب لأول مرة الحكم الديمقراطي النيابي . والثاني ، الاستعانة ببعض الكفاءات التي قد لا تتحقق لها العضوية بالانتخاب .

وتتم عملية الانتخاب لأعضاء المجلس من خلال تحديد عدد الاعضاء من كل مقاطعة ، فتجري انتخابات محلية لمجلس المقاطعة ، ثم يتولى هؤلاء انتخاب ممثليهم من بينهم .. وقد حرص الدستور على الجمع بين انتخابات مجالس المقاطعات وبين المجلس الوطني ، وذلك تلافيا في اول الامر من ان تكون هناك اكثر من انتخابات في بداية التجربة الديمقراطية ، الأمر الذي يؤدي الى الكثير من التعقيدات .

الدستور المقترح يجعل من صلاحيات الملك شكليّة ويقوّي دور مجلس الشورى في المراقبة والمحاسبة

هناك مواد اخرى تحدد سير عمل المجلس ومدته ومقره وكيفيه انعقاده وغير ذلك من الامور .. غير ان الملك أعطي صلاحية حل المجلس ، كما تبيّن ذلك المادة ٨١ (على انه لا يجوز حلّه أكثر من مرّة لسبب واحد .. واذا حل المجلس وجب تكوين المجلس الجديد واجتماعه في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل) .

اما المادة ٨٦ فتقول ان جلسات المجلس الوطني تكون علنيّة ، وتعقد سريّة بناء على طلب الوزارة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر المجلس ما اذا كانت تظل سريّة أم لا .

وتحدّد مواد الدستور حصانة ومجال حريّة عمل اعضاء المجلس ، بحيث ان لا سلطان لأية هيئة على العضو ولا يجوز إلزامه بأيّ أمر (المادة ٨٧) .. وان عضو المجلس حر فيما يبديه من الآراء والأفكار ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك ، الا انه تجوز محاكمته من أجل ما يقع منه من القذف في الدين او الحياة العائلية او الخاصة لأيّ شخص كان (المادة ٨٨) .. كما لا يجوز إسقاط عضوية أحد من أعضاء المجلس الوطني الا بقرار من المجلس يصدر بأغلبية الثلثين (المادة ٨٩) .. وايضا لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، ان تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق والتفتيش او القبض والحبس او أيّ إجراء آخر الا بإذن من المجلس (المادة ٩٠) .

ومن صلاحيات أعضاء المجلس أن لهم الحق في اقتراح الأنظمة (مادة ٩٥) ، وأن كل نظام أقرّه المجلس الوطني يرفع للملك للتصديق عليه ، وللملك ان يرد النظام مشفوعا بالاعتبارات التي تشير الى ضرورة إعادة بحثه ، فإذا أقرّه المجلس من جديد صار له حكم النظام وأصدره (المادة ٩٧) .

وفي المادتين ١٠٠ و ١٠١ تأكيد لحق كل عضو من أعضاء المجلس الوطني (ان يوجّه رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم ، ويجب الرد على هذه الأسئلة ، وينعيّن أن يكون الرد خطيّا) ، وان (لكل عضو من أعضاء المجلس الوطني أن يوجّه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم .. ولا يجوز طلب عدم الثقة بمن وجّه إليه الاستجواب الا بناء على اقتراح عشرة من اعضاء المجلس ... ويكون سحب الثقة بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس إن كان متعلقا برئيس الوزارة ، وبأغلبيّة هؤلاء الأعضاء إن كان خاصا بأحد الوزراء .. ورئيس مجلس الوزراء أو الوزير الذي يفقد ثقة المجلس الوطني يعتبر مستقيلا من

وقت صدور قرار عدم الثقة به)

وهكذا نرى ان صلاحية اعضاء مجلس الشورى (الوطني) هي صلاحيات حقيقية ، حيث بامكانهم اسقاط وزير او رئيس الوزارة ومحاسبته واقتراح سياسة معيّنة عليه تلزمه ، بل وبجوز للمجلس طرح موضوع للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه (المادة ١٠٢) ، وللمجلس ابداء رغبات للحكومة في المسائل العامة ، وليس مجرّد مناقشة السياسة ، وفي حالة تعذّر الأخذ بهذه الرغبات ، تحيط الحكومة المجلس علما بأسباب ذلك (المادة ١٠٣) .

وهناك صلاحيات اخرى عديدة تتعلق بالاشراف المالي وإقرار الميزانية بعد دراستها ومناقشتها ومتابعة تطبيقها ، وغير ذلك .

الحرية والأمن والعدالة

في المادة السابعة والرابعة عشرة إشارة الى توفير العدل والحرية والمساواة والأمن للمواطن .. والحرية بنظر الأمير طلال لا تنحصر في اختيار الحاكم او على الاقل استفتاءه قبل تولي الملك الحكم (حتى لا يلي أمر الناس إلاّ من يثقون في صلاحياته كما يجب ان ينظم اسلوب محكم لضمان اشراف الشعب على الحاكم ومعاونيه بصفة مستمرة ، وأن تصل هذه الرقابة الى حدّ تمكين الشعب من التخلّص من الفساد والمفسدين ، ولو كانوا في أعلى مناصب الدولة ومناط السلطان) .. بل ان الحرية تتعدى ذلك الى كفالة الحريات العامة لتكون لدى الناس السلطة الحقيقية في المراقبة ، كالحرية الشخصية وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية تكوين الجمعيات ، والتنظيم النقابي والمهني ، اضافة الى الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي بدونها يصبح الحكم ديمقراطيا بالاسم دون الجوهر .. وقد تمّ توكيد هذه المعاني في بنود الدستور المختلفة وفي المذكرة الشارحة للدستور .

والأمن يحدّده الدستور المقترح في مواد عديدة وفي أبواب مختلفة .. فقد جاء في المادة ٣٣ أنّ : كل انسان بريء الى ان تثبت إدانته في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه .. ويحظر إيذاء المتهم جسمانيا ومعنويا ، وان تكون المحاكمة علنية الاّ في الاحوال الاستثنائية التي يبيّنها النظام .

وجاء في المادة ٣٤ : ان العقوبة شخصية ، ولا تزر وازرة وزر اخرى .. وفي المادة ٣٦ يكون الدفاع اصالة او بالوكالة حق مكفول .. وفي المادة ٣٧ : لا تجوز محاكمة مدني الاّ امام القضاء العادي .. وفي المادة ٣٩ : للمساكن حرمة ، ولا يجوز دخولها بغير اذن اهلها .. وفي المادة ٤١ : حرية الرأي والتراسل والاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة ، ولا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والبرقيات والمخاطبات الهاتفية الا في الاحوال الضرورية التي يبينها النظام . وفي المادة ٤٦ : تسليم اللاجئين السياسيين محظور !.

وفي الحديث عن السلطة القضائية هناك توكيد على استقلال القضاء وأنه لا يجوز لأي سلطة التدخل في شئونه ، وان حق التقاضي مكفول للناس كافة ، ولا يمنع احد من مراجعة المحاكم ، وان تصدر جميع أحكام المحاكم معلّلة .

انّ تطبيق هذه المواد لم تكن ضرورة ملحّة في الماضي فحسب ، بل هي ضرورة أكثر إلحاحا في الوقت الحالي ، حيث التعديات قائمة على قدم وساق .. وان كل ما ذكر يجري نقيضه بالفعل !.

وبعد ..

فهذه بعض مقتطفات من الدستور المقترح ، الذي صاغت مواده أقلام وطنيّة قبل ثلاثة عقود ، لم يتغيّر خلالها الشيء الكثير داخل الوطن المحتلّ بالقهر والاستبداد ، حتى وكأنّ مواد الدستور جاءت لعلاج نفس الأمراض القديمة التي تأصّلت خلال حقب القمع المتصاعد .

انّ مجرّد وضع دستور (نظام أساسي) للبلاد هو بحدّ ذاته خطوة جريئة ، وان القبول به بأيّ صورة كانت يعني ضبط تصرفات العائلة المالكة التي تحكم بالأهواء والشهوات .. وفي مواد الدستور التي قدّمت للملك سعود قبل نحو ثلاثين عاما ما يستحق النظر ، وهو رغم نواقصه التي لا تخفى ، ورغم تغيّر الأوضاع على الصعيد المحلّي والأقليمي والدولي ، الاّ ان العقليّة الحاكمة لم تقبل حتى الآن بأقلّ القليل من تلك المطالب الملحّة ، فأصل موضوع الشورى والدستور لم يزل معلّقا في الهواء على أساس من الوعود غير الجدير بالثقة .. وأصل موضوع الانتخاب غير مطروح ، لأنّ الرأي السائد بين الامراء إذا ما أقرّ موضوع الاصلاح ، يتّجه نحو خيار (التعيين) .

ان القوى الوطنيّة مطالبة اليوم ليس فقط بالعمل على اقرار الحقوق الأساسية للمواطنين ، السياسية منها والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، بل ومطالبة بتحديد الحدّ الأدنى من الحقوق التي تحفظ للمواطن كرامته ، ضمن مشروع او قانون يكون محطّ إجماع لكافة القوى السياسية والشخصيات الوطنية الفاعلة في البلاد .. بحيث يتمّ العمل على توعية المواطن بتلك الحقوق ، ويجري العمل على اقناعه بها ودفعه للاسهام والمشاركة بالضغط على العائلة المالكة لتطبيقها .

طلال .. تاريخ مضى

ولد طلال بن عبد العزيز آل سعود في الطائف سنة ١٩٣١ ، وهو ابن (مناير) زوجة ابن سعود المفضلة .. أصبح وزيرا للمواصلات سنة ١٩٥٤ وكان عمره يومئذ لا يتجاوز الرابعة والعشرين .. كان من أبرز الامراء الداعين الى ضبط العائلة المالكة والاصلاح السياسي ، وقد أصبح وزيرا للمالية سنة ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ ، ثم استقال واختار المنفى ، وقاد مجموعة (الأمراء الاحرار) .. وفي ١٥ اغسطس ١٩٦٢ وصل الى بيروت ، فأخبره القائم بالاعمال السعودي بأن جوازه قد سحب ، وجاء القائم بالاعمال الى حيث يقيم الامير في فندق سانت جورج حيث كان طلال يعتزم عقد مؤتمر صحافي ، وهناك سلم جواز سفره ، ولكنّه شنّ هجوما قويا على العائلة المالكة قال فيه : (في بلادنا ، ليس هناك قانون يحفظ الحرية وحقوق المواطنين ، واذا عومل شخص مثلي بهكذا خشونة ، فكيف سيكون الحال بالنسبة للاشخاص العاديين ؟!) .

وردا على تحركات طلال الإعلامية والسياسية ، بعث فيصل أخاه عبد الله الى بيروت لاقناعه بالعودة ، وترك المعارضة ، لكنه لم يلق استجابة ، فشنّت الصحافة السعودية حملة تشهير به لمواقفه .. ويومها اتصل طلال بالمعارضين السعوديين الذين يتخذون من مصر والعراق مقرا لهم ، وأتيحت له الفرصة ان يشن حروبه الاعلامية ضد استبداد اخوته من إذاعة القاهرة .

ومع قيام الثورة اليمنية واختلاف قوى المعارضة مع طلال وبقية الامراء ، عاد هؤلاء الاخيرون الى المملكة ، ومنحوا مناصب لاسكاتهم ، فكان أن سلم فواز أمارة مكة المكرمة حتى قيام انتفاضة المرحوم جهيمان والذي شن هجوما على فواز واتهمه بالفساد والافساد وحبنها أقاله اخوانه ، أما عبد المحسن فقد سلم أمارة المدينة المنورة حتى مات قبل نحو خمس سنوات ، في حين استلم بدر نيابة الحرس الوطني حتى الوقت الحالي .

أما طلال فكان اخر العائدين من المنفى ، وهو لم يعتذر عن أفعاله ، كما ان الملك فيصل وخلفاءه لم يكونوا على استعداد لمسامحته .. وقد انقطع عن ممارسة العمل السياسي طيلة السنين الماضية ، الاّ انه يبدي في الغالب تصريحات بين الآونة والاخرى ، شديدة الانتقاد للاوضاع داخل المملكة ، وكان آخرها تصريحاته بشأن المسيرة النسائية المطالبة بحق سواقة السيارة .

وتسنّم طلال خلال هذه الفترة منصب الممثل الخاص لليونسكو عام ١٩٧٩ ، واستقال منه عام ١٩٨٥ ، وهو يشرف الآن على برنامج الطفولة في الخليج العربي !.

ومع انه ليس لطلال وزن كبير في العائلة المالكة ، ومع ان تأثيره جد محدود ، الاّ ان ما تبنّاه فيما مضى ــ وربما لا يزال ــ من أفكار وتوجهات سياسية لا شك تلتقي بقدر او بآخر مع آراء النخبة في البلاد الذين يبحثون عمّن يدعمها داخل العائلة المالكة نفسها ..

الانتقام يحكم سياسة المملكة في السنوات القادمة

الأمير سلطان يتّهم الحركات الاسلامية بالتجنّي والظلم

الامراء السعوديون تمتّعوا بربيع طويل في علاقاتهم مع جماعات اسلاميّة ، استفادوا منها في اسباغ الشرعية على نظامهم ، وفي حربهم مع أطراف إقليميّة متعدّدة .. لكنّهم اكتشفوا مؤخرا بان تلك الجماعات لم تكن تعتقد بعلاقة استراتيجية مع الحكم السعودي ، بل انها كانت ترى انه نظام ضالّ ، اقتضت المصلحة الآنيّة للتظاهر بالوقوف

معه

الانتقام من اصدقاء وحلفاء الماضي هو ما يشغل اليوم بال امراء العائلة المالكة ، حتى ان المرء يلمس بان روح الانتقام قد تكون الرقم المؤثر في صناعة سياسة المملكة في المرحلة القادمة .

ربما يشتمل هذا النوع من الحديث عن شيء من المبالغة ، ولكن الشيء المؤكد هو ان روح الانتقام موجودة .. وامراء العائلة المالكة لا ينطلقون في رسم سياستهم المستقبلية ، خاصة فيما يتعلق بالشأن الخارجي ، من تصحيح اخطائهم الماضية او ما تكشف لهم منها ابان ازمة الكويت .. بل هم في الواقع ينطلقون من مسألة يسلّمون بها وهي انهم كانوا على الحق ، وان من واجهم كان في طريق الضلال . واذا كان العدو بالنسبة لهم قد انتصر في الجولة الاولى بعد الغزو حين كانت القوات الصدامية تحتل الكويت ، فان دورهم — اي امراء السعودية — قد بدأ في معاقبة اولئك على مواقفهم السابقة ، باي صورة يمكنهم التوسّل بها بعد ان تحرّرت الكويت .

وممّا يبيّن ان السعودية ودول خليجية اخرى تسير في طريق الانتقام ، حتى بعد انتهاء الازمة — وهو طريق محفوف بالمخاطر — ، ما يتردّد في الاعلام السعودي من هجوم متعدّد الاطراف على كل من لم يقف في الخندق الاميركي الذي وقف فيه آل سعود ، ابتداء من دول المغرب العربي ، وانتهاء بالحركات الاسلامية سواء التي حكمت كما في السودان ، او تلك التي تشارك في الحكم كما في الاردن ، مرورا بمنظمة التحرير ودول الجوار السعودي كاليمن والاردن .

ولعلّه كان امرا مذهلا اعلان السيد عبد الله بشارة ، وباسم دول الخليج بشكل عام ، من انها اوقفت الدعم عن منظمة التحرير والاردن .. وقد سبق للسعودية ان قطعت الدعم عن السودان قبل اندلاع الازمة الخليجية الثانية ، اضافة الى ما تم اتخاذه من اجراءات والاستمرار فيها بحق اليمن .

وبمقدار خسارة العائلة المالكة من الازمة يمكن تلمس خيبة الامل وحجم الانتقام .. دعنا من الخسارة المالية ، لان المال بالنسبة لحكام الخليج هو من ارخص الاشياء ، ولكن الخسارة الحقيقية هو في فقدان الشرعية الدينية والسمعة بين الدول ، وانفضاح آل سعود بين الاشهاد ، بانهم باعوا دينهم وشعبهم وقدموا ما في خزائنهم من اجل اعداء الاسلام .

مع هذا ، وفي الوقت الذي نشهد فيه استعدادا لدى الاطراف العربية — وهي الاكثرية — لتناسي الخلاف الماضي وبدء مرحلة جديدة بعد ان تحررت الكويت ، كي تعود المياه الى مجاريها القديمة .. ومثال ذلك تصريحات السيد عرفات وتصريحات الملك حسين والرئيس اليمني والسوداني .. الا ان الامراء السعوديين هم ابعد الجهات عن هذا التوجه ، واقلّهم حماسا في الانخراط فيه ، مع انهم في موقع الاضعف ، ومع انهم يدركون ان العودة للماضي ومحاسبة الاخرين على مواقفهم من غزو الكويت لا ياتي باي فائدة لهم ولا لغيرهم . والحقيقة ان الدول التي عارضت التواجد الاميركي في الاراضي المقدسة لا تزال تشعر بانها في موقع اقوى من الحكام السعوديين رغم هزيمة صدام .. فبرغم ما حملت الهزيمة اليهم من ضعف ، الا ان ذلك لم يتحول بشكل اوتوماتيكي لصالح الطرف السعودي ، خاصة على الصعيد الشعبي العربي والاسلامي الذي يكنّ كرها منقطع النظير لنظام العوائل المالكة في الخليج ، والتي يعتبرها بانها ادوات في ماكينة الاستعمار الغربي .

ان الدول التي خالفت السعوديين سياستهم لا تزال تعتقد بانها قادرة على تحصيل دعم اكبر مما كانت تحصل عليه في الماضي من دول الخليج نفسها .. وذلك يعود الى اعتقادهم انه ليس بامكان تلك الدول ان تعيش منعزلة ، وانها لا تملك وسائل البطش والانتقام ، وبالتالي فانه ليس امامها الا الدفع ومشاركة الاخرين ما عندها من مال لتعيد بعض المصداقية اليها في الشارع العربي والاسلامي ، خاصة وان بعض الدول الغربية تؤيد توزيعا اكثر عدلا للثروة العربية ، بدل ان ينهب الغرب كل ما هو موجود فيستثير الشارع العربي والاسلامي !

الارتداد على سياسات الماضي

كان تصور الامراء السعوديين انهم ما داموا يدفعون المال للحكومات والدول ، حتى وان كان الدفع في جانب منه قليلا ، وهو واجب قبل ان يكون منّا على الاخرين .. فانهم بالتالي قد ملكوا

مواقف هذه الدول والحركات والجماعات ، بحيث لا يمكن لها ان تشذّ عن قاعدة الموقف السعودي .. والامراء السعوديين لم يدركوا حتى الان خطأهم في الحساب ، فقد قادهم تصورهم للعلاقة مع تلك الجهات ان المال هو كل شيء ، بل هو اكبر من الدين والاسلام . والامراء يعتقدون ــ خاصة بالنسبة للحركات والجماعات الاسلامية ــ ان علاقتهم بها خاضعة لمقاييس مادية صرفة ، فما دام المال يتدفق بطريقة او باخرى فان الجميع يجب ان يبقى في الجيب حتى وقت الحاجة .. ولربما كان هذا الموقف صحيحا ، في حال وجود قضايا صغيرة في الامة وقد يتفق السعوديون والحكومات الاخرى القابضة او حتى الحركات القابضة على موقف موحد منها .. ولكن ما جاءت به ازمة الخليج هو ان هناك اكثر من طرف يدفع ، ثم ــ وهو الاهم ــ ان الشارع العربي والاسلامي دخل في ساحة المواجهة النفسية على الاقل بحيث الزم الكثير من الحكومات والحركات على تبني موقف معارض للموقف السعودي الصارخ في تعارضه مع ما تؤمن الجماهير به ، خاصة فيما يتعلق باستدعاء القوات الاجنبية ، ومواجهة دولة عربية ، بغض النظر عن خطأ النظام الذي يحكمها .

واذا كان الامراء السعوديون قد تمتعوا بربيع طويل في علاقتهم مع الجماعات الاسلامية التي احتووا الكثير من قيادتها ، واستفادوا منها في اسباغ الشرعية على نظامهم الشاذ ، ومحاربتهم لاطراف اقليمية تحت مسميات دينية .. فانهم في الازمة الاخيرة اكتشفوا ان الجهات القابضة لم تكن تعتقد بعلاقة استراتيجية مع الحكم السعودي ، بل هي ترى انه حكم ضال اقتضت المصلحة الانيّة التظاهر بالوقوف الى جانبه لانتزاع بعض الدعم مما تعتبره حقا عاما من اجل مشاريعها الخاصة ، ومحاولة التملّص قدر الامكان من الضغوط السياسية السعودية .

ونحن هنا لسنا في وارد الدفاع عن مواقف الحركات الاسلامية التي عارضت الموقف السعودي ، مع اننا نرى ان من حق اي دولة او جهة ان تتخذ الموقف الذي يتماشى مع ما تراه مصلحة الامة ، او حتى مصلحتها الخاصة ، لان جميع المواقف السياسية التي اتخذتها دول العالم لم تنطلق من موقف مبدئي ، رغم انها تذرّعت به .. وقد كان يهمنا هنا الاشارة الى تصور كل طرف عن العلاقة والمصلحة القائمة بين الحركات الاسلامية والانظمة العربية من جهة وبين النظام السعودي من جهة اخرى .

لقد شكّل وقوف اغلب الحركات الاسلامية ضد الموقف السعودي وكذلك اكثرية الانظمة العربية صدمة عنيفة للامراء السعوديين ، خاصة في ظروف الاستقطاب والانشقاق الذي حصل بعد الغزو العراقي للكويت ، وتحرك الشارع العربي والاسلامي في اتجاه مناقض لما كانت تتوقعه العائلة المالكة السعودية ، التي كانت تتصور انها قد جنت من احسانها كما جنت (براقش)!

المهم ان هناك ارتداد حكومي على المواقف السابقة ، فالبعض يقول ان الانظمة التي كانت تدعمها المملكة لم تقف ساعة الشدة معها ، وهو ما كان يستهدف اساسا من دعمها ، وعليه فلماذا تستمر المملكة في اعانة من لا يستحق العون ؟!.

وبالنسبة لخذلان التيار الاسلامي للموقف السعودي ، فان هناك اتجاها قويا لدى الامراء بايقاف الدعم عن ذلك التيار .. وقد بدأ البعض يقول بان الحكومة السعودية ــ وان لم تخلق التيار الاسلامي المعتدل وغير المعتدل في العالم العربي والاسلامي ــ فان احتضانها لبعض اركان ذلك التيار اذى في البداية الى خدمة الخط السعودي بشكل عام ، ولكنه انقلب الآن عليها ، وبالتالي فما الفائدة في دعمه .. ويرى بعض انصار هذا الراي ان التيار الاسلامي يشكل في المدى البعيد خطرا على الحكم السعودي وعلى توجهاته السياسية الاقليمية والدولية ، سواء داخل البلاد او خارجها .. ويشير هؤلاء الى ان التيار الديني الداخلي الذي كان احد اعمدة الحكم السعودي ، انشقت منه اخطر حركات العنف ضد الحكم ، ولربما راى الملك فهد ان الاستناد الى شرعية المؤسسة الدينية التي احتواها اجداده واباؤه بات غير مضمون ، وانه لا بد من البحث عن بدائل فيما اذا قرر الامراء تصفية حسابهم مع (الاصوليين) .

لم يعد امراء العائلة المالكة بعد احداث الخليج يثقون بالحركات ولا الجماعات الاسلامية ، داخليا وخارجيا .. بل اصبحت الفاظ الاحتقار والتوهين تصدر من الصحافة المحلية ومن امراء كبار في الدولة بشكل علني في مجالسهم الخاصة وعلى شكل تصريحات وطعنات توجه من اجهزة الاعلام المحلية .

حديث الانتقام

ولم يعد حديث الانتقام محصورا بجهة محدّدة ، فالاعلام السعودي يوجه سهامه في كل الاتجاهات .. رغم ان الملك امر اعلامه بايقاف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية الاخرى ، اذ في نفس اليوم الذي ظهر فيه التصريح الى العلن ، كان الامير سلطان يضرب باليمين والشمال ، وكان عنوان حديثه قد احتل الصفحة الاولى من صحيفة الشرق الاوسط الصادرة بتاريخ السادس والعشرين من مارس الماضي يفيد بمعنى الانتقام ، يقول العنوان المستلّ من حديث وزير الدفاع السعودي : الجماعات الاسلامية استغلت الدين وناصرت الظلم .

وفي الحديث هذا لم يشن سلطان الهجوم على اليمن ، وعلى رئيسها بالتحديد الذي قال عن موقفه بانه شاذ ، والذي قال عنه ايضا بان السعودية اسهمت في ايصال علي عبد الله صالح الى سدة الرئاسة ، على رغم معارضة الاصدقاء اليمنيين!.

لم يقل سلطان هذا فحسب ــ رغم ان حديثه سواء كان صحيحا ام خطأ ــ يؤكد ان الحكومة السعودية تتدخل في شؤون اليمن وفي اخص خصوصيات ذلك البلد المجاور .. بل ان الامير قال ايضا ان الحركات الاسلامية لبست لباس الدين لتستغل الدين لغايات سياسية ، وهي مقولة علمانية .. وهي تنطبق اشد الانطباق على الحكم السعودي الذي استغل الاسلام دهرا لمصالح عائلة مستبدة بالحكم .. واضاف سلطان مشنّعا : انه مما يحزّ في نفوسنا ان نجد امثال المدني والغنوشي والترابي وقد تعاموا عن الحقائق ، وتدرّعوا بالباطل ، فأيّدوا العدوان وناصروا الظالم ، وتجنّوا علينا بالمهاترات والتظاهرات وبحملات صحفهم ، منتكرين لكل مباديء الاسلام وقيمه واخلاقه !

لقد وصلت الامور الى التجريح الشخصي ، ولكن من يقول ان الامير واخوانه لم يتعاموا عن الحقائق حينما ساندوا عدوان صدام ضد ايران ، ومن يقول انهم لم يناصروا الظلم والظالم ، ومن يقول انهم لم يتجنّوا على ابرياء ليس بالمظاهرات بل بالرصاص ؟ . ان باء الامراء تجرّ دون سواها ، نقول هذا ونحن نعلم علم اليقين ان مسلك النظام السعودي لا يمتّ من قريب او بعيد الى الاسلام ولا الى مصالح المسلمين .. وقد اقتضت المنفعة الاميرية ان يتم الحديث عن الاخلاق والنيابة ، بعد ان اهدرت كل قيمة حق ومورس نقيضها .

ان الاسلام الذي يتصوره امراء السعودية هو ذلك الذي يكون في جانبهم ، خادما لمصلحتهم ، مؤيدا لباطلهم .. وان ممارسة العمل السياسي من قبل الحركات الاسلامية لخدمة الخط السعودي لا يعني استغلالا للاسلام من اجل (غايات سياسية) .. وكأن الغايات السياسية لا علاقة لها بالاسلام السعودي .

ان اسلوب الانتقام الذي يسير على نهجه الاعلام السعودي ، قد يوقع الامراء عمّا قريب في دهاليز اكثر ظلمة مما مضى .. وان من الاصلح للمملكة ولعموم العرب والمسلمين ان يتناسوا الخلاف القديم ، وان يفكر كل طرف في اخطائه ، ورحم الله امرؤا عرف قدر نفسه ، وحاسبها على ما ارتكبت ، واستفاد من عبر الماضي القريب ، وهو امر لا يبدو ان آل سعود قد فهموه واستوعبوه ، وهذا امر يؤسف له حقا .

مخاطر السياسة الطائفيّة

السياسة الطائفيّة التي يمارسها الحكم السعودي تأتي في طليعة المسائل التي يجب معالجتها سريعا لما تشكله من خطر على وحدة الشعب وأمنه وتقدّمه

كل دول العالم التي تتكوّن شعوبها من قوميات أو أديان أو مذاهب معيّنة .. تعمل المستحيل لخلق الوحدة الوطنية وتقدّم مصلحة الشعب على كل اعتبار ، بعكس ما يجري في المملكة

اذا كان النظام السياسي للبلاد بحاجة لإعادة النظر فيه كاملا من ألفه الى يائه ، حسب تعبير الملك فهد ، فاننا نشير هنا الى قضية مهمة نراها في طليعة المسائل التي يجب معالجتها سريعا واعتماد الحول اللازمة تجاهها .

تلك هي قضية سياسة التمييز الطائفي التي مارسها النظام السعودي منذ نشأته تجاه المواطنين .. فالشعب كلّه بحمد الله يدين بالاسلام ، ومعلوم ان فهم المسلمين لدينهم والتزامهم بأحكامه يتم عبر مذاهب ومدارس مختلفة ، تتفق في الأصول والأسس والقواعد ، وتختلف في التفريعات والتفاصيل .. وهذه حقيقة تاريخية واقعية لا سبيل لإنكارها او تجاوزها .. وهي لا تخص بلدا دون اخر ، فلا تكاد ترى مجتمعا ، او شعبا مسلما يتفق كل أفراده على مذهب واحد أو مدرسة واحدة .. بل حتى ضمن المذهب الواحد ، هناك اختلاف وتعدّد في الآراء والاجتهادات حول بعض المسائل .

هذا هو واقع المسلمين في مختلف البلدان ، وبلادنا واحدة منها ، لكن ما تفرّدت به بلادنا منذ قيام الحكم السعودي ، هو تبنّي السلطة لمذهب معيّن ومحاولة فرضه بالقوة على الناس ، والتمييز بين المواطنين على أساس انتمائهم المذهبي !

وقد عانى المواطنون الشيعة في السعودية وهم يشكّلون نحو ربع السكان الكثير من الويلات والاضطهاد والحرمان من أبسط حقوقهم الانسانية جراء تلك السياسة الطائفية المقيتة ، والتي سببت لكل الشعب والوطن أضرارا ومشاكل خطيرة .. ونشير في هذه العجالة الى بعض تلكم الأضرار والأخطار التي انتجتها السياسة الطائفية في بلادنا :

أولا ــ لقد حسر الوطن كثيرا من طاقات أبنائه الذين وأدت كفاءاتهم ، وعُطّل دورهم ، وكُبتت مواهبهم بسبب إنتمائهم المذهبي .. وحتى بعض الكفاءات التي أتيحت إخلاصها وجدارتها العلمية والعملية كانت تقصى وتقال وتُعزل لكونها تنتمي لمذهب اسلامي ، ولدينا قائمة طويلة تشتمل على أسماء العسكريين والأطباء المتخصصين واصحاب الخبرات العملية الذين فُصلوا من أعمالهم بعد سنين من الخدمة المخلصة لبلادهم ، لا لسبب الا لأنهم من الشيعة .

ثانيا ــ تمزيق وحدة الشعب .. فنحن نرى الدول التي تتكون شعوبها من قوميات او أديان متعددة ، كيف تعمل المستحيل ، وتصرف الجهود الطائلة لخلق الوحدة الوطنية ، مصلحة للشعب ، وحماية للوطن ، وقوة للدولة .. بينما نلحظ بأسف ومرارة ما يحصل في بلادنا من تمزيق وحدة شعبنا .. وكأنه عربي مسلم يميزّ ثقافه سخيف هو الاختلاف في بعض المسائل الفرعية الجزئية من الدين !! ، حتى اصبح بعض الشعب ينظر الى البعض الآخر ممن يختلف معه في المذهب كأنه عدو رئيسي يستأثر بأولوية المقاومة والمواجهة .

ثالثا ــ زعزعة الثقة بين السلطة والشعب .. فالمواطنون الذين يضطهدون ويحرمون من حقوقهم بسبب انتمائهم المذهبي ، لن يتمكن الولاء والثقة بالحكومة من نفوسهم ، كما ان الحكومة بنظرتها الضيقة الطائفية تخلق بينها وبين المواطنين حاجزا من عدم الثقة والاطمئنان .

رابعا ــ الثغرة الأمنية .. فان الشعور بالغبن والظلامة عند المواطنين الشيعة ، لا بدّ وان يدفع البعض منهم للمطالبة بالعدل وللضغط على السلطة من أجل حقوقهم المشروعة .. ومع إصرار الحكومة على سياستها الطائفية ، فإنها وكما حصل ستتعامل مع المسألة أمنيا ، وعبر جهاز المباحث والمخابرات بأساليبه القمعية التي تزيد رقعة المعارضة والضغط ، وتسبّب ردود فعل غاضبة في الكثير من الأحيان .. وتكون النتيجة تعكيرا لصفو الأمن والاستقرار الذي تحرص عليه الحكومة ، وينشده الشعب .. وان أحداث الفترة الماضية دليل واضح على ذلك .

خامسا ــ إتاحة الفرصة للقوى الخارجية للاستفادة من هذه الثغرة .. فواضح في العلاقات الدولية ان تسعى كل دولة تناوىء دولة اخرى لتشجيع المعارضة والضغوط الداخلية في تلك الدولة التي تناولها .

لذلك ليس غريبا ان يتشدق النظام العراقي بشعارات التحريض عبر وسائله الاعلامية للشيعة في السعودية ــ رغم الموقف المبدئي المعادي لصدام من قبل الشيعة في السعودية والذين أعلن عنه علماؤهم داخل وخارج البلاد ــ .. مع ملاحظة ان النداءات العراقية لم تجد آذانا صاغية عند من تشتد عليهم ضغوط السياسة الطائفية للنظام !

واخيرا فاننا نرجو ان تكون الفترة الماضية بأحداثها كافية لكشف أضرار وأخطار سياسة التمييز الطائفي ، وان تكون هذه القضية من اوائل ما تتصدى له الحكومة لمعالجته .. هذا اذا كانت وعود الملك بشأن الاصلاح السياسي جادة بالفعل .. خاصة وان المحن والمشاكل توفر المناخ لمراجعة الحسابات وتقويم الأوضاع من أجل اصلاحها ومعالجتها .. إن أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

حبيب ابراهيم

الاصلاحات في الخليج .. أولويّة لازمة للبناء

غياب الاصلاحات السياسية عنوان أزمة المنطقة وسرّ عدم استقرارها

عاد السؤال الذي كان شاخصا قبل الثاني من اغسطس الماضي ، الى الشخوص مرة اخرى وبالحاح متزايد بعد ان وضعت الحرب المدمرة في الخليج اوزارها ، ودخول المنطقة مرحلة جديدة من الصراع ــ صراع البناء ــ .. هذا السؤال هو : هل ستشهد انظمة الخليج القائمة عملية تحوّل محتملة نحو التغيير والاستجابة للمطالب الشعبية ، بما يكفل اجراء اصلاحات داخل هياكل الحكم عبر المشاركة الشعبية في صياغة السياسةالعامة ؟

فيما يبدو ان مخاض الديمقراطية في منطقة الخليج قد اعطى مؤشرات طيلة الازمة الخليجية بما يؤكد اجماع شعوب هذه المنطقة على ضرورة الخروج من نفق الحكم الفردي واستبدادية الرأي الواحد ، والدخول في مرحلة جديدة تسودها الحرية السياسية وتعددية الآراء واقرار الحقوق الشرعية لكافة افراد الشعب كبديل لا غنى عنه بالنسبة للشعوب والحكومات .

وقد اصبحت التجربة الكويتية اليوم من ابرز مصاديق الازمة التي تعيشها دول الخليج بصورة عامة ، فالصراع الدائر على الساحة الكويتية بين الشعب والحكومة في كيفية بناء المستقبل السياسي لهذه الامارة على اساس احترام الحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكوم ، وضرورة ايجاد تبديلات في طبيعة تركيبة الحكم التي كانت قائمة قبل الثاني من اغسطس ، ولاسيما مسالة تقليص صلاحيات الاسرة الحاكمة والعودة الى دستور عام ١٩٦٢ ، واشراك عناصر من كافة فئات الشعب في تركيبة النظام السياسي القادم .. هذا الصراع هو في حقيقته يمثل صورة الصراعات ــ بشكل او بآخر ــ في دول الخليج عامة .

وموضوع الاصلاحات ليس خافيا بل ان الازمة الخليجية اضطرت اغلب زعماء المنطقة الى تناوله في مناسبات عديدة ابان الازمة ، كونه يمثل عمق المشكلة ، وسر عدم الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة ، حتى ان الملك فهد اعترف في احد خطاباته بان الانظمة القائمة بحاجة الى اعادة نظر من الالف الى الياء ، مما يدلّل على ان الملك يشعر جيدا بحرارة الضغط الشعبي في البلاد وتوجهه الساخط على سياسة العائلة المالكة ، ومطالبته باصلاحات حقيقية في الهيكل السياسي القائم .

بيد ان ما تخشاه حكومات الخليج ــ بعد ارتفاع خطر الحرب ــ هو ان تفلت سيطرة الاسر الحاكمة مع اجراء خطة الاصلاحات الداخلية ، وبذلك تعطي فرصة للشعب في الحصول على صلاحيات تخوّله محاكمة ماضي هذه الاسر .. فالاسرة السعودية المالكة يقدّر عددها بنحو عشرة آلاف اميرة وامير ، وان مراجعة تاريخ هذه الاسرة ومحاسبتها يعني فتح عشرة آلاف ملف في المحاكم !.

علاوة على ذلك فإن الاصلاحات الداخلية والمشاركة الشعبية في الحكم ، تفوّت على هذه الأسر فرصة الارتكاز على خصوصيات الاسرة ومصالحها وامتيازاتها في الحاضر والمستقبل .

بيد أن هذه المخاوف تبقى في إطار الحسابات الأسرية ، ولا ترقى الى حد التفكير في المصلحة العامة للوطن والمواطن خاصة بعد ان انفجرت تراكمات الازمة الخليجية وما تركته من مخلفات باهظة الثمن ، نال المواطن الخليجي منها حصة الأسد .

لقد أسقطت أزمة الخليج منطق الحكم القائم على دعاوى شخصية ، مثل (ملك الآباء والأجداد) ، والذي كان المبرر الوحيد للأسر الحاكمة في المنطقة للاستقرار والاستبداد بالحكم .. حيث كان هؤلاء يرددون مقولة أخذ الحكم بالسيف ، وان ما أخذ بالسيف ــ حسب المنطق العشائري الجاهلي ــ يعتبر حقا للرجل ولذريته ، وكأنّ الناس مجرّد قطيع من الأغنام يورثها الأب لأبنائه والأخ لإخوانه . وكان هروب آل صباح المخزي من بلدهم قبل كل أحد ، بل وقبل ان يعلم الناس بالغزو ، قد كشف عن حقيقة تصور هذه الأسر للوطن وأهله ، وأبان أن المصلحة الأولى والأخيرة لهذه الأسر لا علاقة لها بالناس الذين تركوهم يواجهون الكوارث .. كما ان هروب الأمراء السعوديين عن ساحات القتال المحتملة وتهريب اموالهم من البنوك المحلية وإرسالها للخارج ، قد أسقط ما يدّعونه من حقوق تاريخية في البلاد ، التي اعتبروها مزرعة خاصة بهم .

واليوم وقد إنتهت حرب الخليج الى ما إنتهت إليه من دمار رهيب طال المرافق الحيوية والمؤسسات الشعبية ، وحصدت عشرات الآلاف من أرواح الأبرياء نتيجة سياسات أمراء العوائل المالكة ، فإن التغيير لم يعد رغبة فحسب لدى الشارع الخليجي ، بل أصبح ضرورة لازمة من أجل أن لا تتكرر الكوارث على يد الأمراء الكبار إسما ، والصغار في الحقيقة والواقع .

صحيح أن وعود زعماء الخليج ، ولا سيما الملك فهد ، حول إجراء إصلاحات داخلية جاءت في وقت كان هؤلاء الزعماء بحاجة الى إطلاق مثل هذه الوعود في سبيل إمتصاص النقمة الشعبية ، وتجميد أوضاع الجبهة الداخلية حتى يمكن التفرّغ الى الخطر القادم من خلف الحدود .. وصحيح أن بعض هؤلاء الزعماء ندموا على ما صدر منهم من وعود سابقة ، بعد أن إنتهت الحرب وزال الخطر الملحوظ .. إلاّ أن كل هذا لا يمنع ولن يمنع من تدهور الأوضاع في الداخل ، وحدوث تطورات جديدة تجعل من المشاكل الداخلية المتفاقمة أشدّ خطورة من حرب الخليج نفسها .

واذا كان الحديث اليوم يدور حول نظام الامن الاقليمي ، ومشروع (مارشال خليجي) ضخم لبناء اقتصاد دول المنطقة ودول عربية ساهمت في الحرب ضد صدام ، فان الاولوية التي تتصدّر استراتيجية البناء هي مشروع الاصلاحات الداخلية ومواجهة التحديات الاقليمية والدولية بتعديل وتصحيح الانظمة القائمة التي اثبتت الاحداث هشاشتها وكارتونيتها ، واحتواء التحدي الداخلي الضاغط بشان تحقيق الحريات والمطالب بالتمثيل الصحيح له ، والقابل للانفجار العنفي في اي لحظة .

ان تغافل هذه المهمّة لن يؤدي بالمواطنين الى النسيان كما في الماضي ، بل قد يكون ايذانا بمرحلة عنف ومواجهة قد لا تكون حكومات العوائل الملكية في الخليج قادرة على الدخول فيها ، كما انها لن تكون ــ اذا ما تحرّكت الشعوب وباصرار ــ قادرة على تفادي ضغطها .. وان سياسة الالتفاف على حقائق الارض او التعاطي معها بلغة القمع والارهاب لم يعد بامكانها ان تسعف الانظمة المهترئة القائمة على الاستبداد .

ضرورات ، فتن ، إتّهامات

محاضرة «علميّة !» للمفتي الأكبر تنظّر «للماضي» !

الشيخ المعني ــ هدانا الله واياه الى سواء السبيل والرشاد ــ يعتبر نفسه وصيًا على الاسلام واهله ، فهو وحده المعني بـ (اهل العلم) دون سواه .. واجتهاده هو الذي يجب ان يؤخذ به دون العوام الذين لا يفقهون الا قليلا .. ومنه يعرف الناس الحلال والحرام ، وهو الذي يحق له انه يفتي بان هذا كافر وذاك فاسق والثالث باغ وكافر ، حسب درجة الجرم .

اما نحن وانتم ، فلا حق لنا حتى بالسؤال والاستفسار والدنو من دهاليز المفتين ، ربما حتى لا نتلوث بالقاعدين من الاشرار وتجار السياسة الذين يملون الفتاوى حسب المواصفات .

في محاضرة للشيخ بن باز في جامعة محمد بن سعود ، نشرتها مجلةالرابطة التي تصدرها رابطة العالم الاسلامي في عدد مارس الماضي ، افتى الشيخ بان (الشيعة وغيرهم من طوائف اهل البدع) هم من اسباب الفتن .. وذلك في معرض تحليله العبقري لغزو صدام للكويت ، وشرحه المسهب لمعنى الفتنة .

واثنى الشيخ على من يعتبرهم (علمانيين) ، فهاهنا محل العقدة ، فاعتبرهم اكفر من اليهود والنصارى لان الاخيرين تباح ذبائحهم ونساؤهم ، بعكس الملحدين والعلمانيين .. واضاف بانه حتى لو قالوا بالشهادتين وصلوا وصاموا فانهم كفار .. بل (ويجوز ان يطلق على شخص بعينه انه كافر) اذ يكفي ان تجد مادة ادانة على الكفر .. والمواد بحمد الله متوفرة ، خاصة اذا اجتنبنا قول الله تعالى بنص صريح (يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا ، فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان بما تعملون خبيرا) !

والكفار كثر ، والادلة متوفرة دائما ، خاصة اذا تجاهلنا قول رسول الله لاسامة بن زيد الذي قتل في الحرب رجلا بعد ان قال (لا اله الا الله) : (اقتلته بعد ان قال لا اله الا الله ! وما تفعل بلا اله الا الله اذا جاءت يوم القيامة)؟

قال اسامة : يا رسول الله انما قالها متعوّذا . فرد الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم : هلاّ شققت عن قلبه !

ان الاسلام لم يعتبر المنافقين كفارا ، رغم انهم يبطنون الكفر ، وعاملهم رسول الله على اساس ما ظهر من اسلامهم ، وترك امر معاقبتهم على سوء نياتهم لله سبحانه .. ومع هذا يأتي المفتي الاكبر فيمشي في نهج الخوارج الذين ابتدعوا التكفير ، رغم ان الامام علي قال للخوارج : (الا ان لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا : لن نمنعكم مساجد الله ان يذكر فيها اسمه، ولا نمنعكم فينا ما كانت ايديكم مع ايدينا ، ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا) . وقبل الامام شهادتهم رغم انهم يكفرونه وعامة المسلمين .

فاين نحن من هذا الخلق الرفيع .. اين نحن الذين تكفر المصلين ، ونحاسب الناس على نياتهم ؟!

ويبدو ان الناس ملّت من الفتاوى المتطرّفة ، لذا سأل احد المستمعين الشيخ بن باز عما يقوله الكتاب والمؤرخون من ان العلماء تركوا مناصحة ولاة الامر بحجة الحكمة.. فرد عليه الشيخ مغلظا ، بان من يقول هذا الكلام (كذاب ، وما اداه انهم ما نصحوهم ، وهل يحلو له الكذب على الناس) ؟!

لو كانت المناصحة موجودة لاكلت أكلها ولتمتع الناس بثمرها .. اما ونحن نعيش في الحكم الملكي الوراثي الذي لايقره شرع ولا دين منذ عقود طويلة ، تضيع فيها حقوق الناس ويتعدى فيها على دمائهم واموالهم واعراضهم .. نحن الذين نعيش ونرى المنكر في كل مكان ، ماذا يدلنا على وجود المناصحة .. فلعلها مناصحة هادئة لولاة الامر رغم ضلالهم العظيم ، اما الناس العاديين فيكفرون بحجة الشيوعية والعلمانية ، ولا يقبل صومهم ولا صلاتهم ، وتستخدم الفاظ السب والقذف بحقهم ، بل ويمارس العنف معهم في الشوارع فيجلدون بالعصي ، اما ولاة الامر الذين جاؤوا بالباطل من كل مكان ، فيتلطف معهم !.

وتجرّأ مستمع آخر فسأل الشيخ : اني قرات في كتابكم نقد القومية العربية انكم قد ذكرتم فيه ان الاستعانة بالمشركين حرام ، وقد افتيتم في هذا الموقف ، فهل هذا رجوع عن الفتوى السابقة؟

اجاب الشيخ بما معناه ان استعانة آل سعود وحدها هي المحللة .. يقول :(ليس هذا رجوعا.. هذا في محلّه وهذا في محلّه .. لا يجوز الاستعانة بالمشركين عند عدم الحاجة والضرورة) .

ولكن من الذي يحدد (الضرورات) .. اذا كان المصريون قد طُعنوا بهذه الفتوى لانهم جلبوا مستشارين سوفيات ، عند الضرورة ، في وقت تواجه فيه اسرائيل .. فلماذا لم يطعن الشيخ في حكومة (الاسلام السعودية) كما يسميها لانها جلبت المستشارين الاميركيين؟ .. وما هي حدود علم الشيخ بن باز لضرورات مصر وسوريا وغيرها ، وهي لم تستقدم جيوشا يصل تعدادها نصف مليون ، بل مئات من الخبراء ؟

مع هذا يصرّ الشيخ بن باز بانه اهل للعلم والدراية ، ونحن لا نتحدث عن الدراية في الشؤون الفقهية والدينية ، بل الدراية بالواقع كي يمكن تطبيق الحكم على الموضوع .. سأل احد الطلاب الشيخ : بعض الاخوة اذا قلت لهم فتوى معينة عن الشيخ فلان قالوا : هؤلاء لا يفقهون الواقع .. وطلب راي الشيخ في قولهم .. فرد بان بان ذلك كذب وان الواجب ان يحفظوا السنتهم (والقول بان فلانا لم يفقه الواقع ، يحتاج الى علم ولا يقول الا من عنده علم) واهل العلم محدّدون ويحتكرون كرسيه دون سواهم ..واما البقيّة من الجمهور فينكرهم المفتون بهذه الآية (ولا تقف ما ليس لك به علم) !!

وفيما يتعلق بالعلم .. وبغض النظر عن اي

علم يتحدث الشيخ ، لانه افتى بكفر من قال بكروية الارض ودورانها ، رغم انها مسلمة علمية .. فقد ورد عليه سؤال بان (الاخبار التي تصل اليك يكون فيها تحريف وتكون على ما يرغب مبلغها اليك) ، وفي ذلك اشارة الى ان الامراء هم الذين ياتون للشيخ وامثاله فيصنعون لهم اجواءا من الاخبار الملفقة والتحليلات السقيمة ليفوزوا بفتوى من الفتاوى التي اعتدنا على سماعها .. ولان هؤلاء غير متخصصين في مسائل السياسة ، او يستثارون بقضايا شخصية وطائفية ، لذا يقعون فريسة الامراء ، حيث يخرج الملك في الغالب بكل ما يريده منهم ، ولكنهم لا يخرجون الا بالقليل التافه الذي لا يصلح شيئا مع كثرة الفساد الضارب اطنابه في طول البلاد وعرضها .

وقد رد الشيخ على السؤال باجابة مختصرة حصرها في صدام : (لا .. نحن نتثبت في الامور ، ونحن نعرفه من قبل الحرب . نعرف انه بعثي من قبل الحرب ، وانه رئيس حزب البعث ، وانه صاحب عفلق ، نعرفه من قديم) ، هكذا قال بالنص ، ويالها من معرفة جرّت والله ندما واعقبت سدما .. ماذا افدنا من هذه المعرفة ؟ . لقد وصف الشيخ صدام حسين بانه (ليس باغيا ، هو كافر ، هو مع البغي ظلم وكفر وعدوان وهو فوق الباغي) . وهو (عدو الله .. الفاجر الخبيث ، ليس له ادنى عقل او ادنى مروءة او ادنى حياء .. ثم بعد ذلك يلبس لباس الاسلام وينافق ويدعي انه يطلب الجهاد وانه يحمي الحرمين .. هكذا يكون النفاق والكفر البواح والتلبيس .. وان جهاده من اهم الجهاد ومن اعظم الجهاد ومن افضل الجهاد .. وقتال صدام واشباهه من البر ومن الهدى) .. الخ .

واذا كان الشيخ يعرف كل هذه الصفات في صدام قبل الحرب وقبل غزو الكويت ، فلماذا لم يقل كلمة الحق امام سلطان جائر .. لماذا صمت عن الجرائم التي تنتهك في العراق وغير العراق .. ولماذا سار في ركب النفاق الحكومي فاصبح طبالا لكل ما تريده العائلة المالكة .. فهل هذا هو حق المعرفة ان يسكت عن ابلاغها للناس الذين خدعوا به لسنوات طويلة ؟

اننا نقول ما قاله شاعر العرب :

اذا كنت لا تدري فتلك مصيبة
وان كنت تدري فالمصيبة اعظم

لو كان الشيخ يعرف صدام لما جعل الحرب العراقية الايرانية حربا بين الشيعة والسنة .. ولما اصرّ حتى اليوم على احاديث التفرقة التي راج سوقها خلال العقد الماضي نصرة لطاغية العراق .

ردّاً على الحملة الاعلامية السعوديّة المضادّة لليمن

الاعلام اليمني يتّهم العائلة المالكة بالاستبداد والتخلّف والنهب

لا تزال العلاقة بين اليمن والمملكة متوترة ، رغم حرص المسؤولين اليمنيين على تضييق الخلاف بين البلدين الى أبعد الحدود من اجل تطبيع العلاقات في المستقبل .. غير ان الحكومة السعودية لا تزال تفكر بعقلية الماضي ، وفي كيفية الانتقام من الجارة الجنوبية التي يقول الامراء انها خذلتهم في وقت المحنة .

ومع ان الحكومة اليمنية لم تساير الاعلام السعودي في تهجماته في بداية الغزو العراقي ، لدرجة ان الصحف والمجلات السعودية والتي تعبّر عن مواقف الحكومة السعودية كانت تدخل اليمن وتوزع هناك ، مثلها مثل صحف الاردن والقاهرة وغيرهما .. الا ان الأمور اشتدت والحملة الاعلامية السعودية ذات الامكانيات الهائلة تصاعدت ، وحينها دخل الاعلام اليمني في المعركة ، وبحدود ايضا .

والحقيقة فان ما بين اليمن وحكومة السعودية اكبر من الحملات الاعلامية ، تلك ان أزمة الخليج فجّرت كلّ عقد الماضي ومشاكله .. ومع هذا بقي الاعلام اليمني يواجه آل سعود بالشيء الذي لا يمكنهم الدفاع عنه .

والى ما قبل اعلان الملك فهد إيقاف الحملات الاعلامية السعودية ضد الدول العربية — ومن بينها اليمن — أثناء شهر رمضان ، على ان تستأنف بعده ! .. كانت هناك مواجهات اعلامية بين البلدين .. الاعلام السعودي معروفة مقالاته ، ومعروفة الوجوه التي يظهرها والتي مضى على غيابها عن الساحة عقودا عديدة .. أما الاعلام اليمني فراح يركز على نقاط الضعف الواضحة في البنيان السياسي السعودي ، فتحدث عن النظام السياسي المتخلّف ، وعن مشاركة الشعب المعدومة ، وعن الاعتقالات بحق السياسيين المعارضين ، وعن تسخير المال ضد المصلحة العربية وضد مصلحة الشعب السعودي نفسه ، وعن تآمر الحكومة السعودية ضد اليمن وثورته وشعبه .. الخ .

تقول صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية (٣/٢١) في افتتاحيتها عن دوافع الحملة الاعلامية السعودية ضد اليمن بانها (محاولة يائسة للهروب من الأزمات الداخلية التي تسحق البنيان السياسي الهش لاسرة آل سعود ، كما انها رهان خاسر لمحاولة تزييف وعي الرأي العام الداخلي من خلال البحث عن مشاكل وصراعات خارجية سياسية وعسكرية .. بعد انكشاف عجز السلطات السعودية عن مواكبة تغييرات الحياة ورفضها المطلق تلبية متطلبات الشعب في التغيير والتجديد السياسي والديمقراطي ، والانعتاق من الهيمنة الأسرية) .

وأشارت الصحيفة الى ان السعودية بتأجيجها الحملات الاعلامية ضد اليمن انما تريد ايقاف رياح التغيير والديمقراطية التي اجتاحت العالم أجمع خارج حدود المملكة .. وذكّرت بان هناك حقد سعودي تاريخي ضد اليمن وانه (لن تغيب عن بال الشعب اليمني تلك الاطماع التوسعية التاريخية لهذه الاسرة في اليمن) .. والمحت الى ان الاسرة السعودية المالكة هي التي تسخر الاموال للرشوة والقتل وزرع واثارة الفتن الطائفية والقبلية وشراء الذمم في اليمن .

صحيفة الثورة اليمنية (٣/٢٣) اشارت في افتتاحيتها هي الاخرى الى ان هدف الحملة هو ضرب الوحدة اليمنية (فالذين تابعوا نضال الشعب اليمني في سبيل وحدته واعلان دولته الواحدة ، استخلصوا نتيجة واحدة الا وهي انزعاج المسؤولين في المملكة من كل خطوة نحو الوحدة ، بحيث توترت العلاقات اليمنية السعودية بعد اعلان الدولة اليمنية الموحدة في شهر مايو من العام الماضي) .. واشارت (الثورة) الى المضايقات التي تتخذ بحق اليمنيين ولكنها اضافت بأن ذلك أمر طبيعي إذ (ان المواطن السعودي نفسه محروم من كل الحقوق ، وهو يعيش في ظل نظام السلطة فيه مزاجية عشوائية مطلقة ، تتخذ من شعار القرآن دستورنا ذريعة للإستمرار في عدم تقنين أوجه الحياة ، والحيلولة دون المشاركة الشعبية في الحكم من خلال مجلس شورى ودستور مستمد من الشريعة الاسلامية .. وليس هناك من له حق معرفة أين تذهب مئات ملايين الدولارات التي تنفق على صفقات كبيرة ، او الملايين الاخرى التي تنفق على صفقات غامضة ، من بينها القصور التي تحدثت عنها مجلة تايم في شهر

سبتمبر الماضي) .

وأشارت الصحيفة الى تقارير الخارجية الاميركية عن غياب الحريات والحقوق في السعودية ، وكيف ان الصحافة تخضع كليا لسيطرة العائلة المالكة ، كما أشارت الى تقارير اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية ، لتخلص الى نتيجة هي ان أعتى الأنظمة تساقطت في كل انحاء العالم (وبقيت المملكة السعودية وحدها نموذجا للنمط العشوائي المزاجي غير القادر على الاقدام بخطوات عملية للاصلاح السياسي .. للانتقال بالمجتمع السعودي الى القرن العشرين ، لأنه ليس بالمال يحيا الانسان !) .

وفي افتتاحيتها ليوم (٣/١٥) اتهمت صحيفة الثورة اليمنية الحكومة السعودية بانها هي التي بدأت الحملة الاعلامية ، وأن المسؤولين السعوديين طلبوا في ١٨ نوفمبر الماضي رسميا من الحكومة اليمنية بايقاف الحملات المتبادلة ، الا أن الاعلام السعودي لم يلتزم بذلك ، رغم التزام اليمنيين ورغم الجراح العميقة التي نتجت عن طرد ما يزيد على مليون يمني من السعودية .

وقالت الصحيفة انه بعد اندلاع الحرب زادت الحملة على اليمن وعلى اليمنيين في المملكة وتعرض عدد من رجال الاعمال للسجن والاضطهاد ونهب الحقوق ، وان بعضهم لا يزال سجينا .. بل ان بعض الدبلوماسيين اليمنيين في المملكة تم انتزاعهم الى سجن الملز بالرياض ووضعت أيديهم وأقدامهم في الاغلال ، ثم وضعوا مع عائلاتهم في شاحنات ألقت بهم الى المنافذ بقسوة تجاوزت حتى الاعراف الدولية .

وفي نفس الوقت استمرت الصحف السعودية في نشر مقالات وصور وكاريكاتيرات مليئة بالسخرية والسباب والشتائم ، وتعجبت الصحيفة كيف لم يكن بوسع اصحاب هذه الكتابات والرسوم التعبير عن أية آراء لهم إزاء مشاكلهم الداخلية أو التعبير عن رأي المواطن السعودي .. وفي ختام الافتتاحية ، قالت بان كيان المملكة السياسي يتحمل المسؤولية ، فرياح التغيير والديمقراطية تهب على كل العالم ولكن السعودية لم تشهد تغييرا .

وفي افتتاحية صحيفة ٢٦ سبتمبر (٣/٢١) جاء العنوان التالي (الاعلام الغبي) ، خصص للرد على الاعلام السعودي الذي وصفته بالحقد والذي يدير حملة اعلامية (هي حلقة متواصلة بسلسلة أعمال التآمر الحاقدة ضد الشعب اليمني وجمهوريته الفتية التي أقامت أول نظام ديمقراطي عصري حر يستمد أنظمته من الشريعة الإسلامية ، وعلى مقربة من أوكار الانظمة المستبدة التي تحكم شعوبها بالارهاب والقمع والقتل والتنكيل ، وتحرمها من أبسط حقوقها في ان تعيش حياة حرة كريمة، وان تمارس حقوقها في اختيار من يحكمها ويتولى شئونها) .

وناقشت الصحيفة حقيقة الحكم السعودي الذي وصفته بانه (نظام ديكتاتوري رجعي عاجز تحت سطوة الملذات الحسية ، ولا يملك أدنى مقدرة للدفاع عن نفسه ، لانه لا يثق بشعبه ولذا يستحيل ان يجيّشه ، مفضلا ان يكون اعتماده الاول على الادارة الاميركية أطال الله عمرها !!) .. وناقشت صحيفة الرياض السعودية التي كتبت مقالا تحت عنوان (مفاهيم الفريق) حيث جاء فيه : (نحن هنا في السعودية مواطنون لا غرباء ، ونحن هنا محكومون مع سلطة بتشريع ثابت واضح دقيق لا يغيّره حاكم جديد بالمتغيرات التي يريد ان يثيرنا بها) .. فردت صحيفة ٢٦ سبتمبر عليها بالقول : (ما هو تشريع العائلة المالكة ونتابلتها من فقهاء الجاهلية المعاصرة ؟ هل ارادت الصحيفة ان توهمنا ان التشريع المقصود هو الشريعة الاسلامية؟ فأين الشريعة الاسلامية من العبث بثروات الامة .. وأين الشريعة الاسلامية من إسقاط مبدأ الشورى ؟ ، وأين هي من جبروت الفساد وهيمنة المخدرات ؟ ، وأين هي من تطبيق الحدود فقط على الفقراء والمساكين ومن لا حول لهم ولا قوة وعلى الغرباء وأبناء السبيل ؟ .. بل وأين الشريعة الإسلامية من الفتوى الجاهلية المضحكة التي تحرم على المرأة أن تقود سيارتها ؟) .. الخ .

وفي مناسبتين اخريين (١٤و٣/٢٤) تحدثت صحيفة (الثورة) عن ضرورة الديمقراطية في (أرض المقدسات) حيث (ان الاصلاحات السياسية في بلد توجد به المقدسات الاسلامية كالمملكة العربية السعودية ضرورة لا بد منها ، لكي لا تكون عمليات التحديث قاصرة على بناء المطارات والميادين والعمارات) .

وقالت مرة اخرى (ان المملكة التي توجد بها المقدسات الاسلامية احوج ما تكون الى دستور وتشريعات مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية ، واحوج ما تكون الى الاصلاحات السياسية والاجتماعية التي تكرّس قيم العدل والحرية والكرامة والمساواة ، حتى تكون العلاقة بين الحكم والمواطن مبنية على المصلحة المشتركة وعلى الثقة والتعاون وليستا مبنيّة على القمع والارهاب) .

وتحت عنوان (السعودية وأزمة الديمقراطية وعزلة نظام التسلّط) كتب المحرر السياسي في صحيفة (٢٦ سبتمبر) : (ان ازمة الديمقراطية وغيابها تماما عن الساحة السعودية وخوف الاسرة الحاكمة في عصر عالمي يشهد طوفانا ديمقراطيا عمّ العالم وحرك الاوضاع في منطقتنا العربية .. كان لا بد لأسرة آل سعود ان تفقد ما تبقى من صوابها وهدوئها وهي تعلم انها لم تأت الى الحكم لتقدم حقوقا للشعب وتنازلات عن مصالحها الذاتية وارتباطاتها المشبوهة .. ان سمات العصر الراهن لن تسمح لها بالاستمرار طويلا في قمع الشعب وبيع الوطن ونهب ثرواته .. وان اسرة آل سعود وبحكم معاداتها لشعبها وتوجسها الدائم من النماذج الديمقراطية المحيطة بها ، تعلم ان لا سبيل لاستمرارها في الحكم الا عن طريق اجهاض كل تجربة ديمقراطية في المنطقة خشية ان تنتقل العدوى .. وفي الحسابات السعودية الرسمية فان امتلاك اليمن لزمام امور نفسه وتحقيق وحدته يقف حجر عثرة امام نواياها وأطماعها التوسعية ، كما ان الديمقراطية التي اختارتها اليمن شكلا وجوهرا لنظام حكمها وتسيير شؤونها هي في حد ذاتها بعبع يخيف النظام السعودي ، ويبدو الخوف واضحا من مجرد انتقال رياح هذه الديمقراطية الى البلاد الجارة والشعب الشقيق الذي حرمته هذه الأسرة أبسط حقوقه العامة ومنعت عنه حقوقه الاساسية) .

والخلاصة : (ان هذا السير الذي تسيره أسرة آل سعود ضد تيار العصر وحركة التاريخ المتقدم لن يقود الا الى الهاوية .. هناك حيث تحطّم واحترق نيرون وشاوشيسكو ، وبقية الطغاة ، فهل ينتبه حكام الشقيقة؟) ! .

وخصصت الثورة (٣/٢٢) افتتاحيتها للحديث عن القضاء في المملكة ، فأشارت الى المطالب التي رفعتها الشخصيات الوطنية الى الملك في أعقاب الغزو العراقي للكويت ، ودعت الى استقلال القضاء وتقوية فاعليته وبسط نفوذه على العائلة المالكة .

وخصصت افتتاحية الثورة ليوم (٣/١٦) للحديث عن عقدة المال المسيطرة على عقول المسؤولين السعوديين ، فليس بالمال وحده يحيا الانسان ، وان المال لن يصرف الشعب عن التطلّع للتطور السياسي والاجتماعي .. (لقد استحوذت عقدة المال على عقليات المسؤولين حتى بالنسبة لعلاقات المملكة مع الدول العربية والاسلامية والعالم أجمع ، فالعلاقات اليمنية السعودية لم تكن مبنيّة من جانبهم على أية رؤية مستقبلية ، بل ظلّت تقاس دائما بلغة اسمها المساعدات المقدمة لليمن الى حد أعمى عن رؤية الأسس الموضوعية اللازمة التي تتطلّبها العلاقات بين بلدين وشعبين) .

هذه ملخصات لما نشرته أهم صحيفتين يمنيتين حول الحرب الاعلامية التي شنّتها الحكومة السعودية ضد اليمن .. ولو أن العائلة المالكة تنتبهت للحقيقة التي تقول : اذا كان بيتك من زجاج — فلا ترم بيوت الناس بالحجارة ، لكانت وفرت على نفسها نشر غسيلها الوسخ ..

تقرير منظمة (المادّة ١٩) حول التعبير عن الرأي في السعودية لعام ١٩٩١

دفع الغزو العراقي للكويت وانتشار القوات الغربية في الاراضي السعودية وما رافق ذلك من انقسام في العالم العربي الحكومة السعودية لفتح الابواب امام عدد كبير من المراسلين الصحفيين الاجانب لتغطية النشاطات العسكرية التي تقوم بها القوات الغربية في البلاد ، كما ان الصحافة المحلية قد سمح لها بنشر تغطية شاملة عن الازمة .

مع ذلك فانه وحتى الآن لم تتحقق اية اصلاحات جوهرية من شأنها توفير حرية التعبير عبر وسائل الاعلام والصحافة ، والتقرير التالي يسلط الضوء على الوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع الازمة في الخليج .

من الناحية المؤسسية لا يوجد دستور للحكم في المملكة العربية السعودية ، كما لا يوجد برلمان او اي شكل من المؤسسات التي تقوم بطريقة الانتخاب من جانب الشعب ، كما ان الحكومة ليست عضوا في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان المدني والسياسية . وتخضع الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد لسيطرة محكمة تنظمها قوانين وقواعد لا تسمح بحرية التعبير ، كما ان النظام الحكومي لا يسمح بأي فرصة للمشاركة الشعبية في ادارة البلاد .

والمنظمات السياسية مثل التنظيمات النقابية محظورة ، كما ان الانتخابات والترشيح للانتخابات تعتبر خروجا عن القانون ، كما ان حرية الصحافة غائبة كليا والاضراب او التظاهر والاحتجاج ممنوع .

الاعـــلام

تقوم بتحديد السياسة الاعلامية المجلس الاعلى للاعلام الذي اقامه مجلس الوزراء في مارس ١٩٨٠ وعين اعضاءه برئاسة الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، كما عين الفريق علي الشاعر وزير الاعلام نائبا للرئيس .. وحسب القانون فان المجلس يسيطر على جميع وسائل الاعلام في المملكة بما فيها الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات ، ويتمتع بصلاحية كبيرة من بينها صلاحية الامر بتوقيف واعتقال الصحفيين والكتاب وجميع العاملين الاخرين في قطاع الاعلام الذين يتهمون بمخالفة القواعد المعمول بها .

الصحافـــة

توجد في البلاد عدّة صحف يومية ومجلات اسبوعية او شهرية تخضع كلها لمتابعة دقيقة من جانب الرقابة الحكومية واجهزة الامن .. والصحف السعودية مملوكة للقطاع الخاص ومعظمها يمول من جانب الامراء الاعضاء في العائلة المالكة ، لكن الحكومة تسيطر سيطرة كاملة على نشاطاتها .. ويعين رؤساء تحرير الصحف ومجالس ادارتها بقرار من وزير الاعلام الذي يملك ايضا صلاحية عزلهم .

ويطلب بيان للسياسات صدر في عام ١٩٨٢ من اصحاب الصحف الامتناع عن نقد الحكومة ، العائلة المالكة او رجال الدين ، كما يطلب منهم الدفاع عن الاسلام ومعارضة المادية وتوخي المصلحة العربية .

وبالاضافة لبيان السياسات هذا فان الصحف تتلقى بصورة منتظمة تعليمات وخطوطا عامة من وزير الاعلام او وزير الداخلية حول موقف الحكومة الرسمي من القضايا التي هي مثار جدال .

وفي احدى المناسبات على سبيل المثال في سبتمبر ١٩٨٨ ارسل وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز مذكرة الى رؤساء تحرير الصحف يطلب منهم التوقف عن نشر اي موضوع يناقش مسألة الحداثة والاصالة الذي كان موضع نقاش لفترة طويلة في معظم الصحف والمجلات السعودية ، ونتيجة لذلك فقد عادت الصحافة المحلية الى النمط الروتيني المعتاد في نشر ما يعبّر عن وجهة النظر الرسمية و مدح العائلة المالكة والتعليق على القضايا التي لا علاقة لها بالحياة السياسية او الاقتصادية للبلاد .

ويوجب قانون المطبوعات والنشر الذي لايزال معمولا به منذ ١٩٦٣ على كل الصحف ان تحصل على ترخيص رسمي للصدور ، كما يؤسس لجنة تقوم بتقييم ومراقبة ما ينشر في الصحافة المحلية والاجنبية طبقا للقواعد المقررة رسميا ، وتضم اللجنة ممثلين عن وزارتي الاعلام والداخلية والقضاء .

ويمنع قانون المطبوعات الصحفيين من انتقاد الاجهزة الرسمية والمسئولين في الحكومة او توجيه اللوم اليهم ، كما يمنع انتقاد ملوك ورؤساء الدول التي تقيم علاقات صداقة مع الحكومة السعودية ، ويعتبر القانون رؤساء التحرير مسئولين مباشرة عما ينشر في صحفهم ، ممّا يعد مخالفا لتلك القواعد ، لكن ذلك لا يعفي الصحفيين الذين قاموا بتحرير تلك المواد من المسئوليه ، حيث يقضي القانون بامكانية تجريمهم ومحاكمتهم امام محاكم طوارىء .

ويحدد مرسوم ملكي صدر عام ١٩٥٨ برقم ١٥ مهمة الرقابة الحكومية على وسائل الاعلام على النحو التالي :

– مراقبة كل المطبوعات والمجلات والمنشورات والتقارير والافلام والشرطة الكاسيت المستوردة .

– مراقبة اصول ومخطوطات الكتب المزمع طبعها من قبل مؤلفين سعوديين او اجانب .

– اعداد قائمة بالكتب المسموح بتداولها في المملكة .

– ابلاغ الموردين باوامر الرقابة الصادرة لمنع تداول المطبوعات التي تخالف سياسات الحكومة .

– حجز جميع المطبوعات المخالفة للقواعد المقررة والتي ترد الى المملكة عن طريق المسافرين او العابرين بموانيء المملكة ومطاراتها .

وفي ابريل ١٩٨٨ قامت وزارة الاعلام بمنع تداول الاغاني الفلسطينية الوطنية طبقا لهذا القانون .

الصحفيون الاجانب

لا يسمح للصحافيين الاجانب بزيارة المملكة الا في مناسبات خاصة ، ولا توجد في المملكة مكاتب محلية لاي مطبوعة من المطبوعات الدولية ، اما وكالات الانباء فلا يسمح لها بتوظيف غير السعوديين في مكاتبها ، وتتعرّض الصحافة الأجنبية لاشكالات كثيرة وتعقيدات بصورة منتظمة في توزيعها داخل المملكة ، بسبب نشرها مقالات نقدية لسياسة الحكومة ، او لكونها تحوي اعلانات عن الخمور ، او صور خليعة ، وقد تعرّضت صحيفة الهيرالد تريبيون لمثل هذه المشكلات في مناسبات عديدة .

حرية التعبير

التنظيمات السياسية والنقابات العمالية محظورة ، وثمة جمعيات حرفية قليلة حصلت على اجازة التأسيس ، على الخصوص في قطاع الخدمات العدنية ، لكن هذه الجمعيات لا يسمح لها بالتعاون او اقامة علاقات نظائرها في بلاد العالم الاخرى ، ويتعرض العمال الاجانب بما فيهم العرب - غير السعوديين - للطرد من البلاد دون اخطار مسبق في العادة .

الحريات الاكاديمية مقيّدة في اطارات ضيقة وتمنع القوانين دراسة علوم معينة كالفلسفة والموسيقى والاداب الغربية ، كما يمنع دراسة اشخاص معينين من العلماء مثل كارل ماركس وسيغموند فرويد الخ .

وتخضع جميع النشاطات الطلابية لمراقبة دقيقة ولا يسمح بتوزيع المجلات الثقافية في التجمعات الطلابية ، وقد قاطع عديد من المثقفين السعوديين النشاطات الثقافية بسبب القيود الشديدة التي تفرضها السلطات على المناقشة والنشر ، كما تقوم السلطات الامنية بمنع التوزيع العام لاشرطة الكاسيت التي سجلت عليها محاضرات لمفكرين عرب او اجانب او بيعها في الاسواق ، ويتعرض المسافرون الى المملكة لمشكلات اذا كانوا يحملون معهم كتبا لاستعمالهم الشخصي ، وتتعرض هذه الكتب للمصادرة بغض النظر عن محتوياتها .

التظاهرات الشعبية - كتعبير عن اراء سياسية - ممنوعة وتفرض عقوبات قد تكون قاسية على من يشارك في هذا النوع من النشاطات ، وفي ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ أمرت السلطات السعودية باعدام ١٦ مواطنا كويتيا بعد مظاهرة في الاماكن المقدسة في مكة المكرمة ، كما حكم على اربعة آخرين بالسجن لمدد طويلة تتراوح بين ١٥ الى ٢٠ عاما بالاضافة الى الجلد .

وخلال السنوات الثلاث الماضية قامت السلطات بتوقيف ٧٠٠ سجين رأي ، اعتقلوا بدون محاكمة ، وكان بينهم مئات من الطلاب والموظفين الحكوميين ، كما كان بين المعتقلين شاعرة معروفة هي فاطمة احمد اليوسف التي يعتقد انها اصيبت بالشلل نتيجة التعذيب .

وثمة ١٣٠٠ مواطن سحبت جوازاتهم ومنعوا من السفر بعد اطلاق سراحهم كما ترفض الدوائر الحكومية اعادة تشغيل اي معتقل سابق أدين بتهمة سياسية ، ويمنع هؤلاء عالبا من الحصول على وظائف اخرى ، ولذلك فإن معظم سجناء الرأي السابقين بقوا عاطلين عن العمل .

المنفيون لاسباب سياسية من المواطنين السعوديين يقدرون بما يصل الى ٤٠٠٠ شخص ينتشرون في اوروبا وسوريا وايران ودول شرق اسيا ، وقد قامت المخابرات السعودية باختطاف ما يزيد على ٢٠٠ معارض نشط من بينهم ناصر السعيد مؤلف كتاب تاريخ ال سعود ، الذي اختطف في بيروت عام ١٩٧٩ وطاهر النميمي وهو وطني اردني .

التمييز

الديانة : الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ويجب ان يكون جميع المواطنين مسلمين ، ويعاقب من يغير دينه الى دين اخر غير الاسلام بالموت ، ولا توجد اماكن عبادة لغير المسلمين بالمملكة .

ثمة اقلية من المسلمين الشيعة تسكن في المنطقة الشرقية من المملكة ويزيد عددهم الاجمالي عن نصف مليون نسمة ، ويتعرض المواطنون الشيعة للتمييز الاجتماعي والاقتصادي ، كما انهم مضطهدون سياسيا ، ويخضعون لمراقبة ثابتة ، كما ان السلطات تضع قيودا على حريتهم في التحرك والسفر ، وقد اعتقل العديد من الشيعة لممارستهم حرياتهم الدينية ، وهم ممنوعون من حل مشكلاتهم الداخلية عبر مؤسساتهم الخاصة ، ولا تقدم الحكومة اي دعم مالي للمؤسسات الدينية الشيعية او للقضاة الشيعة .

وقد اعتقل عدة مئات من الشيعة بدون محاكمة عام ١٩٨٩ كان من بينهم رجال دين بارزون مثل الشيخ جعفر المبارك والشيخ عبد الكريم الحبيل .

وفي ٢٢ يوليو ١٩٩٠ توفيت ربّة بيت في الاربعين من العمر هي السيدة زهراء حبيب منصور الناصر ، توفيت بسبب التعذيب بعد ان اوقفتها الشرطة ، وكانت السيدة زهراء قد اعتقلت في الخامس من مايو مع زوجها عند نقطة الحدود السعودية مع الاردن بعد ان اكتشفت الشرطة بحوزتها كتاب دعاء شيعي وصورة لاية الله الخميني .

ولا يسمح لغير المسلمين باقامة احتفالات دينية او حتى القيام بالمراسيم الدينية عند الوفاة ، وفي ١٩٨٧ تم طرد عدد من الاثيوبيين بعد ان وجدوا يؤدون صلوات مسيحية في احد بيوتهم ، وقد تم استجواب المشاركين في هذا التجمع ثم ابعادهم من البلاد .

وتوفر المملكة تعليما مجانيا لمواطنيها ، لكن هناك قيود على تسجيل المواطنين الشيعة في الجامعات ، ويسمح لعدد قليل منهم بالتعليم الجامعي في الجامعات المحلية مثل جامعة الرياض بعد ان يمروا بمقابلات شخصية مكثفة ، وفي عام ١٩٨٩ على سبيل المثال سمح لثلاثة طلاب شيعة فقط بالتسجيل في جامعة الملك فيصل بالشمام من مجموع ٩٣ طالبا قدموا اوراقهم لذلك الموسم الدراسي ، ومن المعتقد ان السلطات الجامعية قد رفضت تسجيلهم لاسباب طائفية .

وعلى صعيد الوظائف فقد اصدرت الحكومة قوانين تمنع توظيف المواطنين في ١٤ نوعا من الوظائف الحكومية من بينها الوظائف العسكرية ، في القوات الجوية والبحرية ، ومنصب القاضي ، مدير مدرسة ، امير المنطقة او رئيس البلدية في اي مدينة او قرية .

المرأة : تواجه النساء اللاتي يطمحن لممارسة اي نشاط اجتماعي او سياسي ، عراقيل وصعوبات .. والمرأة ممنوعة من قيادة السيارات او السفر بمفردها الا اذا حصلت على اجازة من ولي امرها . كما ان النساء اللاتي يعملن في الوظائف المدنية او الشركات الكبرى تحدد وظائفهن في التدريس او الرعاية الصحية ، وقد تعرض عدد من النساء للاعتقال بسبب آرائهن السياسية ، من بينهن وداد القمري ، وهي عضو في اللجنة التنفيذية لاتحاد النساء الفلسطينيات ، وفوزية البكر وهي مدرسة علم الاجتماع في جامعة الرياض وكاتبة في صحيفة الجزيرة اليومية .

نحن وأجهزة المباحث السعوديّة ..

كيف نواجه (جواسيس) السلطة وقمعها ؟

محمد حسن موسى

ليس هناك حدود ولا حواجز لصلاحيات وهيمنة المباحث وأجهزة المخابرات الأخرى في بلادنا .. حيث لا توجد قوّة للدستور او القانون تستطيع إيقاف المخابرات عند حدّ معين ، ولا يوجد قضاء عادل مستقل يردعها عن تجاوزاتها ، ولا تعترف اجهزة الأمن والمباحث بالمبادىء والقيم حتى تحسب لها حسابا .

لذلك تصبح المباحث هي السلطة الحقيقية الحاكمة في البلاد ، وتصبح حريات الناس وكرامتهم وحقوقهم تحت رحمة قادة الجلادين .

تصعيد العمل والنشاط التغييري

ان ضغوط الشعب ومعارضته هي الشيء الوحيد الذي يمكنه ان يضع حدّا لهيمنة وممارسات أجهزة المباحث ، فكلّما كانت الضغوط أكبر تضطرّ تلك الأجهزة للتراجع .. أما إذا وجدت الطريق مفتوحا والساحة خالية فإنّها تسرح وتمرح .

وقد تختلف وسائل الضغوط على اجهزة المباحث والمخابرات من بلد الى آخر ، ولكننا نذكر ما يلي من الوسائل الممكنة :

أولا ــ تعبئة الشعب ضدّ أجهزة المخبارات بأن يشعر الناس أن هذه الجهة هي التي تسلبهم أمنهم واستقرارهم ، وهي التي تصادر حريّاتهم وتخنق أنفاسهم ، وهي التي تؤلّب السلطة عليهم .

ثانيا ــ الضغط على السلطة السياسيّة لتضع حدّا لتصرفات أجهزة أمنها ، فالحاكم يهمّه عرشه ، وليس مخلصا جدا لهذا الموظف أو ذاك ، وإذا ما شعر الحاكم بأن موظفا معيّنا أو جهة معيّنة تؤثر على بقائه في الحكم ، فلا مانع لديه من التضحية بها وتغييرها .. فيجب ان تتكثّف الضغوط على الحكام ، وان يقال لهم دائما وأبدا بأن هذه الأجهزة هي التي تثير الناس عليكم ، وهي التي تسيء الى سمعتكم ، وان هذه الأجهزة تخدم نفوذها أكثر ممّا تخدم المصلحة العليا للبلاد .

ثالثا ــ فضح ممارسات المخابرات إعلاميا في داخل البلاد وخارجها ، فكتب الشعارات على الجدران ضدّ المباحث وضدّ بعض مسؤوليها ومحققيها وجلاوزتها .. وأن تؤلّف الكتب عن المعتقلين السياسيين وما يلاقونه من تعذيب ، وحبّذا لو أن كل معتقل كتب مذكراته وما حصل له ليكون وثيقة إدانة ضد السلطة ومخابراتها .

ان المباحث تأخذ تعهّدا على كل سجين يُطلق سراحه ، بأن لا يتحدث عمّا جرى في زنزاناتها وغرف تحقيقها وتعذيبها ، ولكنّ التكتّم على هذه الجرائم يساعد على إدامتها واستمرارها .. وهناك مؤسسات دولية تهتمّ بحقوق الانسان وأوضاع المعتقلين السياسيين كمنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية للدفاع عن حقوق الانسان ، ومؤسسات للدفاع عن حقوق الانسان والمعتقلين السياسيين لمختلف الدول والأقاليم .

ان إيصال المعلومات والأخبار عن انتهاكات المخابرات لحقوق الانسان الى هذه المؤسسات والى وسائل الاعلام المشهورة في العالم ، يشكّل ضغطا كبيرا على السلطات يضطرّها الى تحديد ممارساتها القمعيّة .

الضغوط الشعبيّة

ان السلطة تريد من أجهزة مباحثها ومخابراتها وأمنها حمايتها ومنع النشاط المعارض لها والذي يطالب بحياة كريمة للمواطنين .. ويجب ان لا تسمح لتلك الأجهزة بتحقيق هذا الهدف بترك العمل والنشاط بحجّة القمع والأرهاب ، وذلك حتى تدرك السلطة عجز مخابراتها وفشلها في السيطرة على الأوضاع .

ان اتساع رقعة العمل ، وتحرّك الواعين من المواطنين لاصلاح البلاد ، يضعف من قدرة المخابرات وهيمنتها . لأن العمل اذا كان منحصرا في فئة او منطقة او طائفة معيّنة ، فستتركّز جهود رجال المباحث على تلك المنطقة او الفئة .. أمّا إذا انتشر التحرك في سائر المناطق ، وانخرط الواعون في طريق الاصلاح ، فسيرهق ذلك اجهزة المباحث ويضعف فاعليتها ، وستصاب نفوس الكثيرين من عناصرها بالتعب والأنهزام .

قد يفكّر البعض في لا جدوائيّة النشاط الاصلاحي ، اذا كانت الظروف صعبة وقاسية ، واذا كان رجال القمع يشذّون من بطشهم وعنفهم وقمعهم لطلائع الشعب .. وكأن هؤلاء يعتقدون بان الجهاد والعمل في سبيل الله والوطن ، إنّما يجب عند الظروف الملائمة ، والأجواء السهلة ، وهم بذلك يشبهون قوم نبي الله موسى عليه السلام ، الذي أمرهم بدخول الارض المقدسة لتطهيرها من رجس الظالمين ، ولكنّهم اشترطوا على الله ان يخرج الطغاة الجبابرة اولا من المدينة حتى يدخلونها دون عناء .. يقول تعالى على لسان نبيه موسى : « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على ادباركم فتنقلبوا خاسرين ، قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فانا داخلون » .

الحصار الإجتماعي

ليس من صالح المجتمع أبدا ان تظلّ العناصر الجاسوسية الفاسدة حرّة طليقة تمارس نشاطها علناً وبكل جرأة .. ذلك انها بالاضافة الى ما تسببه من ضرر وأذى على نفسها وعلى الآخرين ، فان وجودها وممارستها للاجرام

على مرأى من الناس يجعل المعصية والانحراف شيئا مألوفا وعاديا ، كما يغري بضعاف النفوس بمتابعتها ، وبالتالي تتوسع رقعة الفساد في المجتمع .

والاسلام كدين الهي جاء لاصلاح البشر واتمام مكارم الاخلاق ، اراد ان تبقى المعصية عملا شاذا منبوذا ينفر الناس منه ، ولا يحصل ذلك مع وجود العناصر التي تمارس الاجرام والتجسس في وضح اعتيادي وعلاقات طبيعية .. بل لا بد من فرض حصار ومقاطعة اجتماعية لها عل ذلك يضغط عليها ويضطرها الى ترك الانحراف .. هذا أولا .. وثانيا : ليكونوا عبرة للآخرين فلا يفكر أحد بمتابعتهم . وثالثا : ليقل تأثير خطرهم .

والجاسوس كمظهر ومصداق سيء للانحراف والاجرام لا يصح ان يعيش في المجتمع بصورة عادية طبيعية ، بل نجب مقاطعته ومحاصرته اجتماعيا حتى يرتدع عن غيه ، وحتى نتعدم أمامه فرص التجسس والاطلاع على أحوال المواطنين .. فاذا ما تأكدنا من انضمام شخص الى أجهزة المخابرات الظالمة فيجب ان ننبذه ، وان نقطع علاقتنا معه ، ويتأكد هذا الواجب على عائلته وأقربائه .

تحطيم الهيبة الزائفة

تعمل أجهزة المباحث على خلق جو من الهيبة والرهبة حول قدراتها ونشاطاتها ، وتوحي للمواطنين وخاصة الاحرار الشرفاء بأنهم تحت سمعها وبصرها ، وأنها تلتقط حتى همساتهم ومشاعرهم .. وذلك من أجل خلق ردع ذاتي في نفوس الناس يمنعهم من الأقدام على أي موقف أو عمل معارض للسلطة ومطالب بالتغيير والاصلاح ، ولبث روح اليأس والعجز عن التغيير في صفوف المواطنين .

هؤلاء هم الذين تحركهم مباحث النظام لبث اليأس والخوف الذي هو سلاح في المعركة ، حيث لا يمكن العمل فضلا عن الانتصار بنفس منهزمة ، وهذا مظهر من مظاهر الحرب النفسية ــ كما تسمى ــ .

صحيح ان للخوف جذوراً راسخة في نفس الانسان ، ولكن هناك من ينميها لصالح الحكومات الطاغية المستبدة .. ومن حقنا ان نشك في نزاهة أي فئة تنشر الخوف بين صفوف المواطنين ، والقرآن الكريم يحذرنا من هؤلاء الذين ينشرون الأراجيف ويصفهم بضرس قاطع انهم أولياء الشيطان .. يقول تعالى : الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم ، انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين .

الامية والجاسوسية

كانت نسبة الأمية في بلادنا كبيرة وتغطي اكثر من تسعين بالمئة من الشعب ، ولكنها الآن تقلصت وأصبح ما يزيد على نصف الشعب يعرف القراءة والكتابة .. ولكن شعوبنا تعاني من لون آخر من الأمية والجهل هو أخطر وأدهى من عدم القدرة على القراءة والكتابة .

تلك هي أمية التفكير والوعي ، حيث تعيش الأكثرية العظمى من أبناء شعوبنا جهلا مطبقاً ، وسذاجة متناهية في وعيها السياسي والحياتي ، فلا يعرفون ما يدور حولهم ، ولا يعتبرون أنفسهم معنيين بما يجري في بلادهم ، وما يطبق عليهم من أنظمة وقوانين .

ان الانسان في بلادنا يعيش ويموت ، وهو لا يعرف حقوقه كانسان في هذه الحياة .. وما يدركه ويمارسه الناس في البلدان المتقدمة كحقوق بديهية مسلمة لهم في الحياة ، هي مورد تساؤل ونقاش وإنكار في مجتمعاتنا المتخلفة .. وحتى وثيقة حقوق الانسان التي اعترفت بها الأمم المتحدة وأعلنتها في عام ١٩٤٨ مجهولة لدى الناس في بلادنا .. ولا غرابة في ذلك فهم يجهلون تشريعات دينهم الاسلامي العظيم الذي جاء لحفظ كرامة الانسان وحماية حقوقه قبل اعلان الأمم المتحدة بأربعة عشر قرنا .

هذه الأمية الفكرية ، والجهل السياسي ، هو الذي يفسح المجال للسلطات الديكتاتورية أن تنشأ وتنمو وتستمر في الهيمنة والسيطرة .

وأجهزة المخابرات القمعية إنما تترعرع في ظل غياب الوعي وفقدان النضج الحياتي ، فينتمي الأفراد الى أجهزة المباحث غير مدركين لأبعاد هذا الجهاز ، ولا واعين لدوره السياسي وتأثيره الاجتماعي ، فضلا عن موقف الدين منه ومن ممارساته ونشاطاته .

ويخضع الشعب الجاهل لقمع المخابرات ، ويئن تحت وطأة بطشها واستهتارها بحقوق الانسان ، دون أن يفكر في المواجهة أو التخلص ، وكأن وجود المباحث قدر مفروض لا مناص من تحمله ، ولا يوجد سبيل لمقاومته .

ان من أوائل ما يتوجب علينا القيام به لتغيير هذا الواقع المؤلم ، هو بث الوعي السياسي ، والمفاهيم الدينية وبشكل مكثف بين صفوف المواطنين .. وحول أجهزة المباحث والاستخبارات بالذات ينبغي توعية الناس بخطورتها ، وفضح نشاطاتها الارهابية ، وتحذيرهم من التورط فيها ، ودفعهم لمعارضتها ومقاومة انتهاكاتها .

الانسان في بلادنا يعيش ويموت وهو لا يعرف حقوقه كإنسان .. وهذه الأميّة السياسيّة تفسح المجال لنمو الديكتاتوريات وازدياد هيمنتها وقمع مخابراتها

وصحيح ان أجهزة الأمن في المملكة تتمتع بصلاحيات مطلقة ، ولها أساليبها وأدواتها القمعية المختلفة .. إلا أنه يجب أن لا نغفل الحقائق التالية :

أولا ــ ان واقع اجهزة المباحث والاستخبارات وقدراتها أقل بكثير من دعايتها وهيبتها ، وغالبا ما يستعان بالدعاية لجبران نقص وللتستر على ضعف .

ثانيا ــ ان هناك تناسبا عكسيا بين وعي الشعب وتحركه ، وبين قوة أجهزة المباحث وبطشها .. فكلما كان الشعب أكثر وعيا وتحركا تتراجع قوة المخابرات .. بينما تستغل الأخيرة جهل الشعب وخنوعه لتصعيد هيمنتها ونفوذها .. وبعبارة أخرى فان قوة الجلادين انما هي بضعف الشعب .

ثالثا ــ اتضح ومن خلال التجارب التي مرت بالمنطقة العربية والعالم أجمع ، ان ارادة التغيير تنتصر في النهاية على القمع والارهاب .. كما ثبت ايضا انه كلما زادت حدة القمع والتنكيل والضرب بيد من حديد ــ كما تقول وزارة الداخلية السعودية دائما ــ كلما زاد أوار المعارضة اشتعالا ولهيبا ، وازداد الناس غضبا وحنقا وكرها للنظام .

رابعا ــ هناك فئات في المجتمع تخدم الطغيان والاستبداد بوعي منها او بدون وعي .. حيث تنشر الخوف في صفوف الناس ، وتتحدث عن قوة مخابرات الحكومة وبطشها ، مما يجعل عملية الاصلاح والمقاومة أمرا مستحيلا .

ان بعضا من هؤلاء يعانون من خور العزيمة وسيطرة الخوف والجبن على نفوسهم ، والبعض الآخر يدفعه الحفاظ على مصالحه المرتبطة بالواقع المريض الى تثبيط الناس عن التحرك في الاتجاه السليم .. والقسم الأسوأ من

الشيخ حسن الصفار

سلاح يشهره المتعصّبون والمتطرّفون

لا .. للتكفير !!

الاسلام رفض أيّ دور بوليسيّ كأن ينصّب أحد من نفسه شرطيًا يحكم بإخراج الناس من دائرة الاسلام

أراد الاسلام لمجتمعه ان يكون مجتمعا قائما على التسامح والرّحمة ، وان تكون أبواب المجتمع المسلم مفتوحة مشرعة على أبناء البشريّة جمعاء لاستقطابهم واحتوائهم تحت راية الايمان بالله والخضوع لشريعته .. لذلك لم يتشدّد الاسلام في وضع شرائط ومؤهلات الانتماء لكيانه الاجتماعي ، فمجرّد اعلان الشهادتين (لا اله الاالله ، محمد رسول الله) كاف لقبول عضوية الفرد في مجتمع المسلمين ، بأن يصبح جزءا منهم ، له ما لهم وعليه ما عليهم .. ثم يبقى المجال مفتوحا لتفاوت مستوى الاخلاص ودرجات الايمان والتقوى بين افراد المجتمع .

ولأن في الناس من يحاول التلبس ثوب أنانيّته ونظرته الضيقة او المصلحيّة ، فقد حارب الاسلام ورفض أي دور بوليسي على بوابة الاسلام ، بأن ينصّب أحد من نفسه شرطيًا يطرد الراغبين في الدخول الى رحاب المجتمع الاسلامي ، او يحكم باخراج أحد ممّن يعيش في ظلال الاسلام .

فبنصّ صريح ينهى الله سبحانه وتعالى عن رفض من يتظاهر بقبول الاسلام ، وان كان ذلك المتظاهر قد خاض لتوّه معركة ضد الاسلام ، وقاتل المسلمين .. يقول تعالى : (يا أيّها الذين امنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبيّنوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا ، فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمنّ الله عليكم فتبيّنوا ان الله كان بما تعملون خبيرا)(النساء ــ ٩٤) .

ففي الحرب إذا وجّه أحد المحاربين الكافرين تحيّة الاسلام ــ اي (السلام عليكم) ــ لأحد من المسلمين كإعلان منه بالانتماء للاسلام ، فيجب على المسلمين قبوله واعتباره فردا مهما كانت دوافعه وخلفياته وسوابقه .

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ، أحد أعلام السلفيين المعاصرين في كتابه (فصول من السياسة الشرعية في الدعوة الى الله) : (إننا نحكم لشخص ما او لقوم ما بالاسلام اذا ظهر لنا من احوالهم او في اشارة ترشد الى ذلك ، كأن نجدهم يصلّون او يسيرون في طرقات المسلمين ، او يلبسوم ملابسهم ، او يسمّون على طعامهم كالمسلمين ، او يشهدون أمامنا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله .. والدليل على ذلك ان الله تعالى يقول : ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا . وهذا من الله انكار على بعض المسلمين الذين قتلوا في الحرب رجلا مع رفع يديه مستسلما للمسلمين شاهدا شهادة الاسلام ، ولذلك قال رسول الله لاسامة بن زيد الذي قتل في الحرب رجلا بعد ان قال لا اله الا الله .. (أقتلته بعد ان قال لا اله الا الله ! وما تفعل بلا اله الا الله اذا جاءت يوم القيامة) .

واضاف الشيخ عبد الرحمن : (وهذا من أعظم الادلّة على ان لا اله الا الله تحرم علينا دم قائلها حتى لو قطعنا بيقين انه كاذب في هذه الكلمة .. ومن الادلة ايضا على وجوب معاملة الرجل معاملة المسلمين حتى لو لم يقم عندنا الدليل على اسلامه حقيقة ، قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وافش السلام على من عرفت ومن لم تعرف ..) .

واضاف بان الرسول الاكرم قبل من كافة الوفود التي جاءته اسلامها وشهد لها بذلك ، وعاملهم معاملة المسلمين ، مع ان كثيرا منهم لم يكن الايمان قد دخل قلوبهم بعد ، كما قال تعالى : قالت الاعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الايمان في قلوبكم .. ولا شك ان قولهم أسلمنا يلزم المؤمنين ان يعاملوهم بالاسلام فيكفّوا عن دمائهم ويلقوا عليهم السلام ونحو ذلك من حقوق المسلم على المسلم .

بل امرنا الكتاب والسنة بالحكم بالاسلام لكل من اظهر شيئا من الدين واعلن الدخول في الاسلام حتى لو كان منافقا كاذبا كالاعراب الذين أعلنوا الاسلام ولم يفهموه ، وكالمتعوذين الخائفين الذين قد يعلنون الاسلام خوفا من السيف ، وكالطامعين المنافقين الذين قد يعلنون الاسلام ويخفون من الكفر ما الله به عليم .. وكل اولئك امرنا الله ان نقبل علانيتهم وندع سرائرهم الى الله سبحانه ، كما قبل الرسول علانية المنافقين وعاملهم بذلك .

وفي صحيح البخاري بسنده ، قال رسول الله من شهد ان لا اله الاّ الله واستقبل قبلتنا وصلّى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم ، له ما للمسلم وعليه ما على المسلم .

وفي الصحيحين ان المقداد بن عمرو سأل : يا رسول الله .. أرأيت ان لقيت رجلا من الكفار فاقتتلنا ، فضرب احدى يدي بالسيف فقطعها ، ثم لاذ منّي بشجرة فقال : أسلمت لله ، أأقتله يا رسول الله بعد ان قالها ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :لا تقتله ، فان قتلته فانه بمنزلتك ، قبل ان تقتله .

أي أصبح مؤمنا وأنك بمنزلته قبل ان يقول كلمته التي قال ، أي تكون كافرا حربيا !!

وعن الامام الصادق انه قال (الاسلام هو الظاهر الذي عليه الناس ، شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، واقامة الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت ، وصيام شهر رمضان) .. وقال الامام محمد الباقر عليه السلام : (والاسلام ما ظهر من قول او فعل ، وهو الذي عليه جماعة

من الناس من الفرق كلها ، وبه حقنت الدماء ، وعليه جرت المواريث ، وجاز النكاح ، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج ، فخرجوا بذلك عن الكفر وأضيفوا الى الايمان) .

هكذا اراد الاسلام لابنائه ان يتربوا على سعة الأفق ، ورحابة الصدر ، وروح التسامح ، ليستوعبوا ما قد يحدث بينهم من اختلاف في الرأي ، وتفاوت في الافكار .. فما دام الجميع يرفعون شعار الاسلام ، ويعلنون الالتزام به ، فهم مسلمون مهما تعددت مذاهبهم وتنوعت فرقهم .. كيف والأصول واحدة متفق عليها بين المذاهب ، والأسس واحدة ينطلق منها الجميع .

بيد ان مرضا خبيثا تفشى في بعض الاوساط الاسلامية ، هو مرض التسرع في تكفير من يخالفهم الرأي او المذهب .. فالاسلام عند هؤلاء المرضى محدود النطاق ، ضيق الاطار ، يتلخص فيما يرونه ويعتقدونه ، ومن حاد عنه قيد شعرة خلعوا عنه رداء الاسلام ، وحكموا بكفره وزندقته !!.

الخوارج وبدعة التكفير

معلوم ان الخوارج أعلنوا مخالفتهم للصلح مع معاوية ، وخرجوا على طاعة الامام علي عليه السلام ، وبدأوا بتكوين نظرية وفلسفة لخروجهم ورفضهم التحكيم ، وتطرفوا في موقفهم الى حد الحكم بكفر الامام علي ، وشن الحرب ضد حكومته وقتل اتباعه .

ومعلومة قصص تطرف الخوارج الذين قتلوا المسلمين واستوصوا بالنصارى ، وكيف انهم قتلوا الصحابي الجليل عبدالله بن خباب وبقروا بطن زوجته ، في حين اعتبروا قتل الخنزير افسادا في الارض

هكذا ابتلي الخوارج بمرض تكفير المسلمين المخالفين لهم في الرأي ، وكانت ظاهرة جديدة في الامة ، حيث لم يتجرأ عليها أحد قبلهم ، مع حصول الاختلاف في الرأي والموقف ، والذي يصل الى حد الاقتتال .

وتسرب هذا الداء الوبيل منهم لغيرهم ، وصار التكفير سلاحا في معارك الخلاف المذهبي والفكري لدى الفئات المتعصبة المتطرفة ، حيث تعتبر كل جهة متعصبة ان الاسلام محصور في عقيدتها وفهمها ، وان من خالف ذلك الفهم ولو أدنى مخالفة ، فهو خارج عن حظيرة الاسلام ، محكوم بالكفر او الشرك .

ينقل عن محمد بن موسى الحنفي ، قاضي دمشق المتوفى سنة ٥٠٦هـ قوله : (لو كان لي أمر لوضعت على الحنابلة الجزية)(١) .

كما ينقل عن ابي حامد الطوسي المتوفى سنة ٥٦٧هـ قوله : (لو كان لي امر لوضعت على الحنابلة الجزية)(٢) .

وحينما طرح ابن تيمية آراءه المخالفة لآراء سائر العلماء والمذاهب ، نودي في دمشق وغيرها : من كان على دين ابن تيمية حل ماله ودمه !!

على ان الشيخ ابن حامد الحنبلي يقول : (من لم يكن حنبليا فليس بمسلم)(٣) .

وعكسه الشيخ ابو بكر المقري ، الواعظ في جوامع بغداد ، ذهب الى تكفير الحنابلة اجمع (٤) .

ومعروفة فتنة الحنابلة والشوافع في بغداد في القرن الخامس الهجري ، بين القشيري الشافعي وابي جعفر الشريف زعيم الحنابلة .. حيث لما اتسع الخلاف جمع الخليفة الطرفين للصلح ، وحينها قام زعيم الشافعية فقال : اي صلح يكون بيننا ؟ انما يكون الصلح بين مختصمين على ولاية او دين ، او تنازع في ملك .. فانما هؤلاء القوم فانهم يزعمون انا كفار ، ونحن نزعم ان من لا يعتقد ما نعتقده كان كافرا ، فاي صلح يكون بيننا ؟!!(٥) .

وفتنة (خلق القرآن) وما جرته من مصائب ، والتي أبيح بسببها الدماء والاعراض ، احد شواهد التعصب القائم على التكفير .

أليس عجيبا ان يحدث هذا في أمة يقوم دينها على التسامح ويدعو الى الرحمة ، ويؤكد على حرية الانسان وكرامته ، وحرمة المسلم ومكانته ؟

وقد نال مذهب الشيعة الامامية حصة الاسد من فتاوى التكفير التي يصدرها المتعصبون البعيدون عن روح الاسلام واخلاقه ، وكان من اواخرهم (الشيخ نوح الحنفي) ، فقد أفتى في كتابه الفتاوى الحامدية بتكفير الشيعة ، وأوجب قتلهم ، وأباح ذراريهم ونساءهم سواء تابوا أم لم يتوبوا !!

المتعصبون يشهرون سلاح التكفير

وكان مؤملا ان تتجاوز الأمة الاسلامية هذه التفاهات ، وتتخلص من امراض القرون الماضية في هذا العصر الحديث ، وحيث تواجهها تحديات عظيمة ، وتعيش في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي .. ولكن ما يدعو الى التألم والأسف ظهور حركات وتوجهات متعصبة تريد اعادة ما حدث في التاريخ من صراعات طائفية مريرة تمزق الأمة في وقت أحوج ما تكون فيه الى الوحدة والتماسك لتدافع عن مقدساتها المغتصبة وثرواتها المنهوبة .

وعاد سلاح التكفير من جديد تشهره هذه الفئات في وجه من يخالفها المعتقد او الرأي من المذاهب الاسلامية .

ان منحى التكفير واتهام الناس في أديانها أمر مرفوض شرعا وعقلا .. والذين كانوا يسلكون هذا المنحى انما ينطلقون من جهلهم بحقائق الاسلام ، ومن ابتعادهم عن اخلاقه وتعاليمه الحضارية السامية ، وبالتالي فهم يشكلون خطا منحرفا في ثقافة الأمة وتاريخها .

فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يربي اصحابه واتباعه على احترام حقوق الانسان بشكل عام ، ورعاية حرمة الفرد المسلم بشكل خاص ، وعدم التسرع في اتهامه في دينه . وكان يقول :ان الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا .

وكان رسول الله يومها بمنى يشير الى مكة ، وكان في شهر ويوم حرام .

ونقل العسقلاني في الاصابة في ترجمة مرحوق المنافق ، من انه لما أتي به ليقتل ، قال رسول الله : هل يصلي .. قالوا : اذا راه الناس . قال ، اني نهيت ان اقتل المصلين ! .

ورفض الامام علي انطلاقا من بصيرته الدينية النافذة ، وخلقه الاسلامي الرفيع ، رفض ان يعتبر الخوارج الذين كفروه كفارا ، او ان يحكم بخروجهم عن الاسلام .. وحين سئل عن أهل الجمل : أمشركون هم ؟

قال : من الشرك فروا .

قيل : أمنافقون هم ؟

قال : ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلا .

قيل : فما هم؟

قال : اخواننا بغوا علينا .

وقال الامام مخاطبا الخوارج في المسجد : ألا أن لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا .. لن نمنعكم مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ، ولا نمنعكم فيئا ما كانت ايديكم مع ايدينا ، ولا نقاتلكم حتى تقاتلوا .

وحين استشاره قضاته في البصرة في القضاء بشهادة أهل البصرة من الخوارج او عدم قبول شهادتهم .. أمرهم بقبولها .

هناك من المرضى من يعتقد ان من يخالفهم قيد شعره يحيد عن دين الاسلام ، فيتهم بالكفر والزندقة !

---

(١) الامام الصادق والمذاهب الاربعة ـ ج١ ، ص٢٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٩١ .
(٣) عن تذكرة الحفاظ ، ج٣ ، ص ٣٧٥ .
(٤) شذرات الذهب ، ج٣ ، ص ٢٥٣ .
(٥) ذيل طبقات الحنابلة ، لابن رجب ، ج١ ، ص٢٢ .

لقطات تتحدّث عن التحجّر الفكري والأميّة السياسيّة

شواهد على الدور السلبي الذي يقوم به وعّاظ السلاطين

مؤسف جدا ان العديد من المشايخ والوعاظ يصرفون جهودهم في إشغال الناس بالجدليات الكلامية ، والصراعات التاريخية ، والمستحبّات العبادية .. ولكنهم يتركون المواطنين في جهل مدقع وأميّة مخيفة فيما يتعلق بالمفاهيم السياسية للاسلام ، وبالتعاليم الاجتماعية ، ولا يوجّهونهم لمعرفة أساليب الحياة الصالحة ، وللنصح والتقدم في أمور معاشهم .

وكشواهد على هذه الأميّة المخيفة نقتبس فقرات من كتاب الشيخ محمد الغزالي (هموم داعية) ، والذي ألّفه بعد أن عاش وعمل في المملكة فترة من الزمن ، وعانى من الأفكار المتحجّرة والعقليات المتجمدة والتي تمسك بأزمّة الوعظ والتوجيه .. وهذه المقتطفات هي شواهد للتدليل على ضحالة الوعي في مجتمعاتنا ، وعلى الدور السلبي الذي يقوم به وعّاظ السلاطين والمتحجّرون فكريّا في إبعاد الناس عن قضايا الحياة وحقوقهم السياسية .. يقول الشيخ الغزالي :

***

طرق بابي شاب وكان في عينيه بريق يدل على الذكاء والحماس معا ! قال : قرأت بعض كتبك ، ورأيت أن أستكمل معرفتك من أسئلة أوجّهها إليك ! . قلت له : حسبك سؤال واحد ، فلدي ما يشغلني .

قال : ما رأيك في الفوقية ؟ بالنسبة الى الله تعالى ؟! .. ومع تعوّدي لقاء شباب من هذا الصنف ، إلاّ أن السؤال فاجأني .

تريّثت قليلا ثم شرعت أتكلّم : لا أدري كيف أجيبك ؟ أنا مع أهل الإسلام كلّهم أسبّح باسم ربّي الأعلى ! وبين الحين والحين يطوف بي من إجلال الله وإعظامه ما أظنّني به واحدا من الذين قيل فيهم (يخافون ربّهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) .

تسألني عن هذه الفوقية ؟ لا أدري ! أنا مع العقلاء الذين يقولون : السماء فوقنا والأرض تحتنا (ص ١٤) .

***

وقريب من ذلك ما أقصّه على ضيق وتردّد ! . ان البعض ينكر المجاز ، أو يستهجن القول به ، ويغمز إيمان الجانحين إليه ، وسألني سائل : تذكر حديث الابراد بصلاة الظهر لأنّ شدّة الحرّ من فيح جهنّم ؟ . قلت : نعم ! . قال : جاء في الكلام عن فيح جهنّم ان النار اشتكت الى الله قائلة : أكل بعضي بعضاً ، فأذن لها بنفسين في الصيف والشتاء ، فأشدّ ما تجدون من الحرّ في الصيف فهو من أنفاس جهنّم ، وأشدّ ما تحسّون من برد في الشتاء من زمهرير النار !!

قلت : ذلك تقريبا معنى حديث صحيح ! . قال : أو تؤمن به ؟ .. قلت : لا أدري ماذا تريد ؟ الابراد بالظهر مطلوب تجنّبا لوقدة الحرّ ، ولا غضاضة في ذلك ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر !

قال : أسألك عن المعنى المذكور في الحديث ؟ أتؤمن بأنّ جهنّم شكت بالفعل ، وان الله استمع اليها ، ونفّس عنها .

قلت في برود : كون النار تكلّمت بلسان فصيح وطلبت ما طلبت فهم لبعض الناس ، ولهم ان يقفوا عند الظاهر الذي لا يتصورون غيره ، وهناك رأي آخر أنا أميل إليه ، وهو أن هذا أسلوب في تصوير المعاني يعتمد على المجاز والاستعارة .

وهنا تنمّر السائل وبدا في التشنّج وقال : أكثير على قدرة الله أن تتكلّم النار ، أما يقدر ربنا أن تتكلّم الحجارة ؟

، أجبته ببرود أكثر : ما دخل القدرة الالهية هنا ؟ ان العلماء يفهمون النصوص على ضوء اللغة العربية ، وما نقل إلينا من تراكيبها ، وقدرة الله فوق الظنّ والتهم ! ان العرب الأقدمين أجروا على ألسنة الجماد والحيوان كلاما ما نعلم نحن أنه ليس على ظاهره ، وقد ذكرت في مكان آخر المثل العربي قال الجدار للوتد لم تشقني ؟ قال : سل من يدقّني .

وجاء مثل آخر على لسان الثور المخدوع : أكلت يوم أكل الثور الأبيض .. والجدار ما تكلّم ! والثور ما نطق .

ثم قلت يائسا . ومع ذلك فاذا كنت ترى ان الجدار نطق والثور تكلّم فلك مذهبك ، ولا دخل للسلف أو الخلف في الموضوع كلّه !

وعاد الشاب يقول : هل في القرآن مجاز ؟

وكتمت الغيظ الذي يغلي في دمي ، وقلت : ما لاكه بعض العلماء في القرون الوسطى ، ثم انتهوا منه وانتهى أهله ، تريدون اليوم إحياءه وشغل الناس به ؟ مرّة حديث الفوقية ، ومرّة حديث المجاز ؟

ان هذا الشاب وأمثاله معذورون ، والوزر يقع على من يوجّههم ، لأنه لا يفقه أزمات الحياة المعاصرة ، ولا يرتفع الى مستوى الأحداث ، ولا يحسّ آلام أمّته ، ولا يخطر بباله ما يبيّت للأمّة الاسلامية ودينها العظيم من مؤامرات (ص ١٨ – ٢٠) .

***

انّ أعجب ما يشين هذا التفكير الديني الهابط هو أنّه لا يدري قليلا ولا كثيرا عن دساتير الحكم ، وأساليب الشورى ، وتداول المال ، وتظالم الطبقات ، ومشكلات الشباب ، ومتاعب الأسرة ، وتربية الأخلاق .. ثم هو لا يدري قليلا ولا كثيرا عن تطويع الحياة المدنيّة وأطوار العمران لخدمة المثل الرفيعة والأهداف الكبرى التي جاء بها الاسلام .

ان العقول الكليلة لا تعرف الاّ القضايا التافهة ، لها تهيج ، وبها تنفعل ، وعليها تصالح وتخاصم ! هززت رأسي أسفاً وأنا أرمق مسار الدعوة الاسلامية ! (ص ٣٠) .

***

أتيس مضحكاً أن يدخل داعية في مسجد ، فينظر الى المنبر ثم يقول : بدعة !! .. لماذا ؟ .. لأنه من سبع درجات ، ويرى أن يقف في الثالثة لا يعدوها . ثم يرى المحراب فيقول أيضاً : بدعة

.. لماذا ؟ . لأنّه مجوّف في الجدار ، ثم ينظر الى الساعة ويقول : بدعة .. لماذا ؟ . لأنها تدقّ كالجرس .. وأخيرا يتكلّم فيخوض في موضوع غثّ ، لا ينبّه غافلا ولا يعلّم جاهلا ، ولا يكيد عدواً .. المهم عنده الاستمساك بالسنّة !! على الشكل الذي يراه .. أي سنّة تعني ؟ ان النبي العربي محمد قدر بسنته على إحياء أجيال بذلت الأرض غير الأرض ، وحطّمت امبراطوريات ذاهبة في الطول والعرض ! انه أنعش بسنّته جماهير كانت في غيبوبة وأطلقها تسعى بعدما أضاءها من الداخل فعرفت المنهج والغاية !! .. اننا بحاجة الى شعاع على مسار الدعوة ، وحقيقة السنّة ، فكم ظُلمت السنّة ممن يتشدّقون بها (ص ٣١) .

***

في القارات الخمس تُعطى الشعوب الحقّ في أن تستبقي الحاكم الذي تحب ، وتستبعد الحاكم الذي تكره ، فما الذي يجعل الأمة الاسلامية تشذّ عن هذه القاعدة في أغلب أقطارها ؟

وارتفت أجهزة الشورى ارتقاءا عظيما ، وتطوّرت محاسبة الحكام تطوّرا جذريّا ، فكيف نبقى لحاكم في بلادنا عصمة ؟ وكيف يبقى فوق المساءلة ؟.

وظفر الفرد في أرجاء الدنيا بضمانات لصون دمه وماله وعرضه ومثوله أمام قضاء عادل حصين اذا بدر منه خطأ ، فلماذا يحرم الفرد عندنا ممّا توفّر لغيره من خلق الله ؟

وعجبت لمتحدثين في الاسلام يسكتون عن هذه القضايا ويستمرئون الثرثرة في قضايا أخرى لا تمسّ الحاضر ولا المستقبل ، وانما تشغل الفراغ وتقتل الوقت وحسب .. كلّ شيء يمرّ بأذهانهم الاّ قضايا الحريّة الفكرية والسياسية وحقوق الافراد والشعوب (ص ٥٩) .

***

هؤلاء المرضى مع ديننا المظلوم يشبهون الزمان المدبر الذي قال البحتري فيه :

وكأنّ الزمان أصبح محمولاً
هواه مع الأخسّ الأخسّ

تساءلت هل وراء هؤلاء أحد يكيد للاسلام ؟ فقد ظهروا بغتة في عدّة أقطار متباعدة .

وجاءني الجواب على غير انتظار ، فقد كنت أحاضر في مدينة المنيا وعقب المحاضرة رأيت أن أنصرف مسرعا لأني كنت متعباً ، ولكن شاباً ألحّ عليّ أن أنتظر لأجيب عن سؤال أثار بعض البلبلة ، واضطررت للانتظار ، فاذا السؤال المعروض عن حكم الخل .

وعقدت لساني الدهشة ! .. حكم ماذا؟ قالوا حكم الخل ! قلت : ماذا جرى للخلّ ؟ قالوا : نسأل عن حلّه أو حرمته ؟ قلت وأنا ضجر : حلال ! .. فردّ أحد المتقعرين : الدليل ؟ قلت : الأصل الحل ، ومن زعم الحرمة فهو المطالب

هناك نفر ممّن يزعمون التديّن هم عبء على الأرض والسماء ، والأمّة التي تسلّم زمامها لامثالهم انّما تسلّمها الى جزّارين !، ودين الله أشرف من أن يتحدّث فيه هؤلاء الحمقى

بالدليل ، وتركت المكان وأنا أتعجّب .

وشاء الله أن أسافر الى أبي ظبي وأن أخطب الجمعة في مسجد حاشد وعقب الخطبة تلقيت أسئلة مكتوبة لأجيب عنها ، واذا سؤال يتصدّرها عن حكم الخل .

قلت للمصلّين : هل هذا السؤال مكتوب في عاصمة أجنبية أشرف على وضعه مع غيره من الأسئلة المحقورة بعض المبشّرين والمستشرقين الذين يعملون لحساب الاستعمار الثقافي ويريدون شغل العوام بما يصرفهم عن لبّ الاسلام ؟!

وقصصت عليهم كيف سبق لي هذا السؤال في صعيد مصر ، واذا كنت أسمعه الآن في غرب آسيا بعد شرق افريقيا ، فلا بدّ أنّه مع أسئلة أسخف منه سوف يصدّر للهند والسند وغانا والسنغال !!

ولستُ أرمي بالتبعة على أعداء الاسلام ، فان القانون لا يحمي المغفلين ، وانما ألفتُ النظر الى هذا الهوس الفكري وخطّته في كل مكان .. لقد أصبح هناك متخصصون في إثارة الخلافات الغريبة وشحن القلوب بالغضب من أجلها ، فلحساب من يقع هذا ؟

أعرف متعصّبين ذوي قلوب طيّبة لبعض وجهات النظر الخفيفة الوزن ، وهؤلاء صيد سهل لأعداء الاسلام ، وينبغي نفتح أعينهم على معبّة سلوكهم حتى لا ينكبوا دينهم وأمتهم .

ولقد سمعت في احدى المحافظات شكوى من ان هؤلاء نجيئهم الكتب بسهولة من وراء الحدود (يقصد المؤلف السعودية) وتبذل لهم بالمجان ، وآخر ما شغلوا الأذهان به قضيّة (خلق القرآن) التي ماتت من إثني عشر قرنا ولم يعد أحد يحسّها ، الا ان هؤلاء الملتاثين رأوا إحيائها أو رُئي لهم ذلك !

وتوجد قوى محلية وعالمية تعين على ذلك حتى تنتكس النهضة المعاصرة ويتدحرج المسلمون من العالم الثالث الى .. عالم الفناء والتلاشي !! (ص ١٣٧) .

***

ان هذا الدوخان في دوّامة الرسوم والمظاهر — أو في دائرة هيئات العبادة وأقدارها نشأ عنه أمران خطيران .. كلاهما يهوي بالأمم من حالق ، ويذهب بريحها .

الأول : ضعف الخلق .. فقد ترى الرجل دقيقاً في التزام المندوبات الخفيفة ، فاذا كان تاجراً احتكر السلع دون مبالاة ، واذا كان موظفاً تبلّدت مشاعره في قضاء مصالح الجمهور ، واذا كان رئيساً وجدته سيّء الملكة ، قاس القلب ، مكشوف الهوى .

وقد ترى العابد من هؤلاء يضع يديه على صدره وهو قائم للصلاة ثم يعيد وضعها بعد الرفع من الركوع ، ويثير زوبعة على ضرورة ذلك .. فاذا كلفته بعمل ترقى به الأمة اختفى من الساحة !!

وكم تفتقر أمتنا داخل البيوت ، وأوساط الشوارع ، وفي الدكاكين والدواوين ، وفي الأسواق والمعاهد ، وفي كلّ مكان ، الى الأخلاق الضابطة الصارمة كي تؤدّي رسالتها الجليلة على نحو جدير بالاحترام .. ولكن الاكتراث بالمراسم غصّ من هذه الأخلاق .

أمّا الأمر الثاني ، فهو العجز العجيب عن فقه الدنيا ، والاقتدار على تسخيرها لخدمة الدين .. ان الدين الحق تقوى ، تعمر القلوب ، من العبادات التي لا يستغرق تعلّمها زماناً .

ثم مهارة في شؤون الحياة تتحوّل مع صدق النيّة الى وسائل تدعم الحق وسيادته .

انّ تعلّم الصلاة — وهي الركن الأول في الاسلام — لا يستغرق دقائق معدودات ، ولكن التدريب على اقتياد دبابة أو طائرة أو غوّاصة تحتاج الى زمن طويل .. فيأتي فكر يطلع علينا القرن الخامس عشر وجمهورنا جاهل في فنون الجهاد ، وبارع في الحديث حول تحيّة المسجد ، ووضع اليدين في الصلاة ؟ مستغرق في قضايا جزئيّة .

ان هناك علماء — هم في حقيقتهم عوام — لا شغل لهم الاّ هذه الثرثرات والنقعرات ، وقد أضاعوا أمّتهم ، وخلفوا أجيالاً من بعدهم لا هي في دنيا ولا هي في دين !!.

والصغار دائما يهتمون بالصغائر ، فاذا رأيت من يهتمّ اهتماماً هائلاً بقبض اليدين في الصلاة .. أهو فوق السرّة أم أعلى الصدر .. ويستثير ذلك أعصابه أكثر ممّا يستثيره قتل عشرة آلاف مسلم في تشاد ، فاعلم أنّك أمام مسخ من الخلق لا يؤمن على دين الله ولا دنيا الناس .. وهذا نفر من المتديّنين عبء على الأرض والسماء .

والأمّة التي تسلّم زمامها الى هذا الانسان المخبول انّما تسلّمه لجزّار .

ودين الله أشرف من أن يتحدّث فيه هؤلاء الحمقى . (ص ١٦٥ ، ١٧٢) .

تعدّد مواقف الحركات الاسلاميّة

من أزمة الخليج .. لماذا وكيف ؟

مشروع «إجماع» بين الحركات الاسلامية

زكي أحمد

ازمة الخليج ، وان جاءت دون مقدمات منطقية ، وبطريقة درامانيكية حيّرت العقل العربي ، الا ان آثارها وانعكاساتها ومضاعفاتها لن تزول بالسرعة التي جاءت بها ، بل ستبقى كحدث يؤرخ له في ازمة الفكر العربي ، وازمة الاجتماع العربي ، وازمة السياسة العربية ، وبالمنطق التركيبي فهذه الازمة في جوهرها ازمة العقل الحضاري العربي .

وما لفت الانتباه واثار الراي العام الاسلامي والعالمي هو موقف الحركات الاسلامية ، وبالذات في البلاد العربية من هذه الازمة .. فلاول مرة منذ نشأت الحركة الاسلامية خلال القرن الاخير يحدث هذا النوع من الانقسام ، وبهذه الكيفية من التباين الحاد ، الى درجة قد تصل بالمحلل السياسي الى ان يعطي حكما بان الحركات الاسلامية لا تجمعها مصالح مشتركة ، وليست بينها نقاط التقاء ولا ثوابت اتفاق ، ويعزز هذه النتيجة ان هذا السلوك السياسي كان يتكرر دائما مع الازمات الكبرى في العالم العربي والاسلامي مع لحاظ المفارقات في ماهيّة كل ازمة وحجمها ومساحتها في التاثير والاستقطاب ، ونوعية العناصر والمكونات المؤثرة فيها .

في الوقت الذي ينظر الى الحركة الاسلامية بانها تمثل النخب الواعية والصفوة المتقدمة فكريا وسياسيا ، وصاحبة الطموح في بلورة وصياغة المشروع الاسلامي الحضاري الشامل تمهيدا لصناعة المستقبل الحضاري في الامة ، الامر الذي يفترض فيها التميز في الدقة والتكامل في الرؤية والعقلانية في الموقف ، والابداع في التخطيط ، والتشاور مع العقول المتنورة .

والسؤال اين يكمن الخلل ؟ هل هو غلبة الفكر التكتيكي على العقل الاستراتيجي ؟ ، ام انه تحكيم للمشاعر على حساب العقل ؟ ، ام انه سيطرة الحالة الوطنية على الحالة العالمية ؟ ، ام ماذا ؟ .. ان الخلل في تقديري يكمن في عدم الضبط الدقيق في الموازنات النسبية المعقولة في كل ذلك . وخطورة هذا الخلل انه قد يؤثر على القيمة الاخلاقية والروحية عند الحركة الاسلامية وعلى مصداقيتها وربما شرعيتها .

واهم ما كشفت عنه هذه الازمة التي وصفها الكثيرون بالفتنة ، والتي شقّت الصف الاسلامي على مستوى الشعوب والحركات والحكومات ، ان الانقسام في الموقف قد وُجد داخل الحركة الواحدة ، حتى ان بعض الحركات كانت تغيّر او تعدّل من مواقفها كلّما حصل تطور في مسار الازمة .. وبعض الحركات اضطرت الى ان تعلن عن موقف تعارضه في حقيقة الامر ، وهكذا .

ان الحركة الاسلامية المعاصرة بحاجة الى مشروع (اجماع) تنوحد من خلاله في القضايا المصيرية التي تمسّ الهوية الحضارية والمستقبل الحضاري للامة الاسلامية .. فاذا ما اختلفت الحركة الاسلامية في الفرعيات ، فانها تلتقي عند هذه العموميات .. واذا افترقت في الخصوصيات ، تجتمع في الكليّات بحيث لا تتجاوزها باي شكل من الاشكال ، وتحت اي ضغط من الضغوط ، وضمن اي ظرف من الظروف .

وهذا (الاجماع) يكون بمثابة (المصالح العليا) للعالم الاسلامي بكل اقطاره ومذاهبه ولغاته واعراقه .. وان تتقدّم هذه المصالح على كل مصلحة فرعية او ظرفية وما اشبه .

واذا كانت مشاريع الوحدة على المستوى القطري او الاقليمي او العالمي لم تحقق ذلك النجاح المطلوب عند الحركات الاسلامية الا بنسب محددة وفي ظروف خاصة .. فان الضرورة تتكشف باتجاه الحدّ الادنى من الاتفاق وهو (الاجماع) الموحّد والمشترك . وكل المعطيات تدفع بقوة نحو هذه الخطوة الحضارية ، ولا يحق للاسلاميين التراجع او التردّد امام هذا الخيار ، الذي كان من المفروض ان ينجز منذ سنوات طويلة .

المعطيات

ومن المكاسب المهمة التي يوفرها مشروع (الاجماع) للحركات الاسلامية :

١ ــ ان هذا (الاجماع) هو عبارة عن بلورة الاستراتيجية العليا للامة الاسلامية التي تختزل المصالح المشتركة سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا .

٢ ــ ان هذا (الاجماع) خطوة تمهيدية حيوية في توفير الاسس والمقومات الروحية والفكرية في تنمية وتطوير مشاريع الوحدة والتقارب والتعاون بين اجنحة الحركة الاسلامية .

٣ ــ امام الجدلية الفكرية السياسية في مسألة الاقليمية والعالمية يأتي هذا

على قيادات العمل الاسلامي ان تطوّر مشروعاً يتناسب ومعطيات المرحلة المعاصرة والقادمة ، بحيث يكون محط اجماع كل الحركات الاسلامية الفاعلة

ما يخشى منه ان الانشطار الذي حصل بين أنظمة الحكم العربية يلتئم ، بينما الانقسام الذي شق صف الحركة الاسلامية قد لا يلتئم بالسرعة المطلوبة

(الاجماع) كأحد الصيغ الناضجة في التوازن الايجابي بين الحالة الاقليمية والحالة العالمية .

٤ ــ ان تيار الصحوة الاسلامية الصاعد في العالم الاسلامي والمتفاعل مع الحركة الاسلامية بحاجة الى ان يفهم بان هذه الحركة كمشروع متعاضد يكمل بعضه بعضا ، وهذا بدوره ينعكس على تجانس وتفاعل تيار الصحوة الاسلامية وبحوله الى تيار عالمي ناهض .

٥ ــ بناء العلاقة الروحية والسياسية بين الحركات الاسلامية والامة الاسلامية الواحدة بكل شعوبها وجنسياتها .

٦ ــ ان هذا (الاجماع) يفوّت الفرصة على الاجهزة المعادية التي يهمها العبث باوراق الحركة الاسلامية ، وابراز جوانب الاختلاف والتناقض بين فصائلها ، حيث توظّف لهذه المهمة الخبرات المتخصصة ، والكفاءات العالية ، للوصول الى انجع الخطط .

٧ ــ اخذا لحسابات المستقبل وتجاوزا لاشكاليات هذه المرحلة في اعتماد المنهجية السليمة القائمة على الاسس الموضوعية والاصول المبدئية ، وعلى قاعدة المصالح العليا العامة .. وهذا (الاجماع) خطوة في هذا السبيل .

الاصول

لا شك ان (اجماع) من هذا القبيل لا يمكن تحقيقه الا بالاستناد على اصول ثابتة لا خلاف فيها ولا تفاوت تجاهها ، لا من جهة النظر ولا من جهة المصلحة في اعتبارية كونها اصولا ثابتة ، وان يكون الاجماع حولها متحقق شرعا وعرفا .

وهذه الاصول على ثلاثة مستويات متكاملة :

اولا ــ القرآن الكريم .. وهو الاجماع العقيدي والتشريعي والقانوني لكل شؤون الحياة الثابتة منها والمتغيرة .. الحالية والمستقبلية .. وقد اجمع المسلمون جميعا على قطعية ثبوته ، ووجوب العمل به ، واعتباره الحجة القاطعة بين البشر ، وانه محفوظ عن التحريف بنص القرآن الكريم (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) .

اذن فان (الاجماع) القانوني والتشريعي متحقق بين الحركات الاسلامية التي تستمد شرعيتها ومسؤوليتها من الكتاب العزيز ، وهو المصدر الاول لاصول النظرية الفكرية عندها .. وقد اوجب القرآن الحكيم الاجماع بين المؤمنين حيث قال : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المسلمين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) .

وهذا (الاجماع) التشريعي يرفع الاشكاليات الفكرية والمبدئية في اجماع الحركات الاسلامية ، ويوجهه من ناحية ثانية ، ويحدد قواعده وثوابته من جهة ثالثة .

ثانيا ــ سنّة الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو (الاجماع في المنهج) .. والعلاقة بين الكتاب والسنّة هي علاقة العموم بالخصوص والاطلاق بالتقييد ، والاجمال بالتفصيل .

ولا خلاف ايضا على (الاجماع في المنهج) الذي هو تطبيقات شاملة للاجماع في التشريع .. وهذان الاجماعان في التشريع والمنهج هما الكفيلان في بلورة وصياغة نظرية ونظام الحركة الاسلامية العالمية الواحدة ، وفي تضييق الاختلافات وازالة الفجوات بين فصائلها .

وبتحقق الاجماع في المنهج فان الامكانية كبيرة في تحقيق الوحدة والتعاون او على الاقل التنسيق بين الحركات الاسلامية الفاعلة .

ثالثا ــ النموذج المعاصر . وهذا ليس اصلا كالقرآن او السنّة ، ولا يمت لهما بصلة ، وانما ادرج من باب قابليته على ان يكون (اجماعا معاصرا) بنسبية عالية . وهذا النموذج هو (السيد جمال الدين الافغاني) (١٢٥٤-١٣١٥هـ ١٨٣٨-١٨٩٧) .. والحيثيات عديدة التي تفرض وتؤكد هذا الاعتبار .. فمن جهة نجد ان الحركة الاسلامية المعاصرة يؤرخ لها منذ انطلاقة حركة السيد جمال الدين ، وقد وصفه البعض بانه اب الحركات الاسلامية ، وباعث الشرق .

ومن جهة اخرى فان حركة السيد جمال الدين كانت حركة عالمية ، وقد ركز على منطلق القلب في العالم الاسلامي كتركيا وايران ومصر ، وقد كان ناجحا في كل حركته العالمية ، حيث وصلت الحالة العالمية في شخصيته الى درجة لم يعرف بشكل قاطع موطنه الاصلي ، فهناك من قال انه ايراني الموطن ، وهناك من قال انه افغاني ، وعلى رأي ثالث فانه ايراني المولد افغاني النشأة .

ومن جهة ثالثة فان الاشكالية الطائفية التي هي من المشكلات الكبرى في العالم الاسلامي ، كانت غائبة عن توجهاته بصورة كاملة . وفي اصل القضية هناك اختلاف في تحديد هويته المذهبية ، فعلى رأي هو شيعي المذهب ، وعلى رأي آخر هو سني .

ويضاف الى هذا تأثيره على بعض الثورات الناجحة او التي شكلات منعطفات تاريخية في الامة .. كثورة التنباك في ايران سنة ١٨٩٥ ، والتي قادها الميرزا حسن الشيرازي وانتهت باغلاق مراكز بيع التنباك البريطانية في ايران ، وثورة الدستور في ايران ايضا سنة ١٩٠٥ والتي انتهت الى تحديد سلطات الملكية القاجارية ، ووضع اول دستور يحدد صلاحيات ووظائف الحكومة والملك .. ويضاف الى هذا ثورة عرابي باشا في مصر والثورة المهدوية في السودان .

وفي تقديري فان الحركة الاسلامية وخلال التاريخ الحديث لم تنجب قيادة بالخصائص التي توفرت في شخصية السيد جمال الدين الافغاني ، وكم هي الساحة الاسلامية اليوم بحاجة ماسة الى قيادات من نوعية السيد جمال لسد الفراغ العميق ، وتتجاوز بصورة فعلية كل العوائق السياسية والمذهبية والمصلحية .

ومن الممكن ان يكون هذا النموذج صالحا (لاجماع معاصر) او لتقريب صورة هذا (الاجماع) بين الحركات الاسلامية ..

المنهج

ما هو منهج (اجماع) الحركة الاسلامية ؟ وما هي مكوناته وعناصره ؟

اننا لا نريد ان نضع منهجا شاملا بكل المكونات والعناصر ، بل نحاول ان نضع بعض المكونات الاساسية لبلورة صورة هذا المشروع في الدرجة الاولى .

١ ــ الدفاع عن مقدسات الاسلام وقيمه ، وصيانة التراث الاسلامي الاصيل ، وكل ما يتصل بالعقيدة الاسلامية واصولها .

٢ ــ رفض كل انواع النجزئة وعوامل التقسيم في الامة كالطائفية والعنصرية وغيرها ، والدفاع عن الامة الاسلامية الواحدة .

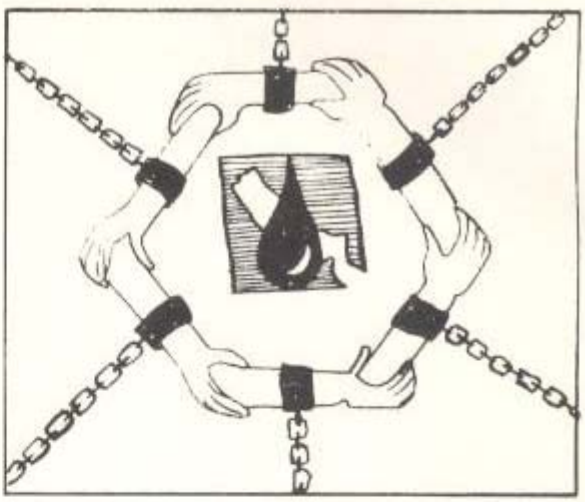

٣ ــ الدفاع عن حقوق المسلمين في العالم وبالذات الدفاع عن الاقليات الاسلامية في كل انحاء العالم .

٤ ــ رفض كل اشكال التبعية وعلاقات السيطرة والمعاملات غير المتكافئة ، وكل ما ينقص استقلالية البلاد الاسلامية وسيادتها الكاملة .

٥ ــ اعتبار القضية الفلسطينية مسألة مركزية عند كل الحركات والشعوب الاسلامية ، وانها تمثل اعلى درجات التحدي الحضاري في العالم الاسلامي .

٦ ــ ان ثروات العالم الاسلامي الطبيعية والعلمية وغيرها ينبغي ان توظف بالدرجة الاساس لمصلحة البلاد الاسلامية ، وذلك ضمن خطط تنموية بعيدة المدى لازالة الفوارق والارتفاع بشعوب الامة الاسلامية نحو التكافؤ في الخبرة والرفاء والسلام والحضارة .

٨ ــ التبني الكامل لتيار الصحوة الاسلامية في كل العالم الاسلامي وترشيده والحفاظ على حيويته وديناميكيته والدفاع عنه بشتى الوسائل .

٩ ــ ازالة كل اشكال الخلاف والقطيعة بين اجنحة الحركة الاسلامية ، وفتح اوسع الابواب لمبادرات التقريب والتصالح والتعاون ، ومد جسور التناصح والتعاضد والتكافل ، وبالذات في الأوقات الصعبة وظروف المحن .

١٠ ــ الوقوف المشترك والموحد امام المؤامرات الاستكبارية بكل انواعها السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والفكرية ، لما في ذلك من اضعاف لقوة المسلمين ، ولكونها تكرس التبعية والتخلف والانقسام في صفوفهم .

الشورى والاجماع

تأسس الاجماع في علم الاصول على قاعدة الشورى ، كما اكد ذلك الدكتور صبحي الصالح ، والشورى بشكل عام هو طريق الاجماع ، وهو من مكونات القوى في الشورى .

والمطلب هنا هو ضرورة التشاور بين الحركات الاسلامية والمفكرين الاسلاميين في اعداد مشروع (الاجماع) الموحد الذي يعبر عن روح الامة وتطلعاتها التاريخية والحضارية .

واهمية هذا التشاور من اجل اعطاء مصداقية واقعية للاجماع ، وحتى يتوفر الالتزام الروحي والاخلاقي ، ولكي يعبر عن مصالح وطموح كل الامة .. وهذا اعلى مستويات تطبيق الشورى .

والحقيقة ، كان يفترض ان تكون الحركة الاسلامية النموذج الامثل في تطبيق قاعدة الشورى وتأصيلها في انظمتها ومؤسساتها واجهزتها المختلفة ، خصوصا وان الديكتاتورية واحدة من اهم القضايا المستعصية والخطيرة التي تعاني منها كل شعوب العالم الاسلامي بمختلف مؤسساته وانظمته ، بما فيها الحركة الاسلامية نفسها ، الا فيما ندر .. وقد ولدت الديكتاتورية الكثير من الافات والازمات والاخطاء وجاءت بافدح الاضرار وامر النتائج .

نموذج

ومن المفيد ان نعرض نموذج اجماع لتوحيد الموقف من احدى القضايا الساخنة وهي ازمة الخليج .. وهذا يساهم في بلورة صيغة المشروع المقترح ويؤكد على ضرورته . فأمام الانقسام الحاد في مواقف الحركات الاسلامية من الازمة ، فكر بعض الاسلاميين من الكويت باعداد مشروع (موقف اسلامي موحد) منها لتجاوز الانشطار في الصف ولتأكيد دور وفاعلية الحركة الاسلامية من الازمة ، وقد اعلن هذا المشروع الاستاذ اسماعيل الشطي ، رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية في المؤتمر الطلابي الاسلامي العالمي للتضامن مع الكويت ، والذي انعقد في الشارقة خلال الفترة ما بين الخامس والعشرين والتاسع والعشرين من نوفمبر الماضي ، وتحت شعار (نحو تأصيل الرؤية الاسلامية للقضية الكويتية) ، وقد تضمن المشروع مجموعة ضوابط هي :

١ ــ الالتزام بمبادىء التوحيد ، فالسلوك البشري كله خاضع لقوله تعالى (قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين) . فلا يجوز ان يتضمن الموقف تفريطا في حقوق الالوهية وحقوق الربوبية .

٢ ــ عدم تعارض الموقف من المعلوم في الدين بالضرورة .. فالمعلوم من الدين جاء بنص قطعي الثبوت لا يختلف مسلمان بثبوت نسبته الى مصدر التشريع في الاسلام .

٣ ــ في حال اتخاذ موقف سياسي ، فلا بد ان يحقق مصالح مادية ومعنوية ، والا يفوت مصالح اهم او مساوية للمصالح التي تنتج عنه . ويتم ذلك بعرض القضايا السياسية على ميزان تفاوت المصالح في الاهمية .

٤ ــ مقدار شمولية المصلحة التي يحققها الموقف السياسي ، وبيان ذلك ان المواقف السياسية تختلف في مقدار شمولها للناس ، ومدى انتشار ثمراتها بينهم .. فحينئذ يقدم الموقف ذا المصلحة الاعم والاكثر شمولا على الاضيق والاخص .

٥ ــ يتم اتخاذ الموقف السياسي من اي امر وفق درجة التأكد من الاضرار او المصالح التي تنتج عن هذا الامر .. فالفعل انما ينصف بكونه مصلحة او مفسدة حسب ما يؤدي اليه .

كلمة اخيرة

لتكن هذه الدعوة (مشروع الاجماع) استجابة ايجابية واعية للمتغيرات النوعية في النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل من افكار ونظريات خارجة عن المنظومة الفكرية التي افرزتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومتطورة عليها .. ومن جهة اخرى لتعتبر هذا المشروع من مكاسب وانجازات ما بعد ازمة الخليج التي يفترض فيها انها وفرت الاسباب ، وكشفت عن عمق الثغرات في الساحة الاسلامية والعربية ووضعت الحركة الاسلامية امام المحك الموضوعي لافكارها وخياراتها .

والذي يخشى منه هو ان الانشطار الذي حصل في انظمة الحكم العربية سرعان ما سيلتئم ، بينما الانقسام الذي شق صف الحركة الاسلامية قد لا يلتئم بذات السرعة .. ويبقى من واجب المفكرين والقياديين من الحركة الاسلامية ان يطوروا مشروعا يتناسب ومعطيات المرحلة المعاصرة والقادمة ، بالشكل الذي يسهل تطبيقه ويرضي كافة فصائل التحرك الاسلامي .

الجنرال بن سلطان .. والامير شوارسكوف

بعد ان انتهى القائدان الكبيران (الامير شوارسكوف والجنرال خالد بن سلطان) من تحرير الكويت .. غادر الامير الامريكي ارض المقدسات التي دخلها بفتوى سعودية وهو مطمئن الى ان الجنرال السعودي يستطيع ان يحفظ ذلك الانتصار.

وفي المطار .. اختصر القائدان سبعة اشهر من التنسيق بينهما في كلمات شفافة.

قال الجنرال السعودي وهو يربت على كتف الامير شوارسكوف ودمعتان ساخنتان تترقرقان في عينيه .. ان المملكة العربية السعودية تفتقد اليوم بطلا (قوميا) فذّاً حقق (الله) على يديه النصر للعدالة والشرعية.

ابتسم الامير شوارسكوف .. وقال وهو يحرك اعلى وسام سعودي يمنح لقائد اجنبي (شكرا للاطراء) .. انني افتقد هذا اليوم المملكة العربية السعودية التي سأظل اذكرها طويلا..

هنا التفت الجنرال ابن الجنرال خريج الكليات الحربية قائلا : لقد كنت اقول دائما .. ان العالم يحتاج الى قوة واحدة فقط .. والحمد لله الذي وهبنا هذه القوة .. انها الولايات المتحدة الامريكية !!.

هذا الحديث يدفعنا لاستكشاف حياة الجنرال المقاتل الذي حرر الخفجي (خالد بن سلطان) لأن سيرته الذاتية كانت سرا عسكريا كغيره من الاسرار الاستراتيجية ابان حرب الخليج .. اما وقد انتهت تلك الحرب فان الاعلام بدأ يستكشف هذا المجهول.

الجنرال خالد بن سلطان بن عبد العزيز ابن وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز ، قالت عنه صحيفة امريكية انه كان يعمل (اميرا) في وزارة الدفاع .. ونقلت وكالات الانباء ان قادة القوات العربية التي شاركت في حرب الخليج استهجنوا في البداية وجود الامير بينهم باعتباره لايرقى الى مستوى ضابط صغير في قواتهم ، لكنهم فوجئوا بتنصيبه قائدا عليهم .. ولما احتجوا لدى حكوماتهم اجيبوا ان القبول بالامير جزء من الصفقة !!.

واذا كان شوارسكوف يتحذر كثيرا من اطلاق التصريحات السياسية ويتهرب لدى سؤاله من قبل الصحافة خشية ان يحرج القادة السياسيين ، فان (الفلتة) خالد بن سلطان لا توجد امام تصريحاته حدود ، فهو يتكلم عن العلاقات مع واشنطن ، وعن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وعن القضية الفلسطينية ، والصراع العربي الاسرائيلي ، ولا يجد مانعا من تهديد منظمة التحرير والاردن ، كما لا يتوانى في تحذير اليمن او السودان .. لأنه من العائلة المالكة السعودية وبالتالي فان مواهبه المتفتقة ترفعه ليس فوق القيادات العسكرية السعودية فحسب بل والقيادات العربية الى ان تضعه في مصاف شوارسكوف .. وحتى هذا الذي يتحدث عنه اعضاء الكونجرس الامريكي بصفته قائدا عسكريا امريكيا فحسب يجد نفسه مجبرا على منافقة هذا الامير علّه يحلب من بقرة ابيه شيئا جديدا.

لقد اطلق آل سعود قمرا (دعائيا) الى الفضاء هو الامير سلطان بن سلمان .. خريج كلية الاعلام .. وانجبوا قائدا قالت عنه صحيفة مصرية نقلا عن ضابط كبير في القوات المصرية انه لايعرف اسم مسدسه ، ليتحول بقدرة قادر الى قائد القوات العربية ورئيس العمليات الحربية.

ولعل ابرز صفاته العجيبة انه الامير المقاتل .. الذي ولد قائدا عربيا وزعيما سياسيا في سبعة اشهر .. وللعلم فقط فان العائلة المالكة السعودية تنوي اصدار كتاب يوزع داخليا اسمه (كيف تصبح شوارسكوفا في سبعة ايام) يستمد من السيرة الذاتية للامير المخضرم تجارب في النضال والكفاح حتى الوصول الى المراتب العليا.

الأخيـــرة

زلزال جهيمان في مكة

فهد القحطاني

مضى نحو احد عشر عاما على انتفاضة الحرم الشهيرة التي قادها المرحوم جهيمان العتيبي ضد العائلة المالكة وفسادها وانحرافها واستبدادها .

لماذا ثار جهيمان .. ما هي افكاره .. كيف تمّت عمليّة الاعتصام في المسجد الحرام .. ما هي اسرار التدخل الاجنبي في العمليات العسكرية التي استعانت بها العائلة المالكة للقضاء على المعتصمين ؟ .

هذه وغيرها من الاسئلة يجيب عليها الكتاب بتفصيل موسّع ، والذي يضيف في النهاية ملاحق عديدة مترجمة لاهم الكتب التي صدرت باللغة الانجليزية التي تحدّثت عن الموضوع .

يقع الكتاب في ٦٦٦ صفحة من القطع المتوسط .

سعر الكتاب مع تكاليف البريد ١٢ جنيها استرلينيا او ما يعادلها .

ترسل الطلبات على عنوان المجلّة .

البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية

توفيق الشيخ

الكتاب هو عبارة عن دراسة مفصّلة للعلاقات بين الحكومة السعودية من جهة ، وشركة الزيت العربية الاميركية (ارامكو) من جهة اخرى .. حيث يستعرض المؤلف تاريخ نشاط هذه الشركة في الاراضي السعودية وتأثيرها كقوّة اقتصاديّة ، وكامتداد لنفوذ الولايات المتحدة السياسة لدى حكومة العائلة المالكة بالخصوص وعلى الدولة عموما كنظام اجتماعي .

يقع الكتاب في ٥٠٢ صفحة من القطع المتوسط .

قيمة الكتاب مع اجور البريد ٨ جنيهات استرلينية .

الطلبات ترسل على عنوان المجلّة .